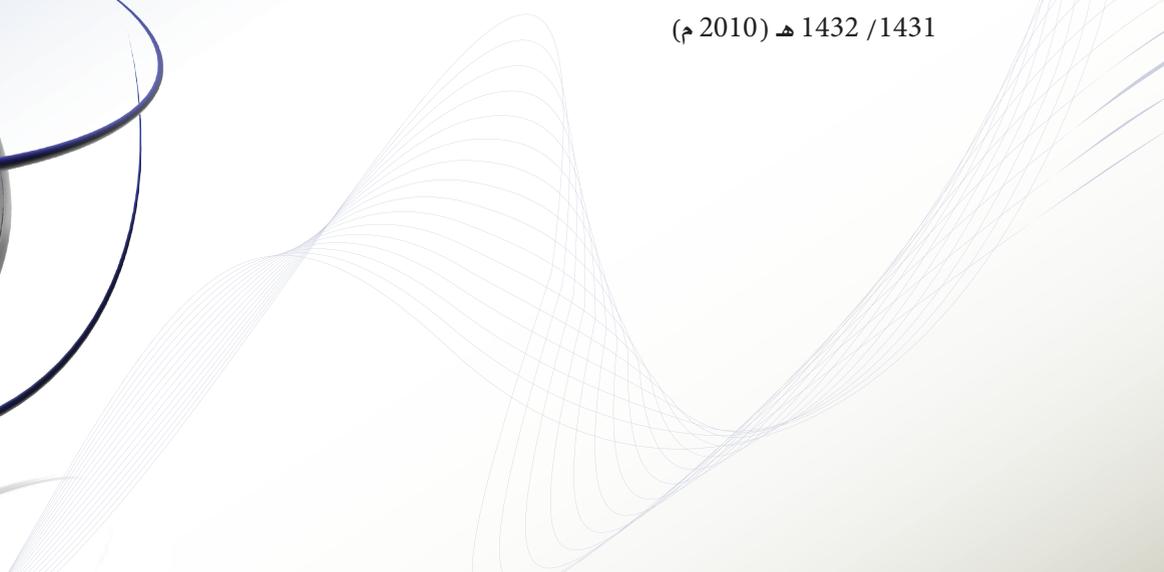




التحول إلى مجتمع المعلومات

التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
1431 / 1432 هـ (2010 م)

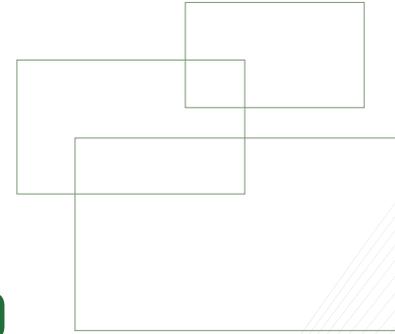




التحول إلى مجتمع المعلومات

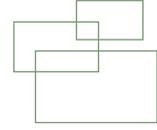
التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

(1432 / 1431 هـ (2010 م)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات



**(3 دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
وأهم نشاطاتها فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ
الخطة28**



- 3 - 1) التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية
المعلومات
3 - 2) التعاون والتنسيق من أجل التنفيذ
3 - 3) التحفيز نحو الإنجاز
3 - 4) الخارطة الاستراتيجية
3 - 5) نماذج متابعة سير المشاريع

**(4 سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة
الثالثة من الخطة الخمسية الأولى (نهاية
العام 1431 / 1432هـ، 2011م) ونسبة
الإنجاز 38**



- 4 - 1) سير مشاريع الهدف العام الأول
4 - 2) سير مشاريع الهدف العام الثاني
4 - 3) سير مشاريع الهدف العام الثالث
4 - 4) سير مشاريع الهدف العام الرابع
4 - 5) سير مشاريع الهدف العام الخامس
4 - 6) سير مشاريع الهدف العام السادس
4 - 7) سير مشاريع الهدف العام السابع
4 - 8) نظرة عامة لسير المشاريع

تقديم (كلمة معالي الوزير) 8

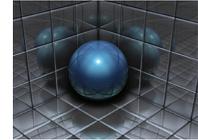


ملخص تنفيذي 10



(أ) أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات ... 12

- 1 - 1) مقدمة
1 - 2) دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية
1 - 3) الاتصالات وتقنية المعلومات كركيزة أساسية في
الخطط الإستراتيجية للدولة

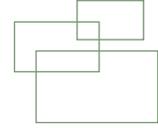


**(2 لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات
وتقنية المعلومات 20**

- 2 - 1) مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية
المعلومات
2 - 2) أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية
المعلومات
2 - 3) آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها



فهرس المحتويات



8 مؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة ... 104



- 8 - 1 مؤشرات الهاتف الثابت
- 8 - 2 مؤشرات الهاتف المتنقل
- 8 - 3 مؤشرات الإنترنت
- 8 - 4 مؤشرات النطاق العريض
- 8 - 5 مؤشرات الحاسبات الشخصية

9 المقارنة الدولية 112

- 9 - 1 المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات
(مؤشرات الشراكة الدولية)
- 9 - 2 مقارنة المملكة مع بعض الدول



10 مؤشرات سلة الأسعار والإنفاق على تقنية المعلومات وقيم الصادرات 128



- 10 - 1 مؤشرات سلة الأسعار
- 10 - 2 الإنفاق على تقنية المعلومات
- 10 - 3 صادرات سلع الاتصالات وتقنية المعلومات

5 نسبة الإنجاز في الخطة 58

- 5 - 1 المنجز من الأهداف العامة
- 5 - 2 مجمل المنجز على مستوى الأهداف وعلى مستوى الخطة
- 5 - 3 مقارنة الإنجاز بين عام 1430 / 1431هـ (2009م) وعام 1431 / 1432هـ (2010م)

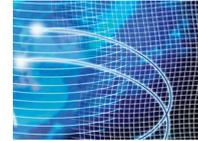


6 مخرجات مشاريع الخطة 68

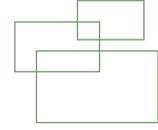


7 مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات 92

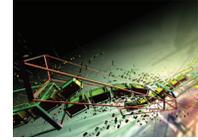
- 7 - 1 الخدمات والإنتاجية
- 7 - 2 صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير
- 7 - 3 البنية التحتية
- 7 - 4 الفجوة الرقمية
- 7 - 5 الثقافة العربية والإسلامية
- 7 - 6 تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر
- 7 - 7 المؤشرات التفصيلية الشاملة لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، والتقدم في تنفيذ الخطة



فهرس المحتويات



11 الصعوبات والمعوقات وآلية التعامل معها 136



- 11 - 1) بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة
11 - 2) آلية التعامل مع الصعوبات والمعوقات

الخاتمة 140



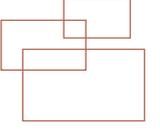
الملاحق 142

- ملحق (أ): بعض لقاءات أمانة الخطة - زيارة / اجتماع / فعالية 1431 / 1432 هـ (2010م)
ملحق (ب): النموذج النصف سنوي
ملحق (ج): مشاريع الخطة ونسبة المنجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل
ملحق (د): مشروع "بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها".
ملحق (هـ): إحصاءات أعداد الدارسون والخريجون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات
ملحق (و): مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ





كلمة معالي الوزير



تقديم (كلمة معالي الوزير)

لعل ما يميز العقد الأخير من الحقبات التاريخية الحديثة هو التطورات المتسارعة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، إذ أصبح هذا المجال مقياساً رئيساً لتقدم الأمم والمجتمعات وتطورها في جميع مناحي الحياة. ومن هذا المنطلق سعت الدول المتقدمة وحديثة النمو إلى دعم مراكز البحوث والدراسات؛ لتحويل مخرجات هذه المراكز من مخترعات وابتكارات إلى تطبيقات ملموسة، تسهم في دعم التنمية والتحول إلى المجتمع المعرفي. كما حفزت الدول جميع قطاعات المجتمع وفئاته؛ لمواكبة التقنيات الحديثة وتبنيها من خلال خطط إستراتيجية طويلة وقصيرة الأجل، وذلك ليقينها بأهمية هذا المجال في تفوق وتقدم الأمم.

ولهذا كله كان الأمر محل اهتمام الدولة والمختصين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، منذ عقد من الزمن، وتبلور هذا الاهتمام في خطط إستراتيجية متنوعة؛ منها الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. إذ كان هناك يقين بأن التوصل إلى الاستفادة القصوى من منافع الاتصالات وتقنية المعلومات وفوائدها، يتطلب وضع خطط واضحة وواقعية تكون قابلة للتطبيق وفق أطر زمنية محددة. ولقد كان للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات التي تمضي في جزئها الأولى (الخطة الخمسية الأولى) وفي نهاية سنتها الثالثة، أهمية بارزة في النهوض بمحاور ونطاقات الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة على مختلف الاصعدة والمجالات.

ويتضمن التقرير الذي بين أيدينا خلاصة ما تم إنجازه من مشاريع الخطة الخمسية الأولى، ومعلومات عن مخرجات المشاريع. كما يشمل على مسارات تطور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، ومقارنتها من خلال مؤشرات دولية مقننة. كما يوضح التقرير مهمة الوزارة في التنسيق والتعاون؛ مع الجهات المعنية؛ لتنفيذ مشاريع الخطة وسعيها لتحقيق أهدافها ورؤيتها.

ونظراً إلى أن الخطة الخمسية الأولى تمر بمراحلها النهائية؛ فإن العمل على وضع مسودة الخطة الخمسية الثانية وفق الأهداف العامة الإستراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات، سوف يبدأ قريباً إن شاء الله. ونظراً إلى أن هذا العمل يهم جميع القطاعات، ويلاصق احتياجات ومتطلبات المجتمع ويسهم في رفاهية المواطن وتقدم الوطن، ويتطلب تضافر جهود الجميع، وتقديم الدعم والمساندة؛ فإن الوزارة يسعدها مشاركة المختصين في جميع القطاعات المختلفة للإسهام في إعداد الخطة الخمسية الثانية؛ لبلورة مشاريع طموحة تصب في الرؤية الشاملة لخطة التنمية التاسعة للمملكة، وتسهم في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وفي صناعة تقنية محلية تكون رافداً قوياً من روافد الدخل الأخرى، وكذلك السعي لتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع شرائح المجتمع، بحيث تصبح في متناول الجميع، وتمكينهم من التعامل مع التقنيات الحديثة بكفاءة وحرفية عالية، وتطوير الخدمات المقدمة من خلال تبني الخيار الإلكتروني؛ لتسهيل الحصول على الخدمات وتيسرها.

لذلك أهيب بزملائي المختصين في القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني إلى الإسهام الفاعل؛ وتقديم التصورات والآراء والمقترحات لبلورة هذا التعاون، والتنسيق لبناء خطة خمسية وطنية شاملة تلبى رغبات الجميع وطموحاتهم، وتستمد منظورها من رؤية الخطة بعيدة المدى وأهدافها العامة، من أجل مواكبة التطلعات، والرغبات الوطنية الطامحة إلى التحول إلى مجتمع معلوماتي.

والله نسأل للجميع التوفيق والسداد.

وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

م. محمد جميل بن أحمد ملا

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

تمّ التركيز في هذا الجانب على مؤشرات القطاع الرئيسة مثل الهاتف الثابت والمتنقل وخدمات الإنترنت وخدمات النطاق العريض؛ وذلك بهدف التعرف على مدى التقدم السنوي للمملكة دولياً. ومن خلال هذه المقارنة يمكن التعرف على نقاط القوة والضعف؛ لدعم الإيجابيات وتلافي السلبيات، بما يحقق الرقي بمستوى الخدمات المقدمة، والإسهام في تحقيق التوجهات والآمال في بناء مجتمع معلوماتي.

ويلقى التقرير الضوء على بعض منجزات وأنشطة وأعمال الجهات الحكومية المنتقاة، التي تصبُّ في تنفيذ مشاريع الخطة، وجهود الدولة في دعم مشاريع الجهات الحكومية، وتحفيزها على تحقيق أهداف الخطة. ولقد تمّ تثبيت بعض المعلومات المرجعية الواردة في التقرير لتقديم معلومات متكاملة عن الخطة، والتسهيل على القراء بعدم الرجوع إلى مصادر مرجعية أخرى للحصول على مزيد من المعلومات عن الخطة ما أمكن ذلك.

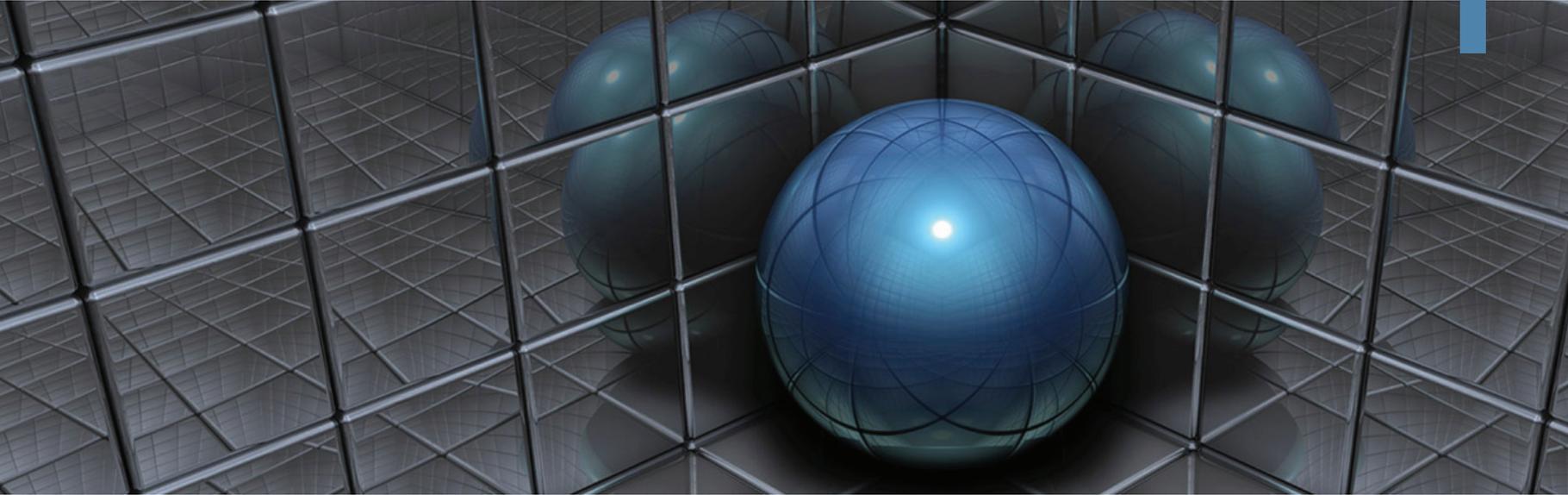
تنفيذاً لما ورد في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، التي تقوم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإشراف عليها، ومتابعة تنفيذها، والسعي لتحقيق أهدافها، وإعداد تقرير سنوي بمسمى "التحول إلى مجتمع المعلومات". فإن الوزارة يسعدها إصدار التقرير الثالث الذي بين أيدينا عن سير الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات للعام 1431/ 1432هـ (2010م). وسيتم التطرق في هذا التقرير للخطوات المنهجية والإجراءات والمراجعات العملية والدراسات التي تمّ القيام بها لتنفيذ هذه الخطة وفق مفاهيم علمية مقننة. ويبيّن التقرير آليات المتابعة مع الجهات ذات العلاقة، ويقدم وصفاً للمشاريع والجهات المعنية بها.

ويشتمل التقرير على محاور متابعة تنفيذ الأهداف والمشاريع، والتطرق للإجراءات والنماذج المعتمدة؛ للتحقق من ذلك. ويستعرض التقرير حالة تنفيذ المشاريع في هذه المرحلة، كما تمّ تحديد أوزان لمشاريع الخطة من أجل قياس ما تمّ إنجازه على مستوى الأهداف العامة، وعلى مستوى الخطة بشكل عام.

ويتطرق التقرير إلى الجهود التي بُذلت لتحفيز الجهات المعنية على إنجاز المشاريع المنوطة بها، وفقاً للأهداف المعتمدة في الخطة، ووفقاً للأطر الزمنية المحددة لها، وذلك على أسس من التعاون والتنسيق البناء. ودراسة مرئيات ومقترحات الجهات الحكومية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق أهداف الخطة وغاياتها.

كما يحتوي التقرير على إحصاءات مختلفة عن واقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ومقارنة المملكة بالدول الأخرى، إذ

أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات



1) أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

1 - 1 مقدمة

1 - 2 دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية

1 - 3 الاتصالات وتقنية المعلومات كركيزة أساسية في الخطط الإستراتيجية للدولة

(1) أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات، ودورها في التنمية، وحرص حكومة المملكة العربية السعودية على تضمين الخطط الوطنية والتطويرية والخدمات محاور مختلفة تصب في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.



(1-1) مقدمة

مما لا شك فيه أن الاتصالات وتقنية المعلومات أصبحت محورا رئيساً من أهم محاور التنمية في مجالاتها المختلفة، وركيزة أساسية في قياس تطور الأمم وتقدمها. ولقد ساهمت الاتصالات الحديثة في عمل نقلة نوعية كبيرة على مستوى العالم، حيث مكنت المجتمعات من التواصل والتخاطب وتبادل المعلومات بكل يسر وسهولة وبسرعة فائقة. فمع التقدم التقني الهائل وتدني أسعار الأجهزة والخدمات، أصبحت خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في متناول كثير من شعوب العالم وامتدت هذه الخدمات لتشمل المناطق النائية والبعيدة مما ساهم في تقارب المجتمعات وتحول العالم إلى قرية صغيرة ينعم الفرد فيها بمعرفة ما يدور حوله في البقاع المختلفة.

وللحاق بالسباق الدولي للظفر بحصة من منافع الاتصالات

وتقنية المعلومات، فقد سعت كثير من الدول في بذل وتقديم جميع أنواع الدعم لهذا المجال، وتذليل الصعوبات وتيسير وتسهيل الإمكانيات لتحفيز المجتمع ومؤسساته المختلفة لتبني الخيارات التقنية وتطويرها. كما تم التركيز والاعتماد على المعرفة التقنية ودعم الاقتصاد المبني على مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات بمختلف محاوره. ومن هذا المنطلق سعت المملكة كباقي الدول إلى وضع الخطط الملائمة على المدى القصير والطويل؛ لتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوسيع انتشارها وتسهيل الحصول عليها في جميع مناطق المملكة، بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها من مناحي الحياة، وتشجيع الاستثمار في هذه المجالات. ولقد كان عام 1431 / 1432هـ (2010م) من الأعوام المفضة في السعي

أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

الحكومية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية... إلخ.

أما بالنسبة للمحور الثاني، فتسهم الاتصالات وتقنية المعلومات في توفير وسائل دعم الأنشطة التي تنتفع من المعلومات الموجهة والموثوق بها، بما في ذلك تحسين ظروف المجتمعات وخفض نسبة الفقر. فعلى سبيل المثال، تجعل الاتصالات وتقنية المعلومات الرعاية الصحية أكثر شمولاً وتوفرها لقطاعات أوسع من خلال الطب الاتصالي (عن بُعد)، كما تزيد من فاعلية التعليم وتوجهه إلى شرائح أكثر عن طريق التعلّم الإلكتروني والتعليم عن بُعد. ويعد وجود نظم معلومات موثوق بها أمراً ضرورياً من أجل الإدارة الفاعلة وتشغيل القطاعين العام والخاص؛ حيث تغطي هذه النظم مجالات حيوية عديدة مثل المعلومات الداخلية للحكومة، وخدمات المواطنين، والتجارة، وأعمال البنوك، والعلاقات الدولية، الأمر الذي يبرز أهمية التأكد من أمن المعلومات والبيانات والشبكات لإنجاح مجتمع المعلومات.

بالإضافة إلى هذه المحاور، فلقد أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات، وبخاصة في السنوات القليلة الماضية، من العوامل المهمة في التواصل الاجتماعي وتبادل المعلومات والمعارف، ونشر مبادئ الحوار، وسماع الرأي الآخر، ومنبر إعلامي عالمي لا يعتمد على حدود أو مؤسسات محتكرة.

ولقد أخذت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات على عاتقها وفي حساباتها هذه التطورات النمطية المتسارعة من خلال تطوير البنى التحتية، وتحسن مستوى الخدمات وتسهيل الحصول عليها، والتدريب والتأهيل وبناء الأفراد في المراحل التعليمية

لنقل التقنيات الحديثة وتوطينها، والتركيز على تطوير الخدمات التقنية في البيئات التعليمية والصحية، والتركيز على المحتوى العربي الرقمي، وبناء منظومات الجوانب الأمنية لخلق بيئة ذات موثوقية عالية.

1 - 2) دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية

الاتصالات وتقنية المعلومات من المجالات المهمة والحيوية في تحقيق غايات وأهداف التنمية، ويمس بشكل مباشر وغير مباشر جميع مجالات ومحاور التنمية المختلفة. وتقع أهميته بشكل بارز في محورين أساسيين: المحور الأول يتمثل في الدور الذي تؤديه صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات كأحد مصادر التقدم المهمة، وزيادة الدخل المحلي في معظم الدول المتقدمة؛ فضلاً عن الدول ذات الاقتصاديات النامية، أما المحور الثاني فيشير إلى الآثار الإيجابية للتقدم في الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبالنسبة للمحور الأول، فإن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يعد قطاعاً اقتصادياً حيوياً، يشتمل على عمليات إنتاجية مركبة تتسم بقيمة اقتصادية مضافة مرتفعة، وعمالة ذات قدرات فنية عالية، وتتصل بها عمليات تجارية وخدمية واسعة النطاق، تشمل المعدات، والبرمجيات وغيرها، ما يجعل من الاتصالات وتقنية المعلومات قطاعاً ذا أهمية حيوية في كافة الدول تقريباً، بل أكثر أهمية في الدول التي تعتمد عملية التنمية فيها اعتماداً مباشراً على القدرة على التواصل. وقد اكتسب هذا القطاع أهمية مضاعفة نتيجة للنمو المطرد للإنترنت والتطبيقات المجتمعية باستخدام الإنترنت مثل تطبيقات كل من التعاملات الإلكترونية

رقمية، وقلة المحتوى العربي الرقمي، أهم هذه القضايا. وعرضت خطة التنمية الثامنة ملامح الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات واستراتيجيات التنمية التي تهدف إلى تحقيق هذه الرؤية. وقد استندت هذه الرؤية على مشروع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، كما استندت إلى توصيات وقرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

ولقد حظي مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في خطة التنمية التاسعة (2010م- 2014م)، بنصيب كبير في توجهات الخطة. فقد ركزت خطة التنمية التاسعة على الاقتصاد القائم على المعرفة. وشددت الخطة التاسعة على أهمية هذا التوجه، حيث ركز الهدف الثامن على "التوجه نحو الاقتصاد الرقمي المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات". ويتأتى ذلك بالتركيز على مراحل التعليم المختلفة والتعليم العالي. من واقع أن التعليم ينشر المعرفة التي تؤسس قدرات تمكن من نقل المعرفة وتراكمها ثم توليدها واستثمارها في مختلف القطاعات.

وخلصت خطة التنمية التاسعة في جانب الاتصالات وتقنية المعلومات على نشر المعرفة، ونقل التقنية وتوطينها، وإنتاجها من خلال أنشطة البحث والتطوير والابتكار، والاستثمار في مخرجات مراكز البحث وتحويل الابتكارات والاختراعات إلى منتجات تسهم في عجلة التنمية. ومن الجدير بالذكر أن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات الحالية تتكامل مع خطة التنمية الثامنة والتاسعة، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المتوالية.

وفي جانب الخطط الأخرى التطويرية ذات العلاقة بقطاع

المختلفة للتكيف مع هذه المتغيرات بكفاءة متزنة، وبما يسهم في خلق بيئة جادة للتعاطي مع المستجدات الحديثة للوصول إلى مجتمع معلوماتي. فمن خلال مشاريعها المتنوعة المنبثقة من أهدافها العامة، وبما يسهم في دعم الدور المهم للاتصالات وتقنية المعلومات في إدارة عجلة التنمية؛ لتحقيق التطلعات الوطنية الطموحة في خطط التنمية المتلاحقة.

1 - 3) الاتصالات وتقنية المعلومات كركيزة أساسية في الخطط الاستراتيجية وتوجهات الدولة المختلفة

أولت حكومة المملكة العربية السعودية الاتصالات وتقنية المعلومات أهمية خاصة، إذ ركزت عليها العديد من خطط التنمية الخمسية، والخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى، وكذلك الخطط التطويرية لبعض القطاعات الخدمية. ولقد بدأت المملكة في وضع خطط وطنية خمسية للتنمية منذ عام 1970م. وكانت غاية هذه الخطط تحديد توجهات التنمية في المملكة على مدى خمس سنوات. ولقد تباينت التوجهات بين الخطط، تبعاً لمتطلبات المرحلة الزمنية ومعطياتها. ولقد تميّزت الخطة التنمية الثامنة (2005م- 2009م) بالتركيز على المجالات الاستراتيجية للمملكة، حيث تضمنت فصلاً كاملاً عن الاتصالات وتقنية المعلومات؛ شمل تحليلاً للوضع الراهن للقطاع، وأبرز أهمية التحول إلى مجتمع المعلومات، وناقش كذلك أهم القضايا والتحديات الخاصة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وتمثل ضرورة توفير متطلبات التعاملات الإلكترونية، ووجود فجوة

أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

ولقد تميّزت الخطة الاستراتيجية العشرية للتربية والتعليم -1425هـ (2004 - 2014م) بالتركيز على دور الاتصالات وتقنية المعلومات في تحسين نوعية التعليم وتطويره، ومن ضمن الأهداف الرئيسية للخطة، الهدف الحادي عشر الذي اشتمل على " تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصال وتوظيفها في التعليم والتعلم؛ وذلك من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية؛ الأول تأسيس نظام متكامل لاستخدامات تقنية المعلومات، أما الثاني فيتطرق لتأسيس نظام متكامل لاستخدامات تقنية الاتصال في التعليم، ويركز الهدف الثالث على تعزيز التكامل بين المعرفة الآلية والمعرفة لدى الإنسان.

ومن ناحية أخرى، فقد ركز مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام " تطوير " ضمن أهدافه العامة الأربعة على أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات في مجال التعليم والتعلم، والدور الرئيس لها في تطويره وتحسين مخرجاته. فلقد ركز الهدف الثالث على تحسين البيئة التعليمية وتأهيلها وتهيئتها لإدماج التقنية والنموذج الرقمي للمنهج، لتكون بيئة الفصل والمدرسة بيئة محفزة للتعلم من أجل تحقيق مستوى أعلى من التحصيل والتدريب. ومن الملاحظ أن جل مشاريع مبادرة الملك عبد الله لتطوير التعليم تصب في تبني الاتصالات والتقنيات الحديثة. ومن أمثلة هذه المشاريع "بوابة تطوير التعليمية"، "مدارس تطوير الذكية"، "محتوى تطوير الرقمي"، "مبادرة حاسب لكل معلم وطالب"، "رخصة ICDL لكل معلم"، وغيرها من المشاريع التي تركز على الاستفادة من التطورات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات، وتسخيرها لإيجاد بيئة تعليمية تعتمد وبشكل كبير على الاتصالات وتقنية المعلومات.

الاتصالات وتقنية المعلومات، فقد أنيط بكل من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ووزارة الاقتصاد والتخطيط وضع سياسة وطنية بعيدة المدى للعلوم والتقنية، تُعطي الفترة بين 2001م-2020م، وتتكامل الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات مع السياسة الوطنية بعيدة المدى للعلوم والتقنية، فقد تضمنت الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية بعيدة المدى، سياسات وغايات بشأن رفع كفاءة الاتصالات وتقنية المعلومات وتطويرها في المملكة. وقد عُني الأساس العاشر من الأسس الاستراتيجية للسياسة بموضوع المعلومات، وأكد على ضرورة إتاحة المعلومات العلمية والتقنية، وتيسير كافة السبل للوصول إليها في إطار نظم تتفق مع أهداف المملكة وظروفها.

ولقد أكدت استراتيجية مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية على نقل التقنية كأحد أهدافها، والذي يجري تحقيقه من خلال العديد من القنوات. ويُعد برنامج توطين التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة من أهم البرامج في مجال نقل التقنية وتطويرها. وقد وضعت المدينة في عام 28/1429هـ (2008م) خارطة طريق لتنفيذ هذا البرنامج. من جهة أخرى، تقوم شركات مثل شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو)، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وشركات برنامج التوازن الاقتصادي خاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات الإلكترونيات المتقدمة بنشاط مهم في مجال نقل التقنية وتوطينها. وفي هذا الصدد، فقد أفتتحت مؤخرًا جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية وعدد من الجامعات الخاص لدعم التوجه نحو نقل وتوطين التقنية، وإيجاد مراكز بحثية متخصصة في هذا المجال.

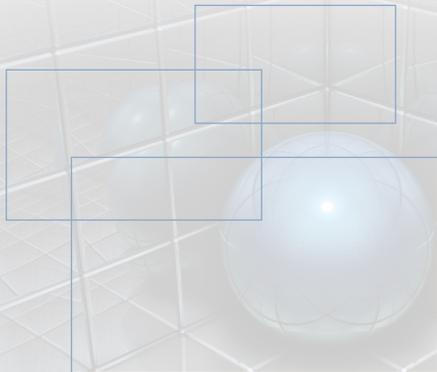
الملك سعود والتي على ضوءه تم تبني العديد من المشاريع لتحقيق هذه المبادرات. كما يأتي برنامج الملك عبدالله للابتعاث للتركيز على جانب التعليم والتدريب، كما تأتي مبادرة الملك عبدالله للمحتوى الرقمي العربي لإثراء المحتوى العربي في شبكة الإنترنت وزيادة المحتوى العربي الرقمي.

ومما لاشك فيه إن هذه الخطط الاستراتيجية والتنمية متكامل مع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتعكس حرص المملكة على الاستفادة من الاتصالات وتقنية المعلومات لتطوير بيئة مثالية للتحويل لمجتمع المعلومات، وسد الفجوة الرقمية. كما أن العديد من هذه المشاريع والمبادرات نبعث من الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. وتعتبر الخطة الخمسة الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات وما تضمنته من أهداف ومشاريع تساند هذه الخطط وتتناسق معها؛ للوصول إلى الأهداف التنموية المنشودة.

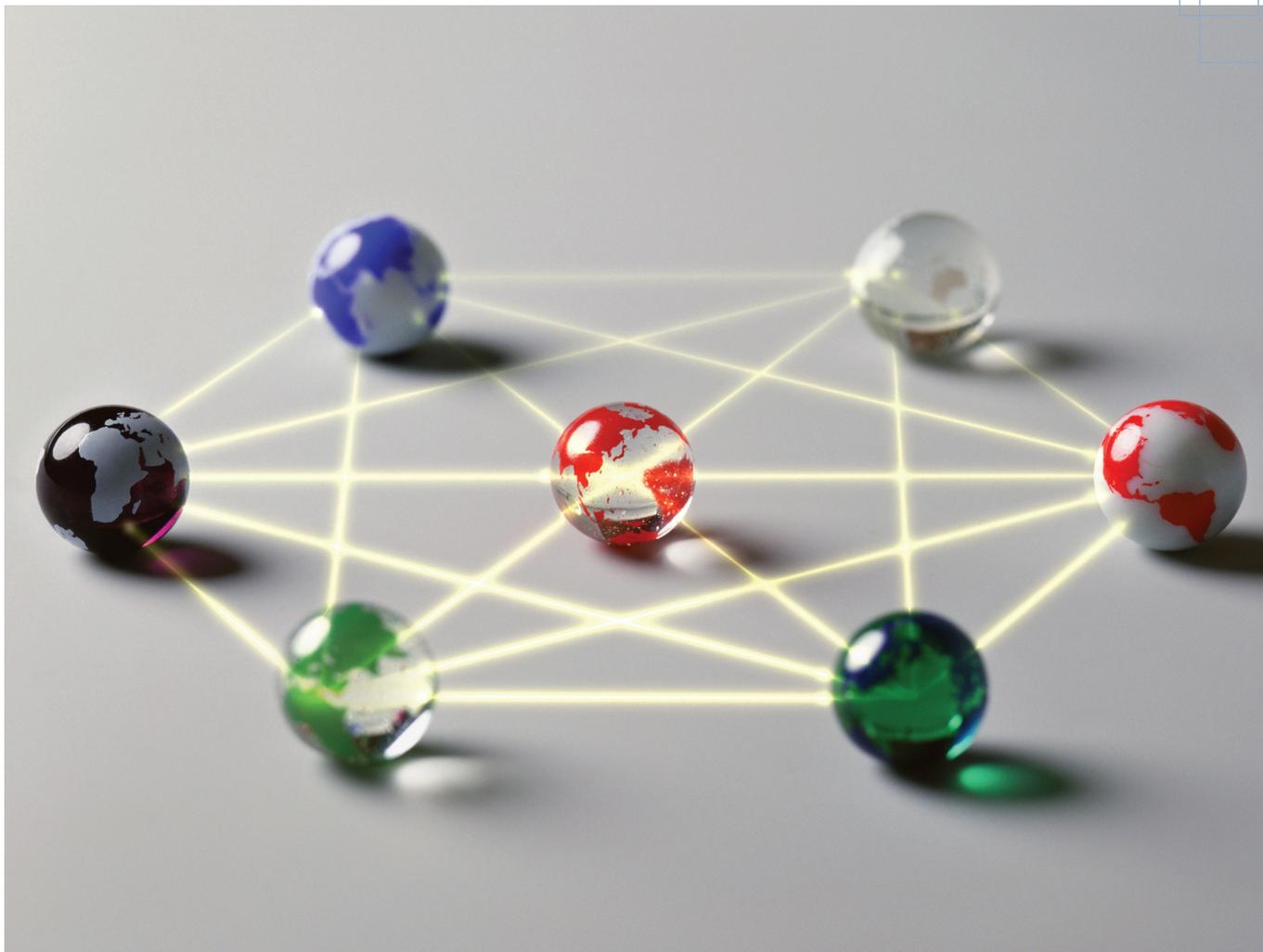
كما تضمن مشروع إعداد خطة استراتيجية لوزارة العدل بعيدة المدى للعشرين سنة القادمة من 1430 - 1450هـ، (2009 - 2029م) التي تهدف إلى تطوير مرفق القضاء والتوثيق في جميع المجالات المتعلقة به، على خمسة محاور؛ إذ ركز محور الإجراءات والنظم والنماذج، ومحور البيئة العدلية، على الاستفادة من تقنيات المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة والمتقدمة؛ لتحسين بيئة العمل القضائية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

ولقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام 1441هـ الموافق 2020م، على محاور عديدة تتقاطع في بعض أجزائها مع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وبخاصة في الهدف المتمثل في بناء صناعة قوية؛ فلقد احتوت الاستراتيجية الوطنية للصناعة على سياسات مهمة في بناء قطاع وطني للإبداع والابتكار، وفي إقامة مناطق وحاضنات التقنية، والتوجه نحو صناعة منافسة واقتصاد قائم على المعرفة، والتوسع في إنشاء مراكز للبحث والتطوير والابتكار في مجال الصناعة بشكل عام، ومن بينها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

كما تم تبني العديد من المشاريع والبرامج والمبادرات التي تصب في دعم توجه الدولة نحو مجتمع المعلومات، ومن ذلك، مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، منطقة التقنية بالدمام (الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية)، حديقة تقنية المعلومات والاتصالات في الرياض (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض). وادي الرياض للتقنية، و"واحة المعرفة" (كسب)، والذي يأتي ضمن برنامج "مركز المعرفة"، ومبادرة "رواق المعرفة" الذي تتبناه جامعة



أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات



لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات



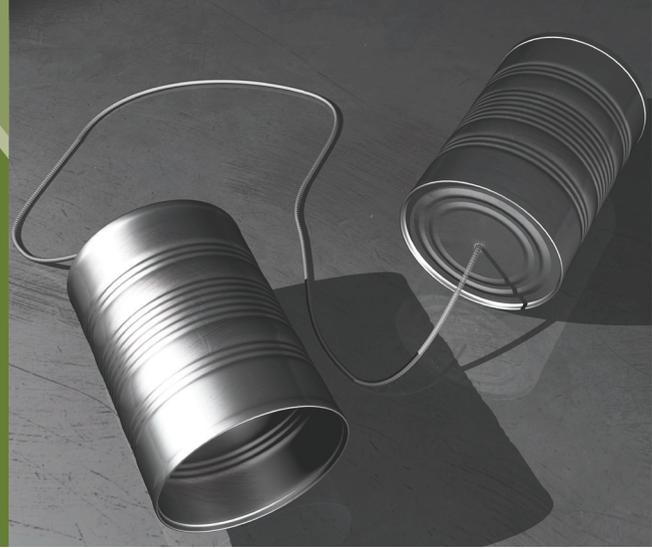
2

2) لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

- 2 - 1) مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
- 2 - 2) أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
- 2 - 3) آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها

2) لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

في هذا الفصل سيتم التطرق للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وأهم معالمها وأهدافها، ومراحل إعدادها. كما سيتم تقديم نبذة عن الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات، وعن آليات متابعة تنفيذها. علماً أنه ومن أجل التيسير على القارئ في تقديم صورة شاملة عن الخطة ومراحل إعدادها، فقد تضمن هذا الفصل على معلومات تم إدراجها في التقرير السابق، لضرورة تكامل المعلومات عن الخطة، وعدم الحاجة للرجوع إلى أكثر من مصدر.



2 - 1) مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

لقد كان هناك إدراك في المملكة بأهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وحاجته لوضع الخطط والتصورات المناسبة؛ لمواكبة التطورات، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة. ولقد مرّت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، التي تضطلع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمتابعة تنفيذها، وفق أسس علمية مناسبة، والسعي لتذليل العقبات والصعوبات التي قد تواجه الجهات المعنية بتنفيذها،

وبحسب الإمكانيات المتاحة للوزارة. ولقد مرّت الخطة الوطنية بالعديد من المراحل والإجراءات حتى إقرارها، ويمكن إيجازها فيما يلي:

- تم إعداد المسودة من قبل جمعية الحاسبات السعودية.
- نقلت مسؤولية إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وقامت الوزارة بإضافة جانب الاتصالات إليها.

لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

(كالخطط الخمسية)، وجود منظور استراتيجي بعيد المدى يحكم هذه الخطط ويربط بينها. وفي ظل عدم وجود استراتيجية مرنة بعيدة المدى، قد تنشأ أهداف ذات رؤى قصيرة المدى، لا تحقق المنظور الأفضل على المدى البعيد، حتى وإن بدت منطقية في مجالها الزمني القريب. ويتكون المنظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات من عنصرين: الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة.



- شارك في إعداد الخطة عدد كبير من المتخصصين والمعنيين من الجهات الحكومية والقطاع الأكاديمي والخاص.
- تمت مراجعة الخطة على أكثر من مستوى، ومن قبل العديد من المتخصصين المحليين.
- تمت مراجعة الخطة من قبل جهات استشارية عالمية.
- تم إقرارها بتاريخ 11 جمادى الأول 1428هـ (28 مايو 2007م)، بقرار مجلس الوزراء رقم 160.

2-2) أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

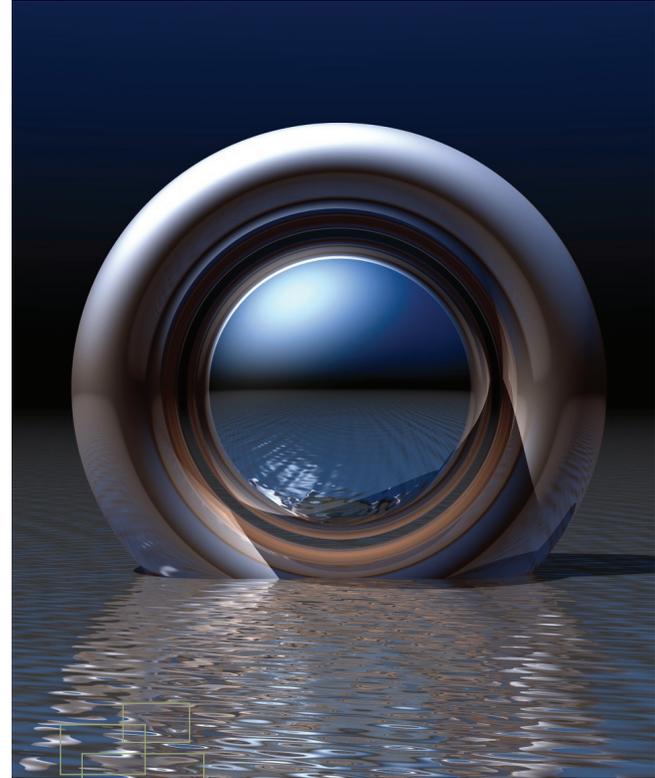
لقد أدركت الدولة- حفظها الله- أهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وأولته جل اهتمامها، وقدمت له الدعم والمساندة، وسخرت له الإمكانيات المتاحة للوصول به للأهداف المأمول؛ وذلك لارتباط هذا القطاع بجميع مناحي الحياة الخدمية والاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها. ومن هذا المنطلق، فلقد صدر قرار مجلس الوزراء، القاضي بالموافقة على الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والتي تتكون من عنصرين؛ العنصر الأول المنظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة. والعنصر الثاني الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة.

ويقدم المنظور بعيد المدى تصوراً لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة على المدى البعيد. وتعدّ هذه الخطوة ضرورية لوضع الخطط التفصيلية، حيث إنه من الأهمية عند القيام بالتخطيط متوسط المدى

المعلومات. وفي تبني، وهو الأهم، أعمال البحث والتطوير ومخططات الحاضنات التقنية والاستثمارات الرأسمالية في المشاريع. ويمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات نصيباً ضئيلاً من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الإنتاجي في الدول النامية. ومن الجوهرى أن تشجع الحكومات على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في جميع مناحي الحياة، وأن تدعم الاستثمار في إنشاء مرافق لإنتاج الاتصالات وتقنية المعلومات. وبلا شك إذا بدأ قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ينمو بوتيرة أكبر من سرعة نمو بقية القطاعات الاقتصادية، فإنه سيكون المتوقع أن يسهم هذا القطاع إسهاماً فعالاً في النمو وأداء الإنتاجية في المملكة. ومن هذا المنطلق فلقد تم وضع رؤية مستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات للمملكة تتمثل في:

التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسية للدخل

وتمثل "الرؤية المستقبلية" الغاية أو المكانة التي يراد الوصول إليها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، ويتطلب الوصول إلى هذه الرؤية وضع عدد من "الأهداف العامة"، التي تم تحديدها بالاعتماد على دراسة الوضع الراهن وتقييمه وتحليله، والتجارب الدولية، واستشراف المستقبل، وتحليل الفجوات، والتخطيط لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، إضافة إلى أن تكون هذه الأهداف - في الوقت ذاته - متكاملة مع خطط التنمية الخمسية.



• الرؤية المستقبلية

لقد تزايدت أهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات مع مرور الوقت خاصة في العالم النامي. ولكن أصداء هذه الأهمية ظلت خافتة في المنطقة التي مازالت تتعثر في قدراتها المتجسدة في صناعة الاتصالات وتقنية

لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

أما العنصر الثاني من عناصر الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات فهو الخطة الخمسية للاتصالات وتقنية المعلومات، وحيث إن المنظور بعيد المدى للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات يوفر رؤية واضحة لما يراد الوصول إليه، في مقابل ذلك تمثل الخطة الخمسية الإسقاط الأول للمنظور بعيد المدى على مدى خمس سنوات 1428 / 1429 هـ إلى 1433 / 1434 هـ (2008 - 2012 م). وتعدّ الخطة الخمسية الأولى النواة للوصول للمنظور بعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات للمرحلة القادمة في المملكة.

وتتضمن الخطة الخمسية توجهات للوصول إلى الرؤية المستقبلية من خلال ستة وعشرين هدفاً محدداً مشتقاً من الأهداف العامة للمنظور بعيد المدى، وثمانية وتسعين مشروعاً، التي ستحقق - إن شاء الله - الأهداف المحددة في الخطة الخمسية عند تنفيذها، وبالتالي تحقيق الأهداف العامة للمنظور بعيد المدى. وقد تم تطوير الخطة الخمسية من خلال الأخذ في الاعتبار دراسات الوضع الراهن للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وغايات ومنطلقات سياسة المملكة في الاتصالات وتقنية المعلومات، وتجارب الدول الأخرى، إضافة إلى معرفة التقنيات الحديثة والتوجهات المستقبلية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات؛ ولتطوير الخطة الخمسية تم إتباع منهجية واضحة تركز على أساسيات التخطيط الاستراتيجي ومنطلقات البيئة المحلية.

الأهداف العامة للخطة الوطنية

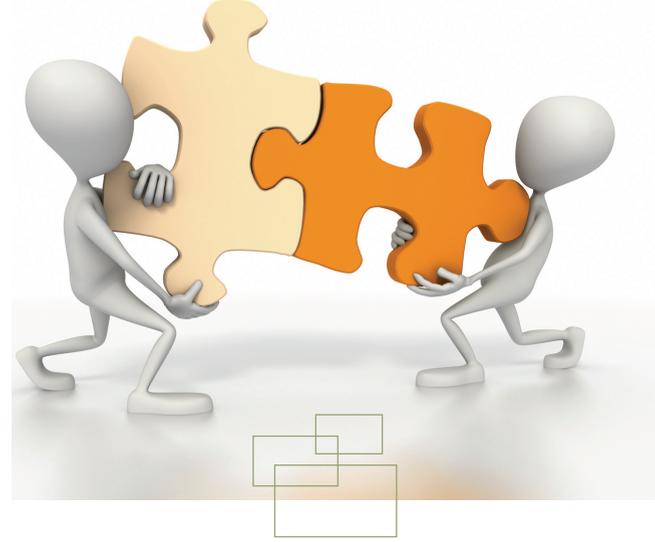
فيما يلي الأهداف العامة للخطة والتي تقع ضمن سبعة مجالات:

م	الهدف	المجال
1	رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بُعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات.	الخدمات والإنتاجية
2	تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجاذب للاستثمارات.	تنظيم القطاع
3	بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات استراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدراً رئيساً للدخل.	صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات
4	التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها.	التعليم والتدريب
5	تمكين كافة شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية.	الفجوة الرقمية
6	التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني واللغة العربية، وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية.	الإسلام والوطن واللغة العربية
7	توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية.	القدرات البشرية

المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وبلي ذلك تنفيذ المشاريع المقترحة، إلا أنه يجب أن توازي هذه العملية متابعة التنفيذ، وذلك للأسباب التالية:

- التعرف على مدى التقدم نحو الرؤية المستقبلية وتقييمه.
- تحفيز الجهات المعنية على المبادرة والإسراع في تنفيذ المشاريع الواردة في الخطة، وفق الأسس المتعارف عليها؛ لتتماشى مع الفترات الزمنية المحددة في الخطة.
- المراجعة والتقييم لمخرجات الخطة، ووضع السياسات والآليات المناسبة لتنفيذ الخطة وفق الفترة الزمنية المحددة.
- التأكد من سير المشاريع ضمن الأطر المحددة في الخطة، والتحقق من اتجاهها الصحيح نحو تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة.
- تحديد العقبات والصعاب التي تواجه التنفيذ، ووضع الحلول، وإقرار البدائل المناسبة.
- تحديد موقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات ضمن المستوى العالمي.

- الاستعداد لوضع الخطط المستقبلية.
- وتبين الأهداف العامة للخطة السابق ذكرها أن مسؤولية تنفيذ هذه الخطة هي مسؤولية جماعية تشمل قطاعات عريضة من الجهات الحكومية، وشركات القطاع الخاص، والجمعيات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني. ولابد من ان تتسم هذه المسؤولية الجماعية بروح التعاون بين جميع الجهات؛ ولمتابعة تنفيذ الخطة توجد مؤشرات رئيسة لقياس مستوى تحقيق أهداف الخطة، وتقسم هذه المؤشرات إلى قسمين رئيسين:

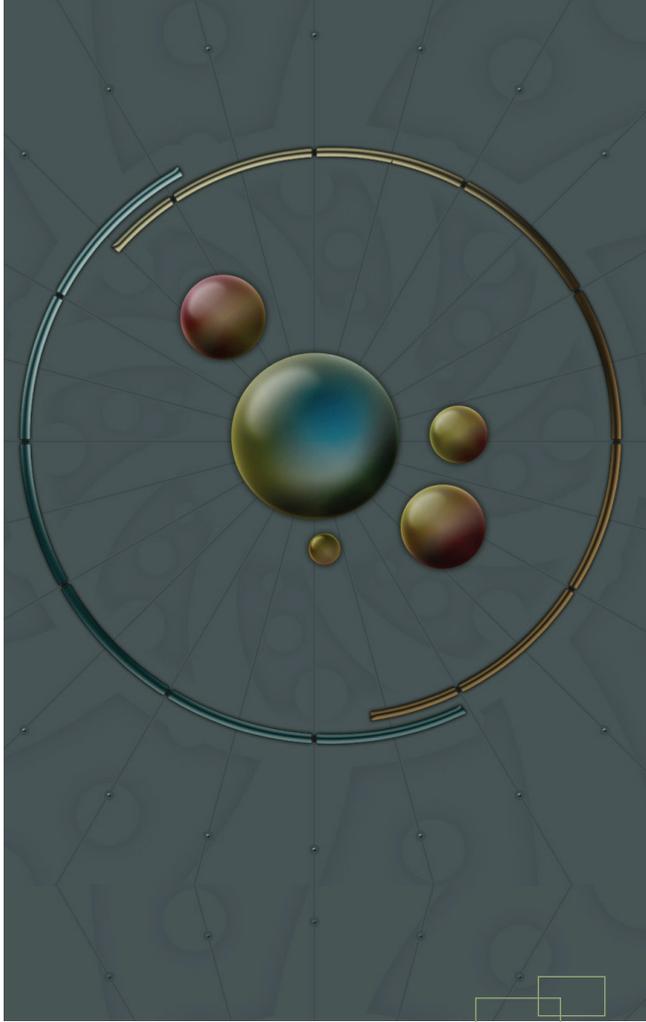


2 - 3 آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها

تعدّ متابعة تطبيق الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وتنفيذ مشاريعها من الأمور الأساسية لضمان نجاحها. لذا يجب التعرف على سير المشاريع ونسبة المتحقق منها. كما يجب التعرف على العقبات التي تواجه التنفيذ، ومحاولة تذليلها، والتعرف على مدى موضوعية الأهداف المرسومة، ومدى الحاجة إلى تعديل المسار للوصول إلى الرؤية المستقبلية. وهناك آليات متابعة على مستويين رئيسين: الأول على مستوى المشاريع، والثاني على مستوى الخطة بشكل عام.

وتمثل عملية تطوير الخطة نقطة البداية للوصول إلى الرؤية

لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات



- مؤشرات على المستوى الوطني؛ وتساعد هذه المؤشرات على متابعة التقدم نحو الرؤية المستقبلية، وتحديد موقع المملكة عالمياً.
- مؤشرات على المستوى القطاعي؛ وهذه المؤشرات تساعد على تحديد العقبات ومعوقات التقدم، ووضع الخطط المستقبلية الخاصة بالقطاعات المختلفة.
- إضافة إلى متطلبات للتنفيذ يجب توافرها للوصول إلى الرؤية المستقبلية يمكن إجمالها فيما يلي:
- دعم القيادات العليا في جميع مستويات الخطة واستمرارية هذا الدعم، لأن هناك مصاعب في التنفيذ ومقاومة للتغيير قد تعيق أو تؤخر التنفيذ.
- هيكلة المنشآت وتبسط الإجراءات ودعم عملية اتخاذ القرار؛ لتمكين الاتصالات وتقنية المعلومات من القيام بالإجراءات المؤسسية بطرق أسرع وأكثر كفاءة.
- تطوير الأنظمة الإدارية والمالية الحكومية لتتبع بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية المطلوبة، ومواكبة متطلبات مجتمع المعلومات.
- تحسين بيئة الاستثمار ووضع الحلول لمعوقات الاستثمار.
- توفير بيئة خدمية مناسبة كخدمات البريد والنقل المأمونة منخفضة التكاليف؛ لتساعد على القيام بالأعمال إلكترونياً.
- تطوير طرق التعلم والتعليم والمنهج الدراسية؛ لتتناسب مع المتطلبات الجديدة.
- تغيير ثقافة المجتمع لتصبح مشجعة على الإبداع، والابتكار، ونشر روح المبادرة، وتقبل الفشل في سبيل النجاح.

دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة



3

3) دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة

3 - 1) التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

3 - 2) التعاون والتنسيق من أجل التنفيذ

3 - 3) التحفيز نحو الأنجاز

3 - 4) الخارطة الاستراتيجية

3 - 5) نماذج متابعة سير المشاريع

1) دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة

تسعى الوزارة جاهدة لوضع الآليات والإجراءات المناسبة لتحفيز الجهات على تنفيذ مشاريع الخطة ضمن نطاق الفترة الزمنية المحددة. كما تقوم الوزارة وبشكل مستمر بالتواصل مع المسؤولين في الجهات الحكومية لإيضاح أهداف الخطة، ومحاولة تلافي أي معوقات أو صعوبات قد تواجه تنفيذ المشاريع.



لتضطلع بمتابعة تنفيذ الخطة والتعريف بها، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والسعي لتبني أفضل السبل والإجراءات لمتابعة سير المشاريع وفق منهجية مقننة في هذا المجال، ووضع المؤشرات والآليات المناسبة لقياس نسبة المتحقق من الأهداف، والتأكد من سير الخطط الخمسية نحو الرؤية المستقبلية ضمن الأطر المحددة للأهداف العامة، وتحديد الصعوبات والمعوقات ووضع الحلول المناسبة لها. ومن أهم أنشطتها ما يلي:

بعد تكليف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإشراف على الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ومتابعة تنفيذها، استشعرت الوزارة حجم المسؤولية وعظمتها. ولكي تقوم الوزارة بدورها فيما يتعلق بالأعمال الموكلة إليها ضمن المهام المنصوص عليها في الخطة؛ فقد صدرت توجيهات معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بالعمل على دعم أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتوفير كافة الوسائل

- إصدار التقرير السنوي الأول والثاني عن الخطة بعنوان "التحول إلى مجتمع المعلومات" ووزع على الجهات الحكومية والخاصة، وبخاصة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الخطة وعلى مديري مراكز الحاسب الآلي، وذلك للتعريف بالخطة وأهميتها، والتعرّف على أهم إنجازاتها. والتقرير الذي بين أيدينا هو التقرير الثالث والعمل جار على توزيعه على أكبر عدد من المسؤولين والمختصين لإشراكهم في التطلمات والأمل الذي تسعى الخطة للوصول إليه.
- نشر أهم مخرجات ومشاريع الخطة في وسائل الإعلام.
- المشاركة في الفعاليات المختلفة للتعريف بالخطة، وعرض مستجداتها، والاستفادة من مرثيات الآخرين حيالها.

3 - 2) التعاون والتنسيق من أجل التنفيذ

لكي تحقق أي خطة أهدافها، وبخاصة الخطط الضخمة التي تتضمن عدداً كبيراً من المشاريع، ويناط بتنفيذها جهات عدة، تختلف في إمكاناتها وقدراتها وأولويتها، فإن التنسيق والتعاون والمتابعة والمراجعة المستمرة لمسارات مشاريع الخطة، تعتبر سبباً رئيسياً في نجاح هذه الخطط. ومما لاشك فيه أن نجاح الخطة في تحقيق أهدافها ترتكز على تعاون جميع الجهات المناط بها تنفيذ مشاريع الخطة، وتقديم المعلومات الصحيحة والدقيقة عن سير المشاريع ومخرجات هذه المشاريع. كما أن المعلومات والقيم الخاصة بمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات تعتبر جوهرية لقياس مدى التقدم نحو الرؤية المستقبلية للخطة وتقييم نجاحها، وبناء التصورات والخطط المستقبلية على أسس علمية ومنهجية سليمة.

3 - 1) التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

- من الأهمية بمكان قبل الشروع في تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بالخطة لتحقيق الأهداف المنشودة، أن يتم نشر الخطة والتعريف بها، وتقديم تصور واضح عن الخطة خصوصاً للجهات المشاركة والإسهام في تنفيذها؛ وذلك من أجل الوصول إلى ركيزة وأسس سليمة يمكن الانطلاق منها لتحقيق أهداف الخطة وتسهيل تنفيذها ومتابعتها.
- ومن منطلق التعريف بالخطة وأهدافها وسبل تنفيذ مشاريعها، قامت أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات بالإجراءات التالية:
- إصدار دليل يتضمن كامل محاور الخطة، وتوزيعه على الجهات الحكومية والخاصة، وبخاصة الجهات المشاركة في تنفيذ الخطة.
- نشر كامل الخطة على موقع الوزارة على الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية.
- إصدار نشرة إلكترونية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وهي نشرة فصلية تصدر عن أمانة الخطة، وتهدف إلى التعريف بأهم محاورها وأهدافها، ونشر مستجدات سيرها، وما تم تحقيقه من مشاريع. وإطلاع المسؤولين والمختصين على التطورات والإنجازات التي تمت في سبيل تحقيق الخطة، وعمل لقاءات مع مديري المشاريع لنشر تجاربهم وإنجازاتهم. ولقد تم إصدار أربعة أعداد في هذا العام، وتم إرسالها بالبريد الإلكتروني لآلاف المختصين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، كما تم إتاحة النشرة على موقع الوزارة على الإنترنت.

3-3) التحفيز نحو الإنجاز

■ تطوير النظام الإلكتروني الخاص بإدارة مشاريع الخطة. ويهدف إلى:

- تحقيق الكفاءة والإنتاجية لموارد أمانة الخطة البشرية ودقة البيانات وسلامتها؛ وذلك من خلال إعادة تصميم سير العمل واختصار خطواته وتحويلها إلى خطوات آلية، وحفظ البيانات آلياً، وتتبع عمليات التغيير عليها، وعمل التحقق الآلي عليها.

- تقديم تحليل أكثر عمقاً وشمولاً للبيانات من خلال دراسة الاتجاهات والأنماط والعلاقات.

- بناء مخزن وأرشيف إلكتروني للبيانات التي تم جمعها، من خلال الآليات المختلفة، وإتاحتها للمستخدمين، وتبادلها بين الأطراف الخارجية والداخلية. علاوة على ذلك، فإن هذا المخزن سيمكن من استخدام البيانات بطريقة سهلة وموثوقة، والاعتماد عليها لتكون مرجعاً يستخدم في الدراسات والبحوث والإحصاءات.

- بناء قناة اتصال آمنة مع الجهات ذات الصلة بالمشاريع تساعد على تسهيل وتسريع عملية التواصل. أيضاً تمكن هذه القناة الجهات من التواصل فيما بينها لتبادل التجارب والخبرات، كما توفر هذه القناة لأمانة الخطة وسيلة أفضل للمتابعة والنظر عن قرب للمعوقات، والاهتمامات المشتركة بين الجهات.

■ القيام بزيارات متعددة للجهات المرتبطة بتنفيذ الخطة، واستضافتهم في الوزارة، للتعريف بالخطة، وبأهمية التعاون والتنسيق لتحقيق أهداف الخطة، وشرح المشاريع ذات العلاقة بالجهة، والوقوف على الصعوبات

لذا فإن من أولويات الوزارة السعي لتوطيد أواصر التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية لإيمانها أن تحقيق الخطة لأهدافها مسؤولية جميع الجهات الحكومية. لذلك حرصت الوزارة في التواصل مع الجهات الحكومية بمختلف القنوات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق هذه الغاية وتعريف العقبات والصعوبات التي قد تواجه تنفيذ الخطة والسعي لتذليلها بحسب الإمكانيات المتاحة للوزارة. كما لمست الوزارة الرغبة الصادقة من مجلس الوزراء الموقر، والدعم الكبير من أجل أن تحقق الخطة أهدافها. ولقد كان لقرار مجلس الوزراء رقم 7708/م ب وتاريخ 18/9/1430هـ، الأثر الكبير في الرفع من مستوى التعاون من الجهات الحكومية، فقد تضمن القرار في فقرته الثانية التأكيد على الجهات الحكومية بالتواصل مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يضمن تنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات من خلال (ورش العمل) والبرامج التدريبية واللقاءات بين المسؤولين في الجهات المعنية والمسؤولين في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، كما تضمنت الفقرة الثالثة التأكيد على كل جهة حكومية معنية إعداد خطط تنفيذية لما يخصها من مشروعات وردت في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات في إطار خطط التنمية، وإدراج تلك الخطط في مشروعات الميزانية السنوية الخاصة بها. ويعتبر هذا القرار الموقر أساساً في بناء جسور التواصل والتنسيق مع الجهات الحكومية بما يحقق الأهداف المنشودة. كما تثنى الوزارة قرار مجلس الوزراء رقم 389/ب وتاريخ 19/01/1432هـ، بخصوص التأكيد على الجهات الحكومية تضمين تقاريرها السنوية ما تم إنجازه، وما تواجهه من صعوبات في المشروعات التي تخصصها في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. ويعتبر هذا القرار داعم لعملية المتابعة ومحفز لتنفيذ مشاريع الخطة.

دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة

- تزويد المتدربين بأفكار عن فعالية استخدام المصادر البشرية والمادية، وبناء فرق العمل، وإدارة الجودة، وإدارة المخاطر والمشاكل المتوقع حدوثها أثناء تنفيذ المشروع، وأساليب الشراء والتعاقد.

- تطوير مهارات مديري المشاريع مع أصحاب المصلحة في المشاريع وسبل الاتصال بهم.

■ التواصل مع ممثلي الجهات ومديري المشاريع، وتزويدهم بالمستجدات، وتبادل الآراء والمقترحات عن طريق البريد الإلكتروني، للخروج بأفضل السبل للتعاون لتنفيذ مشاريع الخطة، وفق أطر علمية يمكن من خلالها قياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف؛ وذلك من خلال نسبة المتحقق من مشاريع الخطة بناءً على مؤشرات مقننة لقياس تنفيذ المشاريع.

■ عمل دراسات واستشارات علمية لتبني أفضل السبل لمتابعة تنفيذ الخطة، والتأكد من تحقيقها لأهدافها المرسومة.

■ تكوين مجموعة استشارية من خبراء في تخصصات شتى ذات علاقة بضمون الخطة، من أجل تقديم المشورة في متابعة تنفيذ الخطة ومشاريعها، وآلية تطويرها، بما يتماشى مع الرؤية المستقبلية والأهداف العامة.

■ إقامة ورش العمل؛ في إطار السعي الدائم لأمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لتوثيق عرى التواصل والتنسيق المشترك مع كافة الجهات المعنية بتنفيذ مشاريع الخطة، وحرصاً من أمانة الخطة على الوقوف جنباً إلى جنب مع الجهات المعنية بتنفيذ تلك المشاريع، وتقديم كافة أساليب الدعم والمشورة الممكنة، والإسهام في تذليل ما قد يعترض عملية التنفيذ من صعوبات واستجلاء الفهم

والمعوقات، والسعي لتجاوزها. انظر (ملحق أ) الذي يتضمن جدولاً لبعض الجهات التي تمت زيارتها، والتواصل معها لهذا العام بما يحقق تنفيذ مشاريع الخطة.

■ رسم عدد كبير من المؤشرات الشاملة لقياس مخرجات المشاريع لتعرف سير المشاريع، ولمساعدة الجهات المنفذة على وضع تصورات واضحة لسير المشاريع، ونسبة المتحقق منها، ومدى تحقيقها للأهداف المنصوص عليها في الخطة.

■ التنسيق لعقد دورات لمنسقي الجهات ومديري المشاريع. فانطلاقاً من الدور الكبير الذي يقوم به منسقو ومديرو المشاريع لدى الجهات المشاركة في تنفيذ مشاريع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتفعيلاً لمفهوم الشراكة الاستراتيجية فيما بين الخطة وكافة الجهات ذات العلاقة بمشاريعها، قررت الوزارة الشروع في تنفيذ دورة متخصصة بعنوان "إدارة المشاريع وسبل إنجاحها". ولقد تم في هذا العام وضع وثيقة طلب عروض لمشروع التدريب، واختيار أحد المراكز التدريبية المتخصصة، ومن المتوقع تنفيذ هذه الدورات في العام القادم. وتهدف الدورة إلى:

- تزويد المتدربين بالمعرفة الكافية والأساسية في مجال إدارة المشاريع التي تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة خلال المراحل المختلفة من عمر المشروع.

- تمكين المتدربين من اختيار الطرق والأساليب الفاعلة لكل مرحلة من مراحل المشروع واستخدامها.

- تعريف المتدربين بكيفية قياس أداء المشاريع، وكيفية قياس نسب الإنجاز وتحضير تقارير الأداء للمشروع، وذلك حسب طبيعة كل مشروع.

3 - 4) الخارطة الاستراتيجية

ومن أجل التعرف على موضوعية الأهداف المرسومة في الخطة وتماشيتها مع أرض الواقع، فلقد قامت أمانة الخطة بتبني دراسة من أجل التعرف على المتغيرات التي طرأت على مجال الاتصالات وتقنية المعلومات على المستوى المحلي والعالمي. ولراجعة الأهداف والمشاريع والمؤشرات المعتمدة في الخطة وفقاً لهذه المتغيرات، والبحث عن أفضل السبل لتنفيذ الخطة ومتابعتها. ولقد تم وضع خارطة استراتيجية تشتمل على نطاقات متدرجة ومترابطة من الأدنى إلى الأعلى، وتهدف إلى تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها للرؤية المستقبلية. ولقد تم تقسيم الخارطة الاستراتيجية إلى أربعة نطاقات وكل نطاق إلى عدة محاور. ويوضح الجدول التالي المحاور ضمن هذه النطاقات:

المحاور	النطاق
الموارد البشرية، الموارد المعلوماتية، المؤسسات والتنظيمات، التجهيزات والمنشآت، الموارد المالية.	نطاق البنى التحتية
التحول إلى مجتمع معلوماتي، تطور الاقتصاد الرقمي، زيادة إنتاجية المؤسسات والأفراد.	نطاق العمليات الداخلية
دور فاعل للمعلومات في المجتمع والثقافة الوطنية، خدمات اتصالاتية ومعلوماتية متميزة ومنتشرة بكافة أنحاء المملكة، رفع القيمة مقابل التكلفة، فرص استثمارية ووظيفية، تعاملات حكومية وأعمال إلكترونية، إنتاجية عالية ومنافسة.	نطاق القيمة المضافة
ريادة عالمية للثقافة العربية والإسلامية، مجتمع معرفي، مستوى معيشي مرتفع، اقتصاد وطني قوي، اكتفاء ذاتي وأمن وطني.	النطاق الوطني

اللازم لمسارات ومراحل التنفيذ المطلوبة. إقامة العديد من ورش العمل، ودعوة ممثلي الجهات الحكومية لحضورها، ومناقشة سبل تنفيذ مشاريع الخطة لتحقيق الأهداف المرجوة. وإضافة إلى ورش العمل التي تمت إقامتها في الأعوام السابقة، تم في هذا العام إقامة ورشتي عمل بعنوان: "تسيق مستمر وأهداف تتحقق"، الأولى يوم الأحد 23 ذو القعدة 1431هـ (31 أكتوبر 2010م)، بمشاركة من منسقي الجهات ومديري المشاريع وممثلي الإدارة في الجهات الحكومية ذات العلاقة بالموارد البشرية (وزارة الخدمة المدنية، وزارة العمل)، والثانية يوم الاثنين 24 ذو القعدة 1431هـ (1 نوفمبر 2010م)، بمشاركة من منسقي الجهات ومديري المشاريع وممثلي الإدارة في الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم (وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم، المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد). وتضمنت الورشتان المحاور التالية:

- عرض عن تطور الخطة ومسيرة مشاريع الجهات المشاركة مقارنة بالأهداف.
- عرض عن المعوقات والصعوبات التي تواجه التنفيذ.
- آليات وإجراءات البدء في التنفيذ.
- حلقة نقاش.
- توصيات.

التسهيل على المسؤولين في الجهات الحكومية على متابعة مشاريعهم، والتحديث والتعديل على المعلومات التي تم تفريقها في النماذج الالكترونية بشكل مباشر.

12-MO CHNG	PCT
19.45 +	14.96 +
214.40 +	17.87 +
850.3 +	16.12 +
2454.98 -	15.11 -
185.46 +	17.86 +
184.73 +	38.99 +

3 - 5 نماذج متابعة سير المشاريع

بعد تحديد المشاريع التي تقع ضمن مسؤولية كل جهة، وضمن آليات المتابعة، وكمرحلة أولى فقد تم تبني عدد من النماذج لمتابعة سير المشاريع، تم إعدادها بالاستفادة من أفضل الممارسات لتجارب متابعة سير المشاريع على المستويين المحلي والعالمي، وحيث تم اعتماد نموذجين في السنة الأولى من أجل جمع معلومات تفصيلية عن المشاريع وجهات الإشراف وآلية التواصل ومخرجات المشاريع ونسبة التنفيذ. فقد تم في السنة الثانية وبعد تفريق المعلومات التي وصلت من الجهات تصميم برنامج ليمت تعديل المعلومات وتحديثها من قبل الجهات بشكل إلكتروني. علماً أنه تم تصميم نماذج مبسطة للتحديث تتم تعبئتها بشكل نصف سنوي:

• النموذج الإلكتروني:

تم تفريق جميع المعلومات التي وصلت من الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع في النظام الآلي لمتابعة سير المشاريع (نماذج إلكترونية)، وتم تصميم برنامج تم إطلاع منسقي الجهات ومدراء المشاريع على كيفية استخدامه والاستفادة من إمكاناته؛ وذلك من خلال ورشة العمل التي أقيمت يوم الثلاثاء 16 جمادى الآخرة 1430 هـ (الموافق 9 يونيو 2009م) بعنوان "الرؤية والتنسيق لتنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات" والتي هدف منها بالإضافة إلى الاطلاع على كيفية استخدام النموذج الإلكتروني، التعريف بسير مشاريع الخطة، وما تم تنفيذه منها خلال عام 2008م. ولقد هدف هذا النظام الآلي إلى

دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة

- تسهيل الحصول على معلومات إحصائية موثوقة بناءً على ما تم تقديمه من معلومات من الجهات المعنية بالمشاريع، مما يسهم بوضع تصور أكثر دقة عن سير الخطة وما تم تحقيقه من أهداف.
- التعرف على مرئيات الجهات ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع، وأهم المقترحات والتصورات لكي تتم دراستها، وتبني المناسب منها؛ بما يحقق أهداف الخطة، ومن ذلك تعديل مسمى المشروع ووصفه.
- التعرف على تجارب الجهات المعنية فيما يتعلق بالمشاريع ذات العلاقة أو المتشابهة، ونقل هذه التجارب للجهات الأخرى.
- الخروج بمعلومات أكثر وضوحاً وشمولاً عن المشاريع المنفذة وأهدافها والإيجابيات والسلبيات، والتعرف على مخرجاتها وهل تلبية وتتفق مع ما تم وضعه من تصور ضمن الخطة؟ أم أن الأهداف والمشاريع بحاجة إلى مراجعة وتعديل أو إضافة مشاريع أخرى للخطة التي يجري تنفيذها أو للخطط المستقبلية، وذلك من أجل تحقيق الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- تحديث المعلومات بشكل دوري للتعرف على سير المشاريع وعلى المسؤولين في الجهات المرتبطين بتنفيذ المشاريع وأي تغيرات تطرأ على أسماء المختصين بتنفيذ المشاريع.

• النموذج النصف سنوي المختصر:

تم في هذا العام تصميم نموذج ليتم تعبئته من الجهات بشكل نصف سنوي. وقد روعي في هذا النموذج أن يتضمن جميع المعلومات الأساسية التي تم الحصول عليها من الجهات، وترك حقول المعلومات المتغيرة للجهات ليتم تعبئتها، وبخاصة عن حالة المشروع ونسبة التنفيذ ومخرجات المشروع. ولقد تم الحرص على أن يكون هذا النموذج مختصراً، وأن يقتصر على الحد الأدنى من المعلومات الضرورية وبحيث تتم تعبئته كل ستة أشهر. أنظر (ملحق ب).

ولقد هدف من إعداد هذه النماذج إلى ما يلي:

- تعريف الجهات بالمشاريع التي تقع ضمن مسؤولياتها، وتحفيزها على تنفيذ هذه المشاريع.
- التعرف على سير تنفيذ المشاريع.
- تأسيس أطر لمتابعة سير تنفيذ المشاريع، مما يسهل آليات المتابعة.
- تعريف الجهات بأهمية المشاريع الموكلة إليها في الخطة.
- تحفيز الجهات وبخاصة التي لم تبدأ بأعمال المشاريع الموكلة إليها، بضرورة البدء بمشاريعها قبل نهاية الخطة الخمسية.
- إشعار الجهات المعنية بترابط الأهداف وأهمية تنفيذها مجتمعة لنجاح الخطة.
- التعرف على سير المشاريع ونسب المتحقق منها وانعكاس ذلك على نسب المتحقق من أهداف الخطة.
- التعرف على الصعوبات والتحديات التي تواجه المشاريع إن وجدت والمشاركة في دراسة هذه الموقفات، والرفع بها؛ لإيجاد الحلول المناسبة لها.

سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ونسب الإنجاز



4) سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ونسب الإنجاز

- 1 - 4) سير مشاريع الهدف العام الأول
- 2 - 4) سير مشاريع الهدف العام الثاني
- 3 - 4) سير مشاريع الهدف العام الثالث
- 4 - 4) سير مشاريع الهدف العام الرابع
- 5 - 4) سير مشاريع الهدف العام الخامس
- 6 - 4) سير مشاريع الهدف العام السادس
- 7 - 4) سير مشاريع الهدف العام السابع
- 8 - 4) نظرة عامة لسير المشاريع

4) سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ونسب الإنجاز

سوف يتم التطرق في هذا الفصل لواقع سير مشاريع الخطة، كما في نهاية السنة الثالثة من عمرها. فالمعطيات المتحصل عليها من الجهات عن حالة المشاريع تعتبر مشجعة، ولكن لا ترقى للآمال والطموحات المعقودة؛ فعدد من مشاريع الخطة لم يتم البدء في تنفيذها، رغم التحسن عن العام الماضي. وتبذل الوزارة جهوداً في تحفيز الجهات على الشروع في عمل الدراسات المناسبة ومن ثم البدء بالتنفيذ.



تم في هذا العام الاستمرار في متابعة مشاريع الخطة، ودراسة مرئيات الجهات ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع؛ وتحفيز الجهات على بذل مزيد من الجهد من خلال الإجراءات التي تم التطرق لها في الفقرة رقم (3-2). والجداول والرسوم التالية توضح سير المشاريع والجهات المعنية بالتنفيذ وفق الاهداف العامة ومن ثم المحددة.

4 - 1) سير مشاريع الهدف العام الأول

ويمثل الهدف العام الأول في رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بُعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات.

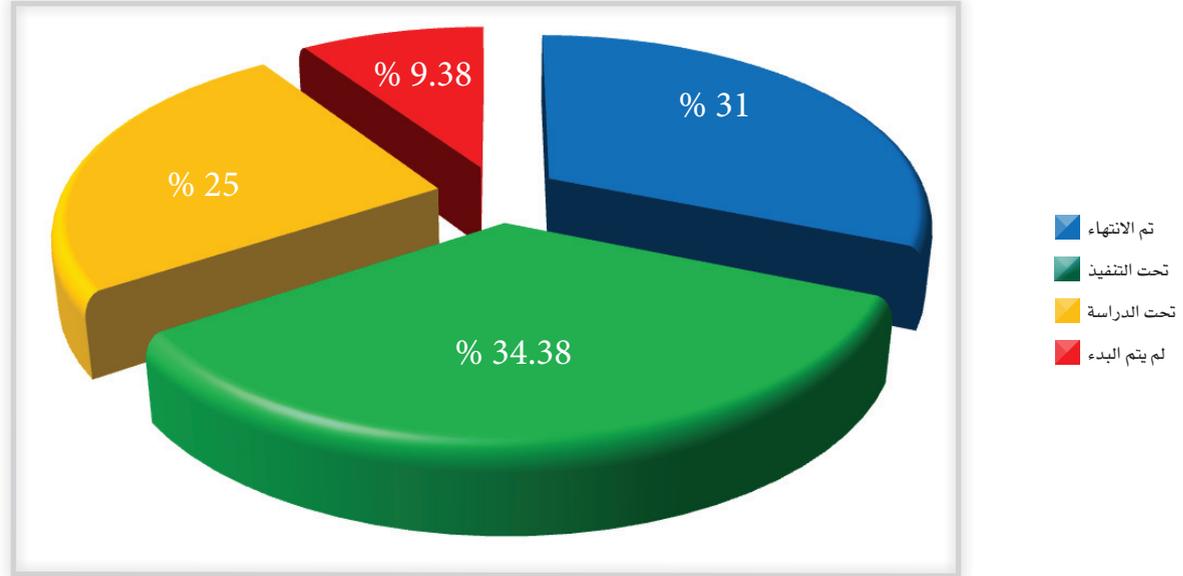
سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ونسب الإنجاز

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (2010م)
(1): توفير الدعم المادي والبشري لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الحكومي.	1) دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة المالية	تم الانتهاء (مستمر)
	2) تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات.	جميع الجهات	تحت التنفيذ (مستمر)
	3) استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوافر لديها ذلك.	جميع الجهات	تحت التنفيذ (مستمر)
	4) تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء (مستمر)
	5) زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	جميع الجهات	تحت التنفيذ (مستمر)
	6) إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
	7) اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة للتعيين والترقية لموظفي الجهات الحكومية.	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
(2): تطبيق الحكومة الإلكترونية في القطاع الحكومي.	8) وضع خطة تنفيذية للحكومة الإلكترونية وتنفيذها.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء (مستمر)
	9) وضع ضوابط لتطبيق الحكومة الإلكترونية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	10) تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء (مستمر)
	11) إنشاء شبكة الحكومة الإلكترونية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	12) إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	13) بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	14) وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (2010م)
	15) إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	16) توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	17) إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	18) دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	19) تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	20) تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية.	وزارة المالية	تحت الدراسة
	21) وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.	جميع الجهات	تحت التنفيذ (مستمر)
(3): تطبيق مفاهيم وأساليب الجودة وتنمية القدرات لتحقيق الاستفادة المثلى من الاتصالات وتقنية المعلومات.	22) تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء
	23) تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الشؤون البلدية والقروية	تم الانتهاء
	24) إقرار نظام التعاملات الإلكترونية.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(4): نشر تطبيقات الأعمال الإلكترونية.	25) تطوير موقع على الإنترنت للمنتجات الوطنية.	وزارة التجارة والصناعة	تحت الدراسة
	26) إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء

سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ونسب الإنجاز

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (2010م)
(5): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لبناء أنماط جديدة للخدمات الصحية والعمل.	(27) نشر نظم إدارة المستشفيات ونظم المراكز الصحية.	وزارة الصحة	تحت الدراسة
	(28) بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد.	وزارة الصحة	تحت الدراسة
	(29) نشر تطبيقات الطب الاتصالي.	وزارة الصحة	تحت الدراسة
	(30) تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد.	وزارة العمل	تحت التنفيذ
	(31) إنشاء مراكز للعمل عن بُعد.	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
		وزارة العمل	لم يتم البدء



الشكل (1): سير مشاريع الهدف العام الأول

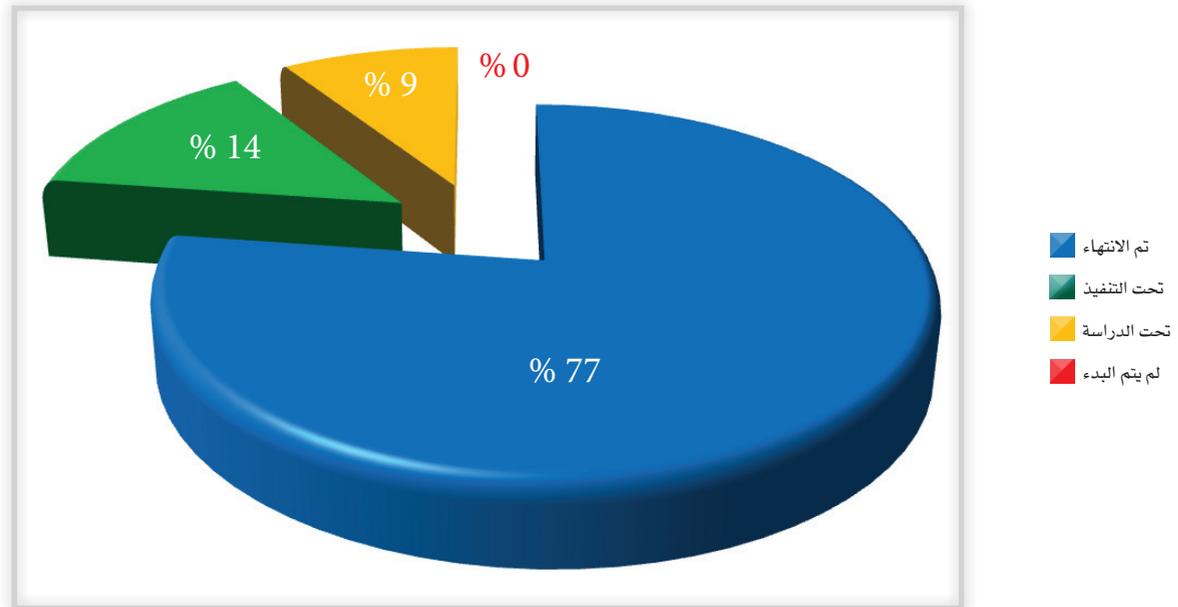
4 - 2) سير مشاريع الهدف العام الثاني

يتمثل الهدف العام الثاني في تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجاذب للاستثمارات.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (2010م)
(6): إصدار التراخيص لتقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.	32) إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال عام 2006م/2007م.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	33) إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام 2006م.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	34) إصدار التراخيص الفئوية.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(7): تطبيق الضوابط التنظيمية المناسبة للمنافسة الفعالة في تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.	35) وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	36) وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	37) إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	38) إعداد نظام لجرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(8): رفع مستوى أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات والمحافظة على الخصوصية.	39) تنظيمات المحافظة على الخصوصية.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	40) إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الداخلية	تحت الدراسة
	41) إنشاء مركز وطني استشاري لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(9): الاستخدام الأمثل لموارد الترخيم.	42) تحديث الخطة الوطنية للتقييم بشكل دوري.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ (مستمر)
	43) إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	44) إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمنتقل، ومتابعة تنفيذها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
(10): الاستخدام الأمثل للطيف الترددي.	45) إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	46) إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	47) إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة
(11): توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في كافة أرجاء المملكة.	48) إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	49) وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء

سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ونسب الإنجاز

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (م2010)
	(50) استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(12): مطابقة أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات للمواصفات المعتمدة.	(51) إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(52) إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(13): توفير خدمات اتصالات ذات جودة عالية.	(53) إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء



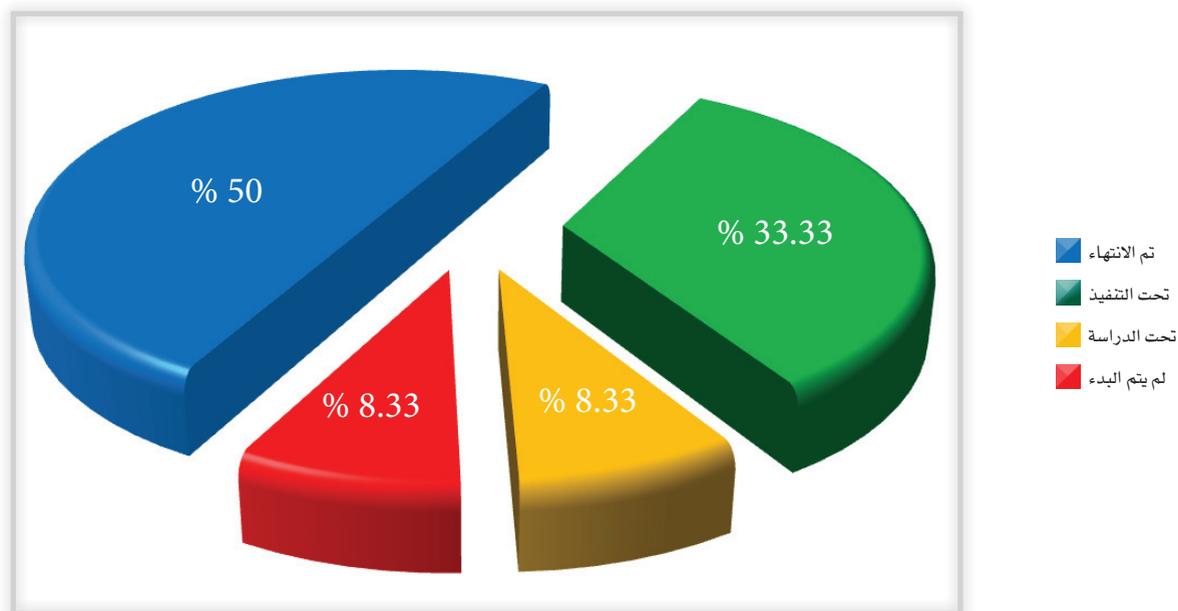
الشكل (2): سير مشاريع الهدف العام الثاني

4 - 3) سير مشاريع الهدف العام الثالث

ويتمثل الهدف العام الثالث في بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات استراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدرًا رئيسًا للدخل.

مرحلة التنفيذ (2010م)	الجهة المنفذة	المشروع	الهدف المحدد
لم يتم البدء	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية	54) إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية.	14): تنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، والتركيز على مجالات استراتيجية، وتشجيع تأسيس أعمال حرة.
تحت التنفيذ (مستمر)	جميع الجهات	55) تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	
تحت التنفيذ (مستمر)	الهيئة العامة للاستثمار	56) إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	
تم الانتهاء	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	57) إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً.	
تم الانتهاء (مستمر)	وزارة المالية	58) استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً.	
تحت التنفيذ	وزارة التعليم العالي	59) إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع.	
تحت التنفيذ	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	60) دعم صناعة البرمجيات المفتوحة المصدر.	
تم الانتهاء	وزارة المالية	61) معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة.	
تحت الدراسة	وزارة المالية	62) إنشاء صندوق دعم صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات.	
تم الانتهاء	مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع	63) تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات الاتصالات وتقنية المعلومات.	
تم الانتهاء	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	64) إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات.	

سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ونسب الإنجاز



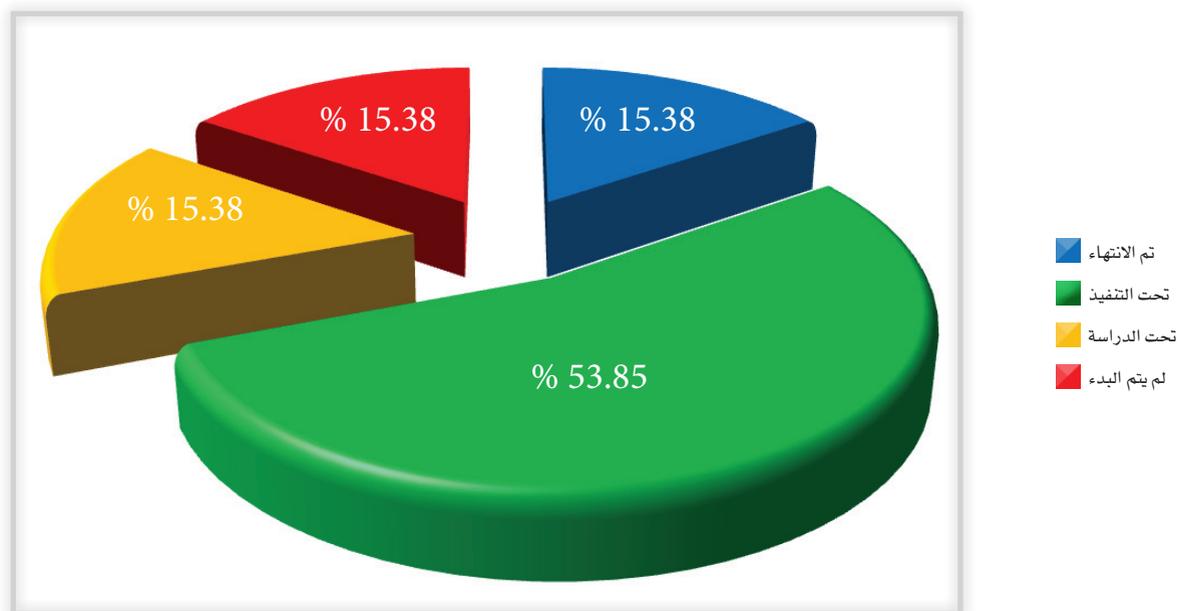
الشكل (3): سير مشاريع الهدف العام الثالث

4-4 سبر مشاريع الهدف العام الرابع

ويتمثل الهدف العام الرابع في التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها.

مرحلة التنفيذ (2010م)	الجهة المنفذة	المشروع	الهدف المحدد
تحت التنفيذ	وزارة التعليم العالي	65) إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني.	15): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في
تحت التنفيذ	وزارة التربية والتعليم		مساندة التعليم والتدريب وتبني التعليم الإلكتروني.
تحت التنفيذ	وزارة التعليم العالي	66) توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم.	
تحت التنفيذ	وزارة التربية والتعليم		
لم يتم البدء	وزارة التعليم العالي	67) إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.	16): إعداد جميع منسوبي التعليم من أساتذة وإداريين وطلاب لاستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم.
تحت التنفيذ	وزارة التربية والتعليم		
تم الانتهاء	وزارة التربية والتعليم	68) تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات.	
لم يتم البدء	وزارة التربية والتعليم	69) تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين.	
تحت الدراسة	وزارة الخدمة المدنية		
تحت التنفيذ	وزارة التربية والتعليم	70) نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.	17): تطوير البنية التحتية في المؤسسات التعليمية.
تحت التنفيذ	وزارة التعليم العالي	71) إنشاء مكتبة رقمية.	
تحت الدراسة	مكتبة الملك عبدالعزيز العامة		
تم الانتهاء (مستمر)	وزارة المالية	72) توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب.	

سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ونسب الإنجاز



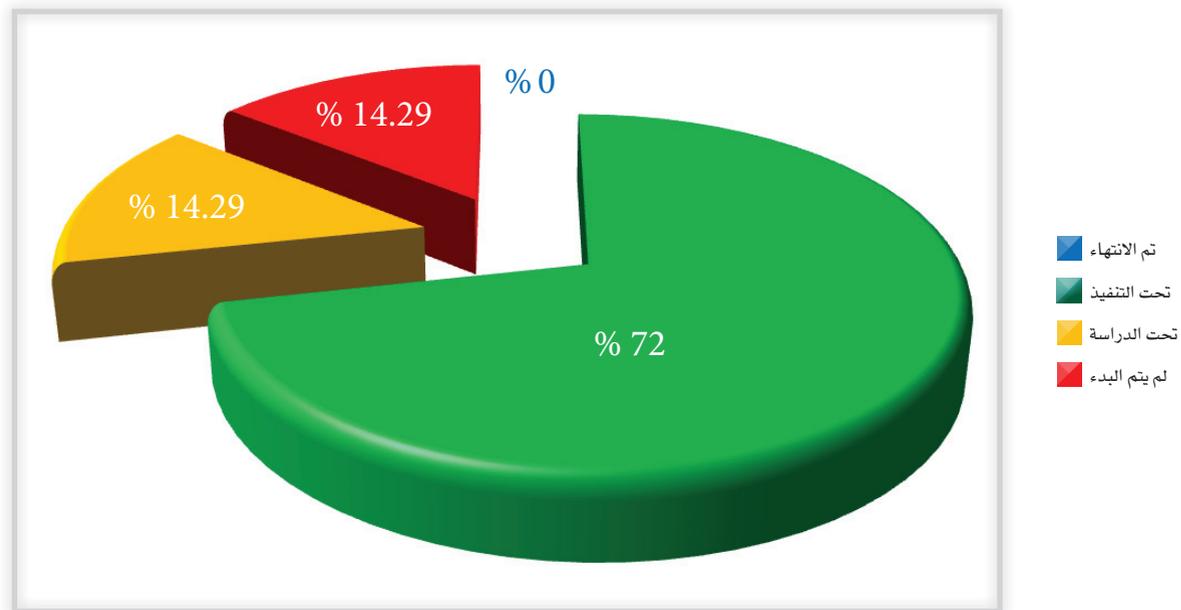
الشكل (4): سير مشاريع الهدف العام الرابع

4 - 5) سير مشاريع الهدف العام الخامس

ويتمثل الهدف العام الخامس في تمكين كافة شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (2010م)
(18): نشر المحتوى المحلي الرقمي على شبكة الإنترنت، لتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف.	73) مبادرة المحتوى الرقمي المحلي.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ
	74) تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إنترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء
	75) إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير.	مكتبة الملك فهد الوطنية	تحت التنفيذ
(19): رفع الوعي بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات لدى جميع الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	76) توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ
	77) صندوق التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة
	78) مبادرة الحاسب المنزلي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	79) قوافل محو أمية استخدام الحاسب والإنترنت.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ

سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ونسب الإنجاز



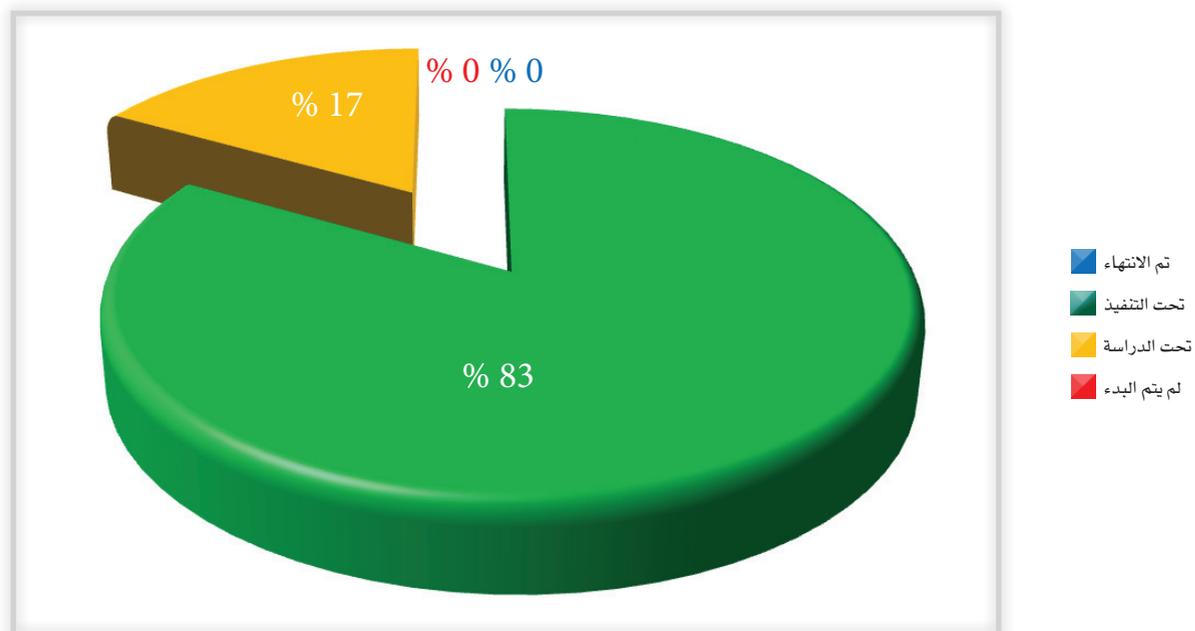
الشكل (5): سير مشاريع الهدف العام الخامس

4 - 6) سير مشاريع الهدف العام السادس

ويتمثل الهدف العام السادس في التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني واللغة العربية، وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية.

مرحلة التنفيذ (2010م)	الجهة المنفذة	المشروع	الهدف المحدد
تحت الدراسة	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	80) إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية إلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.	20): تنسيق وتحفيز الجهود الحكومية والخيرية لتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الوطنية العربية والإسلامية.
تحت التنفيذ	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	81) إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمسئوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	21): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الدراسات والشعائر والدعوة الإسلامية.
تحت التنفيذ	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	82) الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية.	22): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لنشر الثقافة وترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية العربية.
تحت التنفيذ	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	83) إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلم الشعائر الدينية.	23): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لنشر الثقافة وترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية العربية.
تحت التنفيذ	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	84) إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي.	24): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لنشر الثقافة وترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية العربية.
تحت التنفيذ	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	85) تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية.	25): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لنشر الثقافة وترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية العربية.

سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ونسب الإنجاز



الشكل (6): سير مشاريع الهدف العام السادس

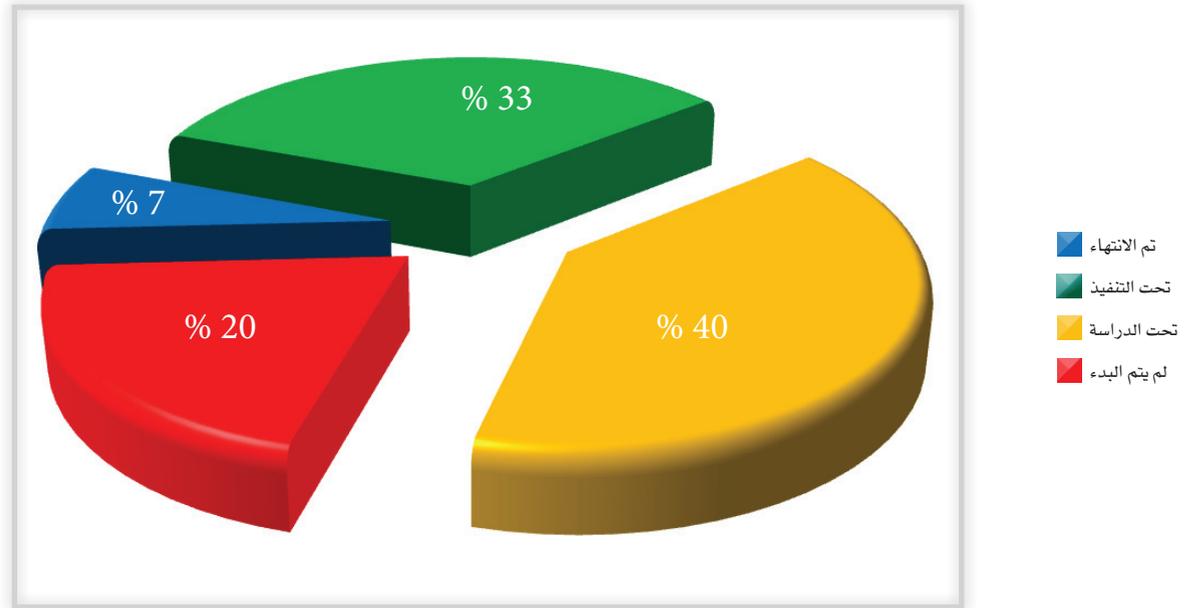
4 - 7) سير مشاريع الهدف العام السابع:

ويتمثل الهدف العام السابع في توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (2010م)
(23): تحديد الاحتياج من الكوادر البشرية الوطنية والخبرات العالمية للتحويل إلى مجتمع المعلومات وتسهيل استقطابها.	86) تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.	وزارة العمل	تحت الدراسة
		وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
87) بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.		وزارة العمل	تحت التنفيذ
	88) تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم.	وزارة العمل	تم الانتهاء (مستمر)
89) استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات.		وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
	90) إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
24): إنشاء برامج متخصصة في إعداد كوادر الاتصالات وتقنية المعلومات عالية المستوى.	91) إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى.	وزارة التعليم العالي	لم يتم البدء
	92) تفعيل التفريغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.	جميع الجهات	تحت التنفيذ
93) استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنوياً توزع على الجامعات.		وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
	94) تقديم فروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	صندوق تنمية الموارد البشرية	تحت التنفيذ (مستمر)
95) تقديم فروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات.		صندوق تنمية الموارد البشرية	تحت التنفيذ (مستمر)

سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ونسب الإنجاز

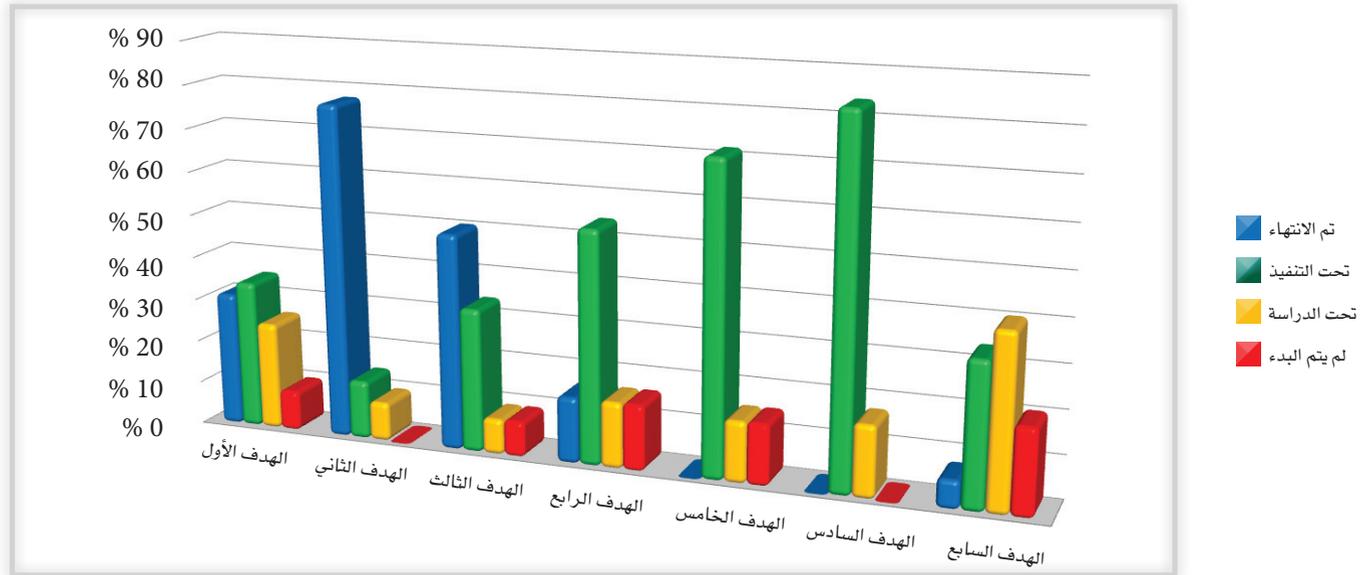
مرحلة التنفيذ (2010م)	الجهة المنفذة	المشروع	الهدف المحدد
لم يتم البدء	وزارة التعليم العالي	96) إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراعاة توافقها مع تصنيف المهن.	(26): زيادة كفاءة الكوادر وجودة البرامج التعليمية والتدريبية في الاتصالات وتقنية المعلومات.
لم يتم البدء	وزارة التعليم العالي	97) تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية.	
تحت الدراسة	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	98) الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب.	



الشكل (7): سير مشاريع الهدف العام السابع

4 - 8) نظرة عامة لسير المشاريع

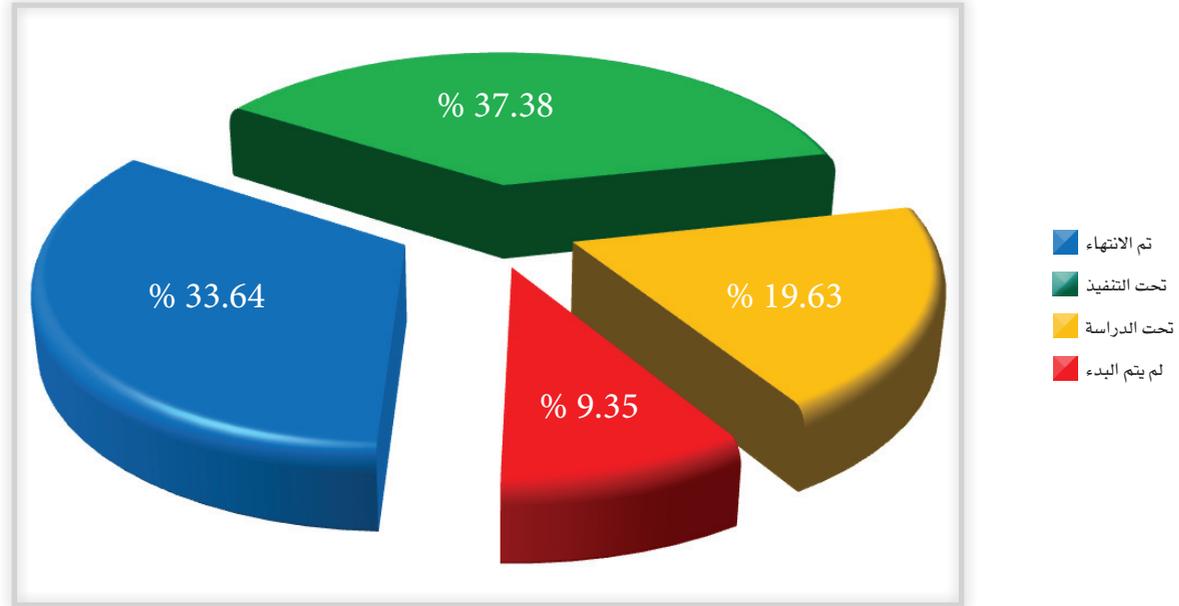
يقدم الشكل (8) تصوراً عاماً عن تقدم مشاريع الخطة بشكل عام، ويعرض مقارنة عن سير المشاريع لكل هدف عام من أهداف الخطة لعام 1431/ 1432هـ (2010م). ومن الملاحظ أن هناك تقدماً في تنفيذ المشاريع مقارنة بالعام الماضي؛ حيث حققت الأهداف العامة الثلاثة الأول إنجازاً أكبر في عدد المشاريع التي تم الانتهاء منها، وبلغت (31.25%) للهدف العام الأول و (77%) للثاني و (50%) للثالث. وعن الهدف العام الرابع والذي يعتبر من الأهداف المحورية والمتمثل في التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب، فلقد كانت نسبة المشاريع التي لم يتم البدء بها كبيرة في العام الماضي، ولقد طرأ تحسن على ذلك. حيث بلغت المشاريع التي لم يتم البدء بها في العام الماضي (23%) وانخفضت إلى (15.38%)، كما زاد حجم المشاريع التي تحت التنفيذ إلى الضعف. كما أن الهدفين العامين الخامس والسادس لم يتضمن أي مشروع تم الانتهاء منه، ولكن هناك تحسن كبير في عدد المشاريع التي تحت التنفيذ مقارنة بالعام الماضي. حيث كانت النسبة للهدف العام الخامس (29%) و (0%) للهدف العام السادس، وأصبحت (71%) و (83%) على التوالي. وعلى الرغم من أن مشاريع الهدف العام السابع يتسم أغلبها بعمل الإجراءات التشريعية والتنظيمية، بخلاف الأهداف الأخرى التي تركز على البنية التحتية ومجالات التنمية مثل الصحة والتعليم وبناء الاقتصاد المعرفي وغيرها من محاور التنمية الرئيسية. فقد طرأ تحسن على مشاريع الهدف العام السابع، حيث كانت نسبة المشاريع التي تم الانتهاء منها (0%) وأصبحت (7%)، كما تحسنت نسبة المشاريع التي تحت التنفيذ من (20%) إلى (33%) وقلت المشاريع التي لم يتم البدء بها من (47%) إلى (20%).



الشكل (8): مقارنة سير مشاريع الأهداف العامة للعام 1431/ 1432هـ (2010م)

سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الثالثة من الخطة الخمسية الأولى ونسب الإنجاز

الشكل (9) يوضح سير مجمل مشاريع الخطة الثمانية والتسعين. حيث تقلص عدد المشاريع التي لم يتم البدء في تنفيذها عن العام الماضي والتي بلغت (14%) فيما بلغت هذا العام (9.35%). كما أن نسبة المشاريع التي تحت الدراسة انخفضت من (28%) إلى (19.63%) لصالح المشاريع التي تم الانتهاء منها أو تحت التنفيذ. وهناك ارتفاع في معدل المشاريع التي تحت التنفيذ، حيث كانت في العام الماضي (31%)، وفي هذا العام (35.51%). أما المشاريع التي تم الانتهاء منها فهناك ارتفاع جيد في النسبة؛ حيث كانت في العام الماضي (28%)، وفي هذا العام بلغت (35.51%). تعتبر النتائج المتحققة لهذا العام إيجابية ومرضية، إلا أن الحاجة ما زالت مطلوبة لمزيد من التفاعل والعمل بجديّة للانتهاء من تنفيذ المشاريع في نهاية العمر الزمني للخطة الخمسية.



الشكل (9): سير مجمل مشاريع الخطة في نهاية العام 1431/ 1432هـ (2010م)

نسبة الإنجاز في الخطة



5

5) نسبة الإنجاز في الخطة

5 - 1) المنجز من الأهداف العامة

5 - 2) مجمل المنجز على مستوى الأهداف وعلى مستوى الخطة

5 - 3) مقارنة الإنجاز بين عام 1430 / 1431 هـ (2009م) وعام 1431 / 1432 هـ (2010م)

5) نسب الإنجاز في الخطة

لتحقيق رؤية واضحة عن سير الخطة وما تم إنجازه بانتهااء السنة الثالثة، فلابد من وضع معايير ومؤشرات لقياس حجم الإنجاز.



- 2) اعتماد المؤشرات الواردة في الخطة كألية للقياس، من خلال وضع أوزان متساوية أو متفاوتة للقياس.
- 3) اعتماد المشاريع بوضع أوزان متفاوتة من خلال رصد عوامل للقياس بحسب أهمية المشروع.
- 4) اعتماد حالة تنفيذ المشاريع المختلفة كمعامل للقياس، واعتماد المشاريع بوضع أوزان متساوية لكل مشروع، وبما يعكس أهمية الهدف العام من خلال عدد المشاريع المنطوية تحته.

ولقد تمّ اعتماد المقترح الأخير للأسباب التالية:

- تتفاوت النظرة والآراء الشخصية، وتتدخل الرغبات والخبرات الفردية في وضع أوزان محايدة، بحسب الأهمية للمشاريع وللأهداف العامة والأهداف المحددة وفق الأهمية؛ فباستناد حالة تنفيذ المشاريع المختلفة كمعامل للقياس، واعتماد المشاريع بوضع أوزان متساوية لكل مشروع يتمّ تلافي الأخطاء والميول الشخصية.

وكما هو معلوم فإن الخطة صدرت ولم تحدد آلية مباشرة لقياس المتحقق من الخطة، وفق أطر علمية مقننة لتعرّف نسب الإنجاز. ولقد اقتضت الخطة على وضع مؤشرات وقيم مستهدفة؛ للتأكد من تحقيق غايات وأهداف الخطة، ولكنها لا تقيس نسب ما تمّ تحقيقه من الأهداف العامة للخطة بشكل خاص ولرؤية الخطة بشكل عام. كما أن هذه المؤشرات لا تتوافر جميع قيمها من الجهات المعنية، بالإضافة إلى أن بعض القيم تكون مشتتة في أكثر من جهة، واعتماد القيم بشكل منقوص لا يعكس الواقع. ومن هذا المنطلق ارتأت أمانة الخطة للاتصالات وتقنية المعلومات، إيجاد وسائل أخرى يمكن من خلالها تقديم تصور تقريبي لما تمّ إنجازه من الخطة. ولقد تمّ استعراض ومراجعة وتقييم كثير من الخيارات في هذا الجانب ومنها:

- 1) وضع أوزان للأهداف العامة والأهداف المحددة وفق أهمية كل هدف، من خلال وضع عوامل متنوعة لإجراء الحسابات بحسب الأهمية.

نسبة الإنجاز في الخطة

حالة المشروع	الوزن	الاعتبارات في تحديد الوزن
لم يتم البدء	5 %	تمَّ تحديد الجهة المعنية بالتنفيذ، وتمَّ أخذ موافقتها على تبني المشروع، وتمَّ تقديم المعلومات والمشورة والتحفيز على التنفيذ. ولم يتم رفض المشروع أو العزوف عن تنفيذه.
تحت الدراسة	20 %	تمَّ وضع (15 %) لحالة الدراسة، لاعتماد المشروع من قبل الجهة، والبدء في الدراسة من أجل التنفيذ. فيكون الوزن (20 %).
تحت التنفيذ	55 %	تمَّ وضع (35 %) لحالة التنفيذ، بحيث تكون متوسط ثابت سواء أكان المشروع في بداية التنفيذ أم في نهايته، لعدم وجود قيم محدثة عن حالة التنفيذ. وتعتبر (35 %) قيمة متحفظة بإنقاص (5 %)، حيث إن المتوسط بين حالة الدراسة وحالة الانتهاء (40 %). فيكون الوزن (55 %).
تمَّ الانتهاء	100 %	في حالة اكتمال المشروع والانتهاء من تنفيذه، سيتم وضع الوزن الكامل له، مع ملاحظة أن الانتهاء من تنفيذ المشروع لا يعني بالضرورة توقف الأعمال، حيث إن بعض المشاريع حققت المتطلبات والأهداف منها، ولكن بسبب طبيعتها فتعتبر مشاريع مستمرة في تحقيق غاياتها. مثال على ذلك مشروع (دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات)، وكذلك مشروع (إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المتطورة والمصنعة محلياً).

ملاحظة: إذا كان المشروع ينفذ من قبل أكثر من جهة، فيتم اعتماد متوسط الإنجاز (حالة المشاريع) لدى هذه الجهات.

- نظرًا لتنوع المشاريع، وعدد الجهات المنفذة الكبير، واختلاف وتباين مستويات إدارة المشاريع بين الجهات المنفذة، فمن الصعب الحصول على قيم دقيقة تعكس المتحقق من المشروع في حالة التنفيذ.
 - بالنسبة للخيارات الثلاثة الأول، فمن الصعوبة وضع عوامل موحدة قابلة للمقارنة، نظرًا لتنوع غايات الخطة وأهدافها، فهي تمس جميع مناحي التنمية وتلامسها.
 - عدم توافر القيم الخاصة بالمؤشرات الواردة في الخطة، وبافتراض توافرها فهي لا تعكس مجمل الخطة، كما أنها لا تحصر جميع القيم في جميع الجهات لصعوبة تحديدها والحصول عليها.
 - توافر البيانات الخاصة بحالة المشاريع، وإمكانية تعرّف ثقل الهدف العام ووزنه من خلال عدد المشاريع المدرجة تحته، وسوف تقدم صورة أوضح للمتحقق من مجمل الخطة، وكذلك ما تمَّ تحقيقه ضمن الهدف العام، بالإضافة لتعرّف ثقل كل هدف عام بالنسبة لمجمل الخطة.
- ولقد تمَّ وضع وزن موحد لكل مشروع من مشاريع الخطة الثمانية والتسعين، وذلك وفق التالي: $(98 \div 100)$ ، بحيث أصبح وزن كل مشروع في الخطة يساوي (1.02 %). أما في ما يتعلق بوزن المشروع داخل الهدف العام، فإن ذلك يعتمد على عدد مشاريع كل هدف عام، وذلك وفق التالي: $(100 \div \text{عدد المشاريع})$. ولقد تمَّ اعتماد آليه لأوزان حالة سير المشاريع وفق الجدول التالي:

5 - 1) المنجز من الأهداف العامة

• المنجز من الهدف العام الأول

يندرج تحت الهدف العام الأول (31) مشروعاً؛ وترتكز هذه المشاريع بشكل كبير على التعاملات الإلكترونية الحكومية. ويمثل الهدف العام الأول الثقل الأكبر في الخطة بما نسبته (31.63%). ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (57.66%) من هذا الهدف بنهاية السنة الثالثة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (18.24%) من (31.63%).

• المنجز من الهدف العام الثاني

يندرج تحت الهدف العام الثاني (22) مشروعاً؛ وترتكز هذه المشاريع بشكل كبير على تنظيم القطاع. ويمثل الهدف العام الثاني ما نسبته (22.45%) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (84.55%) من هذا الهدف بنهاية السنة الثالثة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (18.98%) من (22.45%).

• المنجز من الهدف العام الثالث

يندرج تحت الهدف العام الثالث (11) مشروعاً؛ ويمثل الهدف العام الثالث ما نسبته (11.22%) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (71.82%) من هذا الهدف بنهاية السنة الثالثة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (8.06%) من (11.22%).

• المنجز من الهدف العام الرابع

يندرج تحت الهدف العام الرابع (8) مشاريع؛ ويمثل الهدف العام الرابع ما نسبته (8.16%) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (53.44%) من هذا الهدف بنهاية السنة الثالثة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (4.36%) من (8.16%).

• المنجز من الهدف العام الخامس

يندرج تحت الهدف العام الخامس (7) مشاريع؛ ويمثل الهدف العام الخامس ما نسبته (7.14%) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (42.86%) من هذا الهدف بنهاية السنة الثالثة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (3.06%) من (7.14%).

• المنجز من الهدف العام السادس

يندرج تحت الهدف العام السادس (6) مشاريع؛ ويمثل الهدف العام السادس ما نسبته (6.12%) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (49.17%) من هذا الهدف بنهاية السنة الثالثة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (3.01%) من (6.12%).

• المنجز من الهدف العام السابع

يندرج تحت الهدف العام السابع (13) مشروع؛ ويمثل الهدف العام السابع ما نسبته (13.27%) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما

نسبة الإنجاز في الخطة

النسبة المحققة من وزن الهدف على مستوى الخطة	وزن الهدف على مستوى الخطة	النسبة المحققة من الهدف	الهدف
% 18.24	% 31.63	% 57.66	الهدف العام الأول
% 18.98	% 22.45	% 84.55	الهدف العام الثاني
% 8.06	% 11.22	% 71.82	الهدف العام الثالث
% 4.36	% 8.16	% 53.44	الهدف العام الرابع
% 3.06	% 7.14	% 42.86	الهدف العام الخامس
% 3.01	% 6.12	% 49.17	الهدف العام السادس
% 4.44	% 13.27	% 33.46	الهدف العام السابع
	% 100.00		أجمالي الأوزان
% 60.15			المتحقق من الخطة حتى عام 1431 / 1432 هـ (2010م) الاجمالي

نسبته (33.46%) من هذا الهدف بنهاية السنة الثالثة من عمر الخطة، ويعتبر الهدف الأقل إنجازاً في الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (4.44%) من (13.27%).

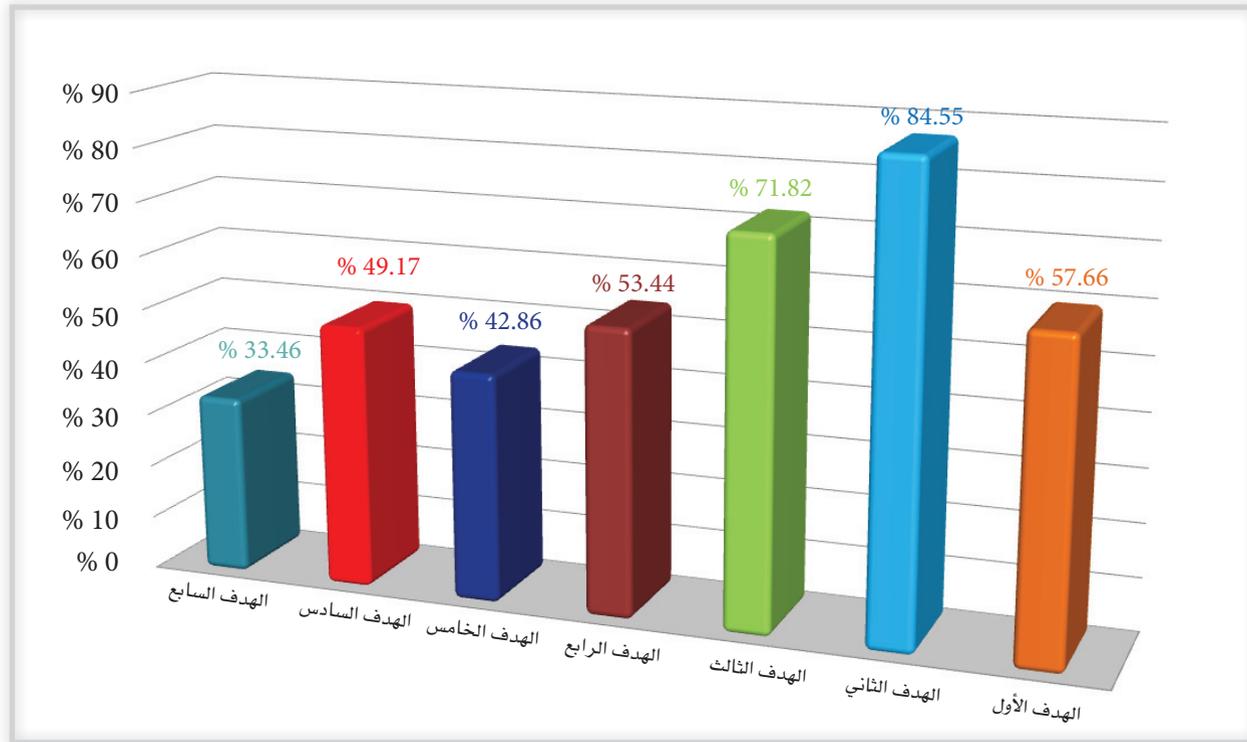
والجداول في الملحق (ج) توضح بالتفاصيل مشاريع الأهداف العامة للخطة، ونسبة المنجز على مستوى الهدف العام، وعلى مستوى الخطة بشكل عام.

5 - 2) مجمل المنجز على مستوى الأهداف وعلى مستوى الخطة

يوضح الجدول التالي نسبة المتحقق من الأهداف بنهاية السنة الثالثة من عمر الخطة، والنسبة المحققة من وزن الأهداف على مستوى الخطة. ولقد بلغت نسبة الإجمالي المتحقق من الخطة (60.15%) بنهاية عام 1431 / 1432 هـ (2010م).

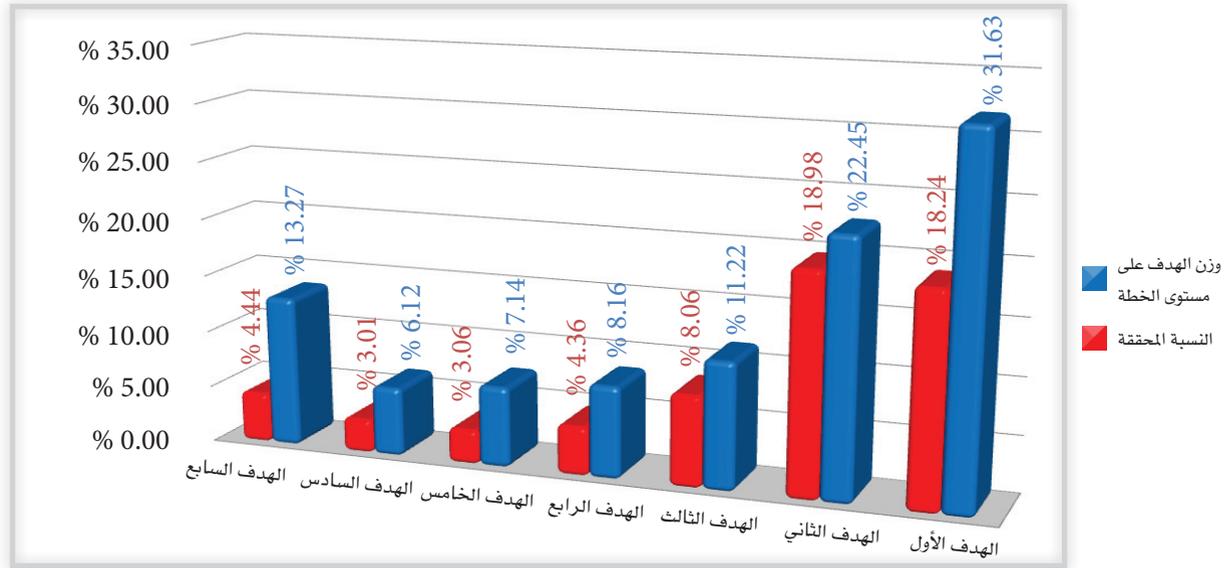
الفصل الخامس

يوضح الشكل (10) نسبة المتحقق من كل هدف بنهاية السنة الثالثة من عمر الخطة، والشكل (11) يوضح ثقل وزن كل هدف عام في الخطة، وما نسبة ما تحقق من هذا الوزن على مستوى الخطة.



الشكل (10): نسبة المتحقق من الأهداف بنهاية السنة الثالثة من عمر الخطة

نسبة الإنجاز في الخطة



الشكل (11): وزن كل هدف عام في الخطة، وما نسبة ما تحقق من هذا الوزن على مستوى الخطة

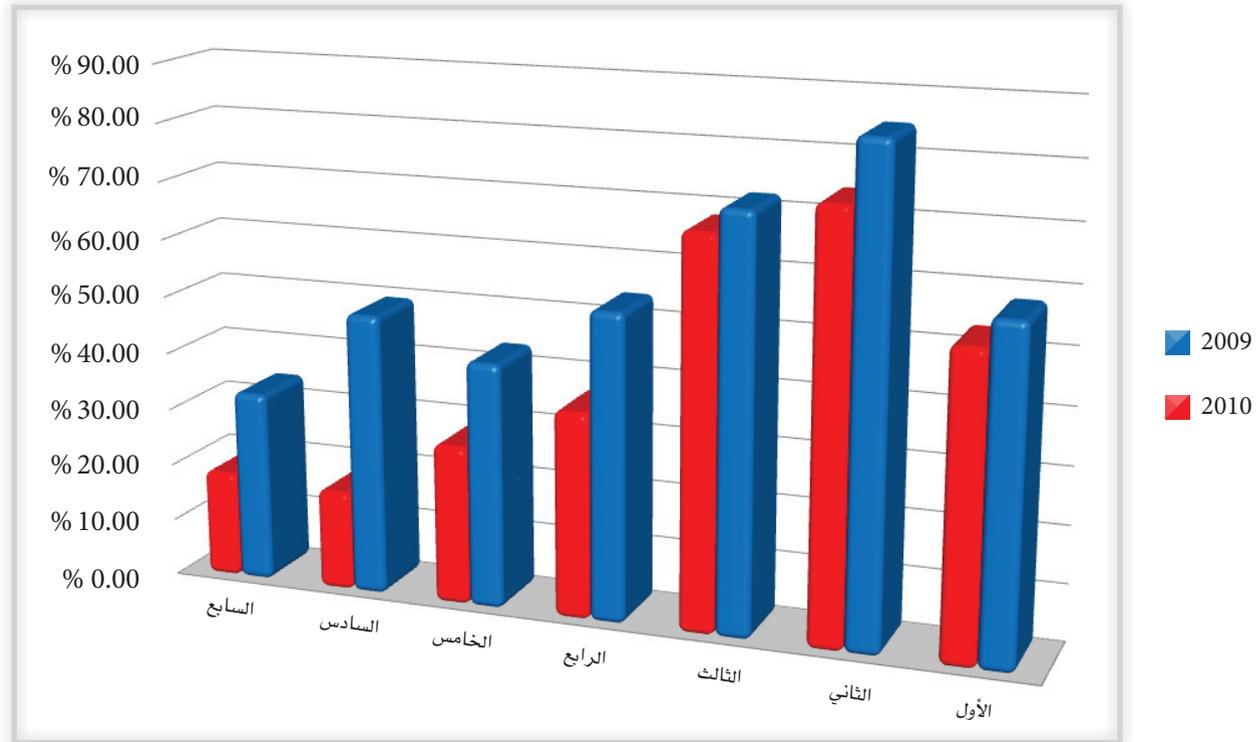
5 - 3 مقارنة الإنجاز بين عام 1430 / 1431هـ (2009م) وعام 1431 / 1432هـ (2010م).

يقدم الجدول التالي مقارنة لنسب إنجاز كل هدف بين عام 1430 / 1431هـ (2009م) والتقدم الذي جرى في عام 1431 / 1432هـ (2010م). والنسبة الشاملة لمجموع المتحقق من الخطة حيث بلغت عام 1431 / 1430هـ (2009م) (49.31%) وزادت النسبة المحققة لعام 1431 / 1432هـ (2010م) بمقدار (21.98%) عن العام الماضي حيث تحقق إنجاز ما نسبته (60.15%).

السنة	الهدف العام	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	المجموع
2009	نسبة المحقق من الهدف	52.82%	73.64%	67.73%	35.94%	27.86%	17.50%	18.65%	
	نسبة المحقق لمجموع الخطة	16.71%	16.53%	7.60%	2.93%	1.99%	1.07%	2.47%	49.31%
2010	نسبة المحقق من الهدف	57.66%	84.55%	71.82%	53.44%	42.86%	49.17%	33.46%	
	نسبة المحقق لمجموع الخطة	18.24%	18.98%	8.06%	4.36%	3.06%	3.01%	4.44%	60.15%

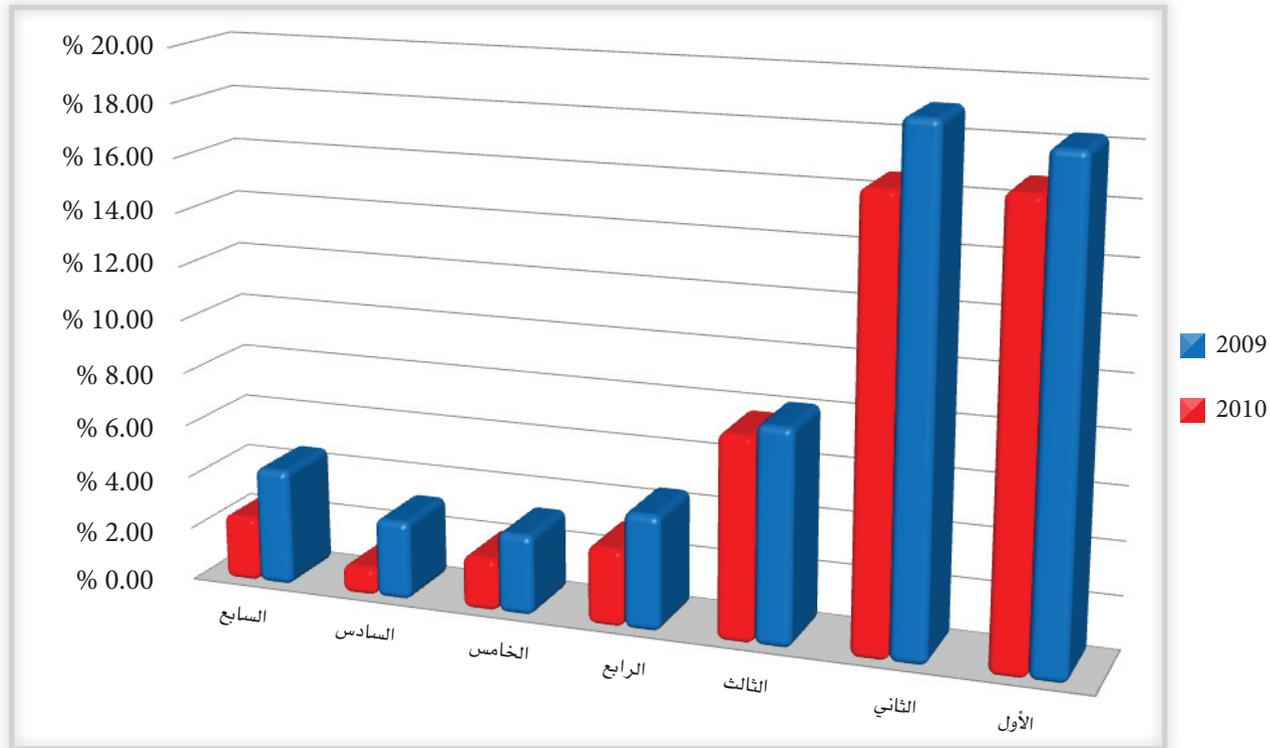
الفصل الخامس

والشكل (12) يقدم نظرة عن ما تحقق في 1431/ 1432هـ (2010م) مقارنة بعام 1430 / 1431هـ (2009م) فيما يتعلق بنسب الإنجاز المتحققة للأهداف العامة. والشكل (13) يقدم نظرة عن ما تحقق في 1431/ 1432هـ (2010م) مقارنة بعام 1430 / 1431هـ (2009م) فيما يتعلق بنسب الإنجاز المتحققة من أوزان الأهداف العامة على مستوى الخطة.



الشكل رقم (12) مقارنة نسبة الإنجاز بين عام 1432/ 1431هـ (2010م) وعام 1431/ 1430هـ (2009م) فيما يتعلق بنسب الإنجاز المتحققة للأهداف العامة

نسبة الإنجاز في الخطة

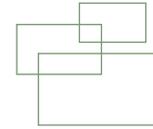


شكل رقم (13) مقارنة نسبة الإنجاز بين عام 1431/ 1432هـ (2010م) وعام 1430/ 1431هـ (2009م)
فيما يتعلق بنسب الإنجاز المتحققة من أوزان الأهداف العامة على مستوى الخطة

مخرجات مشاريع الخطة



6) مخرجات مشاريع الخطة



6) مخرجات مشاريع الخطة

تم إضافة معلومات عن مخرجات المشاريع لهذا العام، من أجل توضيح ما تم تحقيقه من إنجازات. ولقد تم رصد هذه المعلومات وتجميعها مما تم الحصول عليه من الجهات المنفذة، أو بما توافر من معلومات من خلال مواقع الجهات وأنشطتها. وتقدم هذه المعلومات نبذة عن مخرجات المشاريع التي تم الانتهاء منها، وكذلك عن المنجز من المشاريع التي تحت التنفيذ، وسوف يتم السعي لرصد وتجميع المعلومات بشكل أشمل عن هذه المشاريع في التقارير القادمة بمشيئة الله. والقائمة التالية تقدم نبذة عن مخرجات المشاريع التي تم الانتهاء منها أو التي تحت التنفيذ.



المشروع رقم (1): دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

نبذة عن المشروع: نصت وزارة المالية في بيانات الميزانيات على الاستمرار في الإنفاق على "الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات"، كما أن العديد من المشاريع الحيوية كتأسيس الجامعات الجديدة والمشاريع التطورية في القطاعات المختلفة كالتعليم، والصحة، والقضاء، والتعاملات الإلكترونية الحكومية... وغيرها يتمُّ الصرف على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات فيها بسخاء.

الرابط: www.mof.gov.sa/Arabic/DownloadsCenter/Pages/Budget.aspx

مخرجات مشاريع الخطة

المشروع رقم (2): تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات.

نبذة عن المشروع: صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (240) وتاريخ 23 / 8 / 1428 هـ بتخصيص مناصب إدارية عليا لتقنية المعلومات في الأجهزة الحكومية.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/it__persons-in-charge-.aspx

المشروع رقم (3): استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوافر لديها ذلك.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات.

نبذة عن المشروع: صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (240) وتاريخ 23 / 8 / 1428 هـ ، والقاضي بتخصيص منصب مدير عام للوحدات المسؤولة عن

تقنية المعلومات.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/it__persons-in-charge-.aspx

المشروع رقم (4): تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

نبذة عن المشروع: صدر تعميم معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رقم (82) وتاريخ 16 / 02 / 1431 هـ، المتضمن للمعايير والتعليمات الموحدة

للقطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع التعاملات الإلكترونية الحكومية، ونشر هذه المعايير على جميع الجهات الحكومية لاعتمادها عند استخدام هذا

الأسلوب في التنفيذ. ويأتي هذا التعميم بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (110) وتاريخ 5 / 4 / 1425 هـ، القاضي بالموافقة على القواعد المنظمة لمشاركة

القطاع الخاص في الأعمال الإلكترونية وفق أسلوب المشاركة في الدخل.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/rules__governing__private__sector__participation.aspx

المشروع رقم (5): زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات.

نبذة عن المشروع: صدر قرار مجلس الوزراء رقم (110) وتاريخ 5 / 4 / 1425 هـ، القاضي بالموافقة على القواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال

الإلكترونية، وفق أسلوب المشاركة في الدخل المتوقع، والمتضمن قيام وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بوضع معايير موحدة

للأنظمة المستخدمة من قبل الجهات الحكومية، فيما يخص الدراسات المطلوبة ومتطلبات المنافسة وشروطها، فقد صدر تعميم معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رقم (82) وتاريخ 16/ 2/ 1431هـ، المتضمن للمعايير والتعليمات الموحدة لشراكة القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع التعاملات الإلكترونية الحكومية إلى جميع الجهات الحكومية لاعتمادها عند استخدام هذا الأسلوب في التنفيذ، كما تم تطوير دليل إرشادي لذلك، وتطوير عدد من النماذج المساندة.
الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Documents/Council_of_Ministers_Resolution_No_110.pdf

المشروع رقم (8): وضع خطة تنفيذية للتعاملات الإلكترونية الحكومية وتنفيذها. (تم الطلب بتعديل المسمى إلى: وضع استراتيجية وخطة تنفيذية للتعاملات الإلكترونية الحكومية والإشراف على تنفيذها).

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

نبذة عن المشروع: تم الانتهاء من إعداد الاستراتيجية والخطة التنفيذية للتعاملات الإلكترونية في 13/ 1/ 1427هـ، وتحتوي الخطة على مشاريع البنية التحتية والتطبيقات الوطنية والخدمات الاستطلاعية. ويجري العمل على إعداد الخطة التنفيذية الثانية.
الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/strategy/Pages/default.aspx

المشروع رقم (9): وضع ضوابط لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية. (تم الطلب بتعديل المسمى إلى: وضع ضوابط لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية).

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

نبذة عن المشروع: صدر قرار مجلس الوزراء رقم (40) وتاريخ 27/ 2/ 1427هـ، بشأن إقرار ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية. وكان لهذه الضوابط الأثر الكبير والإيجابي على مسيرة التعاملات الإلكترونية في القطاع الحكومي.
الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/controls__applicationeGovernment.aspx

المشروع رقم (10): تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

نبذة عن المشروع: تم تطوير البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وهي بوابة إلكترونية يستطيع من خلالها المواطنون والمقيمون والشركات والزوار من أي مكان الوصول إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية وتنفيذ التعاملات بها بسرعة وكفاءة عالية، حيث تعتبر

المدخل إلى الخدمات الإلكترونية الحكومية.

الرابط: www.saudi.gov.sa

المشروع رقم (11): إنشاء شبكة التعاملات الإلكترونية الحكومية. (تمَّ الطلب بتعديل المسمى إلى: إنشاء وإدارة وتشغيل الشبكة الحكومية الآمنة)

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

نبذة عن المشروع: تقوم هذه الشبكة بربط الجهات الحكومية بمركز بيانات التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر". وقد تمَّ إنجاز المرحلة الأولى من

المشروع والتي تتضمن ربط (45) موقعًا، وبناء التصاميم التفصيلية للشبكة، والبدء في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع والمتضمنة ربط (34) موقعًا.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/e-Gov.__network.aspx

المشروع رقم (12): إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي، وأصبح جاهزًا لإصدار الشهادات الرقمية لمراكز

التصديق الفرعية، وإصدار الشهادات الرقمية للمستخدمين النهائيين من موظفي القطاع الحكومي، وتمَّ تقييم جاهزية التوافق للمركز مع معايير "ويب

ترست العالمية"؛ للحصول على الاعتراف العالمي بشهادة المركز الجذري للمملكة. ويواجه المركز التحدي في قلة التطبيقات التي تستخدم منظومة البنية

التحتية للمفاتيح العامة، وتنبئ معاييرها في الجهات الحكومية.

الرابط: www.ncdc.gov.sa

المشروع رقم (13): بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر" (منسَّق للمشروع).

نبذة عن المشروع: يشارك في المشروع العديد من الجهات الحكومية؛ ومن أولى الجهات التي تشارك في هذه القواعد هي مصلحة الاحصاءات العامة

والمعلومات، وذلك من خلال مشروع "قاعدة البيانات الإحصائية الوطنية". وهناك قواعد أخرى تمَّ إنشاؤها، كما توجد قواعد تحت الدراسة أو التنفيذ.

ولمزيد من المعلومات عن هذه القواعد يمكن الاطلاع على ملحق (د).

الفصل السادس

المشروع رقم (14): وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

نبذة عن المشروع: تم وضع آلية لتغطية تكاليف تنفيذ الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية إلكترونياً من خلال المشاريع الخاصة بها. ويكون تخصيص ما يلزم لتنفيذ هذه المشاريع للخدمات وفق آلية محددة ومرنة من خلال لجنة فنية مشتركة من وزارة المالية، وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر"، الجهة الحكومية المعنية، ويكون تقديم الطلبات وفق نموذج معد خصيصاً لهذا الغرض.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Pages/funding__mechanism.aspx

المشروع رقم (15): إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

نبذة عن المشروع: تم إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات وتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، والاستغلال الأمثل للموارد المالية، وتوفير النفقات والجهود. يشمل هذا الإطار المواصفات وسياسات مشتركة بين الجهات الحكومية؛ لتمكين ترابط الجهات إلكترونياً.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/interoperability__framework.aspx

المشروع رقم (16): توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

نبذة عن المشروع: قامت مبادرة مواصفات الانظمة النمطية الحكومية بإصدار الوثائق التالية: البدائل والتوجهات في تطبيق أنظمة تخطيط الموارد الحكومية، دليل تطبيق أنظمة تخطيط الموارد الحكومية، المواصفات الوظيفية لأنظمة تخطيط الموارد الحكومية والتجارب الدولية لأنظمة تخطيط الموارد الحكومية.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/government__resources__planning__initiative.aspx

المشروع رقم (17): إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

مخرجات مشاريع الخطة

نبذة عن المشروع: تم إعداد دليل للاتفاقيات الاطارية ونموذج لإبرام اتفاقية إطارية؛ وذلك بعد دراسة استخدام الاتفاقيات الاطارية والمعايير. المتبقي هو إبرام الاتفاقيات مع الجهات الحكومية والمزودين للخدمات.

المشروع رقم (18): دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

نبذة عن المشروع: تم توفير دليل إرشادي متكامل بأفضل التجارب يتّصف بطابعه العملي؛ وذلك باللغتين العربية والانجليزية بهدف مساعدة الجهات الحكومية في إدارة الأمور المتعلقة بتقنية المعلومات. يشمل هذا الدليل التخطيط والهيكله والميزانيات وإدارة المشاريع، وغيرها من المواضيع التي تهم العاملين في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/Methodologies/Pages/best__practices__government.aspx

المشروع رقم (19): تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

نبذة عن المشروع: تم تدريب (3000) موظف حكومي ضمن برنامج المهارات الأساسية للحاسب الآلي والتعاملات الإلكترونية. وكذلك تم إطلاق التسجيل الإلكتروني لمبادرة قدراتك الهادفة إلى تدريب موظفي الحكومة على مهارات الحاسب. أيضاً تم إطلاق برنامج القيادات التنفيذية لتقنية المعلومات، وبرنامج تأهيل مديري المشاريع. كما أن هناك جهات تعليمية تتولى تدريب موظفي الدولة مثل معهد الإدارة، كما تقوم الجهات الحكومية بإتاحة فرص التدريب لموظفيها.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/capacity__building__initiative.aspx

المشروع رقم (21): وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات.

نبذة عن المشروع: صدر قرار مجلس الوزراء رقم (40) وتاريخ 27 / 2 / 1427هـ، بشأن إقرار ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية، والقاضي في المادة رقم (16) من القرار بأن تقوم كل جهة حكومية بوضع خطة مفصلة للتحويل إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/controls__application__eGovernment.aspx

الفصل السادس

المشروع رقم (23): تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

نبذة عن المشروع: صدر القرار الوزاري رقم (85763) وتاريخ 8/ 7/ 1431هـ، من وزير الشؤون البلدية والقروية بإضافة مجالي: تقنية الاتصالات وصيانة وتشغيل تقنية الاتصالات الى نظام تصنيف المقاولين، والذي ينص على البدء بتطبيقه في الجهات الحكومية بتاريخ 1/ 8/ 1432هـ.

الرابط: contractors.momra.gov.sa

المشروع رقم (24): إقرار نظام التعاملات الإلكترونية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: صدر نظام التعاملات الالكترونية بقرار مجلس الوزراء رقم (80) وتاريخ 7/ 3/ 1428هـ. وقد أقر هذا النظام أن يكون للتعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية حجيتها الملزمة؛ ولا يجوز نفي صحتها أو قابليتها للتنفيذ، ولا منع تنفيذها بسبب أنها تمت كلياً أو جزئياً بشكل إلكتروني، بشرط أن يتم ذلك بحسب الشروط المنصوص عليها في هذا النظام. كذلك أجاز النظام التعبير عن الإيجاب والقبول في العقود بواسطة التعامل الإلكتروني، ويعدُّ العقد صحيحاً وقابلاً للتنفيذ متى تمَّ وفقاً لأحكام هذا النظام.

الرابط: www.mcit.gov.sa/arabic/Regulations/TransactionAct/

المشروع رقم (30): تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة العمل بعمل مسودة لائحة لتنظيم العمل عن بُعد وتعديلها (ضوابط وأحكام) مستندة على نظام العمل. واللائحة تحت المراجعة القانونية للمراجعة والاعتماد.

المشروع رقم (32): إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال 2006م-2007م.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تمَّ إصدار ترخيص لمشغل ثان للهاتف الثابت، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (41) وتاريخ 18/ 2/ 1429هـ القاضي بالموافقة على

الترخيص بتأسيس شركة مساهمة سعودية باسم "شركة اتحاد عذيب للاتصالات".
الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/Services/Pages/TelecommunicationsLicenses.aspx

المشروع رقم (33): إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام 2006م.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تم إصدار تراخيص لعدد (2) شركتين لتقديم خدمات الهاتف المتنقل، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (189) وتاريخ 23/ 6/ 1425هـ، القاضي بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة سعودية باسم شركة "اتحاد اتصالات"، وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (175) وتاريخ 25/ 5/ 1428هـ، القاضي بالموافقة على الترخيص لشركة "الاتصالات المتنقلة السعودية". ولقد أسهم ذلك في فك الاحتكار مما أسهم في انتشار خدمة الاتصالات وتحسينها وتدني أسعارها.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/Services/Pages/TelecommunicationsLicenses.aspx

المشروع رقم (34): إصدار التراخيص الفتوية. (تم الطلب بتعديل المسمى إلى: إصدار التراخيص الفتوية من النوع "ب")

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإصدار عدد كبير من التراخيص الفتوية من أجل التحرير الكامل لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك لتلبية طلب المستخدم النهائي بجودة وتكلفة مناسبتين.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Licenses/IssuedLicenses/Pages/default.aspx

المشروع رقم (35): وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: نجحت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في توفير بيئة تنظيمية عادلة مبنية على الوضوح والشفافية لتحفيز المنافسة، وحماية الصالح العام، وحقوق جميع الأطراف؛ وذلك من خلال وضع الأنظمة واللوائح والوثائق لقطاع الاتصالات.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Interconnection/InterconnectionAgreements/Pages/default.aspx

المشروع رقم (36): وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بعمل دراسات المقارنة لأفضل التجارب الدولية في هذا المجال، وتحديد الفجوات لسياسة الفصل المحاسبي الحالية، وإعداد مسودة الإطار التنظيمي والإرشادات لعملية الفصل المحاسبي، ومن ثم طرحت مسودة مرثيات العموم. ويتم حالياً إعداد التعديلات على المسودة لتعتمد بشكلها النهائي.

المشروع رقم (37): إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: أصدرت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات القرار رقم (43/ 1425) وتاريخ 7/ 4/ 1425هـ، والقاضي بالموافقة على تطبيق طريقة تحديد سقف الأسعار، وفقاً لوثيقة "قواعد تحديد سقف الأسعار".

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/Decisionsoffers/Decisions/Pages/43-1425.aspx

المشروع رقم (38): إعداد نظام لجرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: صدر نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بقرار مجلس الوزراء رقم (79) وتاريخ 7/ 3/ 1428هـ، ويهدف النظام إلى الحد من نشوء جرائم المعلوماتية؛ وذلك بتحديد تلك الجرائم والعقوبات المقررة لها. وفرض النظام عقوبة بالسجن مدد تصل إلى عشر سنوات، وبعقوبات مالية تصل إلى خمسة ملايين ريال. ومع صدور هذا النظام الذي يسعى إلى تحقيق توازن ضروري بين مصلحة المجتمع في الاستعانة بالتقنية الحديثة ومصلحة الإنسان في حماية حياته الخاصة والحفاظ على أسراره، والمساعدة على تحقيق النظام المعلوماتي، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية، كما يهدف إلى حماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة وكذلك حماية الاقتصاد الوطني.

الرابط : www.mcit.gov.sa/arabic/Regulations/CriminalLaws/

المشروع رقم (39): تنظيمات المحافظة على الخصوصية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

مخرجات مشاريع الخطة

نبذة عن المشروع: تقوم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإعداد نظام المحافظة على الخصوصية، وقد تمّ دراسة التجارب الدولية في مجال قوانين الخصوصية في المجالات الإلكترونية في عدد من الدول، ومراجعة الأنظمة في المملكة ذات العلاقة بموضوع الخصوصية، وأخذ آراء العموم، وعقد ورش عمل؛ بهدف مساعدة القطاعين الحكومي والخاص على تقييم وفهم تشريعات الخصوصية المقترحة، وسيتم رفع مسودة النظام للجهات المختصة فور الانتهاء من مراجعة المسودة بشكلها النهائي.

المشروع رقم (41): إنشاء مركز وطني استرشادي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات، والذي يهدف إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة بأخطار أمن المعلومات، ويعمل بالتعاون مع أعضائه وشركائه على تسويق جهود الوقاية والتصدي للأخطار والحوادث المتعلقة بالأمن الإلكتروني في المملكة العربية السعودية.

الرابط: www.cert.gov.sa

المشروع رقم (42): تحديث الخطة الوطنية للترقيم بشكل دوري.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بموجب نظام الاتصالات ولأئحته التنفيذية بتحديث الخطة الوطنية للترقيم دورياً؛ وذلك لمواكبة النمو المستقبلي، وتوفير المرونة اللازمة لاستيعاب التقنيات والخدمات الجديدة، وضمان كفاية الموارد التقييمية لذلك، وتحقيق الانسجام مع توصيات قطاع تقييم الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Numbering/Pages/Numbering__Plans.aspx

المشروع رقم (43): إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: يقوم المركز السعودي لمعلومات الشبكة التابع لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإدارة أسماء النطاقات الواقعة تحت النطاق العلوي الدولي (.sa) الخاص بالمملكة العربية السعودية. ويهدف المركز إلى تسجيل أسماء النطاقات بشكل عادل وموثوق في المملكة، وسنّ القواعد المنظمة لعمليات تسجيل أسماء النطاقات، والقيام بالإدارة والإشراف التقني لهذه العمليات وتوثيقها في قواعد معلومات.

الرابط: www.nic.net.sa

المشروع رقم (44): إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها. (تمَّ الطلب بتعديل المسمى إلى: إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها).

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات باعتماد سياسة وإرشادات نقل الرقم للهاتف المتنقل وأطلقت الخدمة بتاريخ 11/ 6/ 1427هـ (8/ 7/ 2006م). أما بالنسبة لإجراءات نقل الرقم للهاتف الثابت وإطلاق الخدمة فالتوقع أن تتمَّ في نهاية عام 1433هـ.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Numbering/Pages/Number__Portablity.aspx

المشروع رقم (45): إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تمَّ اعتماد الخطة الوطنية للطيف الترددي في المملكة العربية السعودية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (61) وتاريخ 2/ 3/ 1429هـ. وتهدف الخطة إلى تنظيم استخدام الطيف الترددي في المملكة، وذلك من خلال تخطيط وتخصيص الترددات بكفاءة عالية، وفقاً لأنظمة الاتحاد الدولي للاتصالات.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/FrequencySpectrum/Pages/CITCNFP.aspx

المشروع رقم (46): إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تمَّ إعداد الأساليب والإجراءات الفنية والإدارية اللازمة لضمان الأداء المنظم والفعال للخدمات اللاسلكية المختلفة في الدولة. ويتمُّ تنظيم استخدام الطيف الترددي في المملكة بما يحقق الاستخدام الأمثل متوافقاً مع الاتفاقات الدولية والإقليمية ذات الصلة من خلال تنظيم وتوثيق إجراءات العمل الخاصة بكافة أنشطة الطيف الترددي.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/FrequencySpectrum/Pages/default.aspx

المشروع رقم (48): إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل. (تمَّ الطلب بتعديل المسمى إلى: إعداد وتطوير وتوثيق السياسة العامة ومعايير التنفيذ للخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل).

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

مخرجات مشاريع الخطة

نبذة عن المشروع: تم إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل، وقد صدر قرار معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رقم (313)، وتاريخ 1427/ 5/ 21هـ باعتماد سياسة الخدمة الشاملة.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/Bylaws/Pages/TheUAUSPolicy.aspx

المشروع رقم (49): وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تم تأسيس صندوق الخدمة الشاملة واعتماد سياسة الخدمة الشاملة، وهي الآليات المتبعة لتنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، وتنوي الهيئة طرح عددٍ من المشاريع في هذا المجال في العام القادم إن شاء الله .

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/Bylaws/Pages/TheUAUSPolicy.aspx

المشروع رقم (50): استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تم استكمال هيكلية الإنترنت، ونقلت المهام المتعلقة بتنظيم الإنترنت وإدارته من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. وتقوم الهيئة بإدارة النطاق السعودي على الإنترنت، وتم إسناد كثير من العمليات الفنية والإدارية للقطاع الخاص ومنح عدد من التراخيص في هذا المجال.

الرابط: www.nic.net.sa

المشروع رقم (51): إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات. (تم الطلب بتعديل المسمى إلى: إعداد وتحديث مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات).

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت الهيئة بإعداد وثيقة تنظيم ترخيص أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات، التي تعتبر مرجعاً لجميع الأطراف التي تصنع أو تورد أو تباع أو تستخدم تلك الأنواع من الأجهزة في المملكة. وقد قامت الهيئة بإعداد المواصفات الفنية للأجهزة لكي تكون الأساس الفني لاعتماد أجهزة الاتصالات

الفصل السادس

وتقنية المعلومات. هذه المواصفات والترخيص تهدف إلى حماية المستخدمين وحماية شبكات المشغلين المرخص لهم من الضرر والتداخل.
الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/EquipmentApproval/Pages/default.aspx

المشروع رقم (52): إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإصدار تراخيص أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات وفقاً لوثيقة تنظيم اعتماد وتراخيص الأجهزة؛ وذلك بعد التأكد من مطابقة أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات المستوردة والمستخدمه في المملكة للمواصفات القياسية المعتمدة.
الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/EquipmentApproval/Pages/default.aspx

المشروع رقم (53): إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت الهيئة بتحديث مؤشرات جودة الخدمة لتشمل خدمات الهاتف الثابت والمتنقل والمعطيات للأفراد وخدمات البيع بالجملة والربط البيئي، ووضعها ضمن أسلوب شامل يحدد آليات المتابعة، وإجراءات التدقيق، ونشر المؤشرات، وغير ذلك. وتهدف هذه المؤشرات إلى حماية حقوق المستخدم ومقدم الخدمة.
الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/QualityofService/Pages/default.aspx

المشروع رقم (55): تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة العامة للاستثمار + جميع الجهات

نبذة عن المشروع: قامت الهيئة بدراسة استراتيجية شملت تحديد أقسام القطاع الرئيسية المستهدفة من خلال تحليل عوامل الجذب في المملكة مع أهمية الصناعة المطلوب استقطابها وطرح الفرص. أيضاً تقوم الهيئة بمبادرتين لدعم القطاع هما: مقياس نسبة انتشار النطاق العريض (لدعم نشر هذه الخدمة في مختلف مناطق المملكة)، ومجتمع الشركات الناشئة (لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة في القطاع). نتج عن هذه الأنشطة جذب استثمار بحجم 1.112.100.000 ريال في القطاع والترخيص لـ (184) شركة. وتواجه الهيئة صعوبة في توفير الدعم المالي لإجراء مزيد من الدراسات التفصيلية.

الرابط: www.sagia.gov.sa/ar/key-sectors/ict

مخرجات مشاريع الخطة

المشروع رقم (56): إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

نبذة عن المشروع: قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بإنشاء حاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات أطلقت عليها اسم "حاضنة بادر". وتهتم الحاضنة بدعم أصحاب الأفكار الجديدة والمتميزة من الناحية اللوجستية، حتى تصل الفكرة الى شكلها النهائي (سواء أكانت منتجاً أم خدمة)، ومن ثم عرضها في السوق كمنتج نهائي.

الرابط: badirict.com.sa

المشروع رقم (57): إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

نبذة عن المشروع: أقر نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بالمرسوم الملكي رقم (م58) وتاريخ 4/ 9/ 1427هـ، وصدرت اللائحة التنفيذية للنظام بقرار وزير المالية رقم (362) وتاريخ 20/ 2/ 1428هـ، وقد تم تحقيق هذا المشروع من خلال المادة الخامسة من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، ومن خلال المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

الرابط: www.mof.gov.sa/Arabic/Roles/Pages/Systems.aspx

المشروع رقم (58): استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التوازن الاقتصادي.

نبذة عن المشروع: برنامج التوازن الاقتصادي يهدف إلى تدوير جزء من المال الذي تتفقه حكومة المملكة العربية السعودية على عقود مشترياتها الخارجية الكبيرة، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني. وقد قام البرنامج بإبرام اتفاقيات مع شركات عملاقة في التقنية، وصرف جزء من قيمة هذه العقود في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، وشراء المنتجات المصنعة محلياً.

الرابط: www.offset.org.sa/AboutEOP.aspx

المشروع رقم (59): إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: تنفذ وزارة التعليم العالي من خلال الجامعات بعض البرامج كالتدريب المباشر والمتطور، والتعاون المشترك بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والباحثين العاملين في الشركات، وتطوير برامج حاضنات الأعمال ومراكز الخدمات الاستشارية لعدد من الجامعات، وتصميم وتطوير المواقع الإلكترونية لعدد من الجهات، والحملات التعريفية لعدد من الندوات واللقاءات العلمية المتخصصة. وتعمل الوزارة حالياً على إنشاء مراكز متخصصة في نقل التقنية من بعض الجامعات إلى المجتمع، وإنشاء مركز ريادة الأعمال لدى بعض الجامعات، والذي يهدف إلى تأسيس حاضنات أعمال في المجال المعرفي. كما أسهمت وزارة التعليم العالي من خلال الجامعات في تأسيس "شركة وادي الرياض" و"شركة وادي جدة" و"شركة وادي الظهران للتقنية" كشركات مساهمة. وتهدف الشركات الثلاث إلى الإسهام الفاعل في تطوير اقتصاد المعرفة عبر الشراكة بين المؤسسات التعليمية والبحثية ومجتمع الأعمال، والاستثمار على أسس تجارية من خلال الاستثمار في المشاريع المشتركة التي تصقل الخبرات في مجال التطبيق العملي لطلاب الجامعة وأساتذتها.

المشروع رقم (60): دعم صناعة البرمجيات مفتوحة المصدر.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

نبذة عن المشروع: أنشأت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية البرنامج الوطني لتقنيات البرمجيات الحرة/مفتوحة المصدر (متاح)، والذي يهدف إلى تشجيع وتعزيز استخدام البرمجيات الحرة/مفتوحة المصدر من خلال إقامة شراكات مع أطراف عديدة في القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات اللوجستية والتقنية والتدريبية والقانونية والدعم الاستراتيجي. وقامت المدينة بعقد عدد من الورش التعريفية والمحاضرات وعرض قصص النجاح، وبرامج التدريب وكذلك الأكاديمية المفتوحة، وأيضاً، ويجري العمل على تدشين "جائزة متاح" للتشجيع في هذا المجال.

الرابط: www.motah.org.sa

المشروع رقم (61): معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزات مستقلة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

نبذة عن المشروع: تم تنفيذ هذا المشروع من خلال "الخطة الوطنية للعلوم والتقنية" التي تصل تكاليفها إلى ما يقارب (8.500.000.000) ثمانية آلاف وخمسمائة مليون ريال، وقد تم تشكيل لجنة توجيهية للإشراف على تنفيذ الخطة بالجهات الحكومية، ومقرها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. وتم التركيز على أنشطة البحث والابتكار في القطاعات الحكومية تحت الأساس الاستراتيجي الخامس.

الرابط: www.kacst.edu.sa/ar/about/stnp/pages/strategicbases.aspx

مخرجات مشاريع الخطة

المشروع رقم (63): تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع.

نبذة عن المشروع: لتعميق مفاهيم الإبداع والابتكار في المجتمع ونشر ثقافة الموهبة جاء مشروع بوابة موهبة على شبكة الإنترنت أحد مشاريع مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع. انطلقت البوابة من أساس الجدوى العالية في الوصول للمستهدفين من خلال تقنيات النشر الإلكتروني والخدمات الإلكترونية، مع تزايد مستخدمي شبكة الإنترنت في المملكة خصوصاً من فئة الشباب، والتي تمثل الفئة المستهدفة الرئيسة لهذه المبادرة. تلمح موهبة أن تكون البوابة بيئة تفاعلية مبدعة تمي قدرات الموهوبين والمبدعين وتدعم الإبداع والابتكار في المجتمع بمؤسساته وأفراده.

الرابط: www.mawhiba.org

المشروع رقم (64): إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

نبذة عن المشروع: يقوم معهد بحوث الحاسب في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بعمل الأبحاث الاستراتيجية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والتوطين الناجح للتقنية الذي يؤدي إلى إيجاد شركات أو تطبيقات وطنية. ولكن تواجه الأبحاث بعض المخاطر المتمثلة في نقص التمويل أو تجاوز حد التكاليف المخطط لها، والمبالغة في الأهداف المرجوة.

الرابط: ceri.kacst.edu.sa

المشروع رقم (65): إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني. (تم الطلب بتعديل المسمى إلى: إنشاء مركز وطني للتعلّم الإلكتروني).

الجهة المعنية بالتنفيذ(1): وزارة التربية والتعليم.

نبذة عن المشروع: تقوم وزارة التربية والتعليم ممثلة بمشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام بالعمل على عدة مشاريع إلكترونية، لتمكين التعليم الإلكتروني والمتوقع إنهاؤها مع بداية عام 1433هـ. من هذه المشاريع: بناء بوابة إلكترونية للمركز، بناء نظام إدارة العملية التعليمية، بناء نظام الفصول الافتراضية، بناء نظام الموسوعات التعاونية وغيرها. ويواجه المركز صعوبات في توفير الخبرات والكفاءات العالية لإثراء عملية تطوير المركز.

الرابط: www.net.edu.sa

الجهة المعنية بالتنفيذ(2): وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة التعليم العالي بإنشاء المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، وقد تمّ اعتماد اللوائح والانظمة للتعليم عن بُعد،

الفصل السادس

والجامعة الإلكترونية، والبث الفضائي التعليمي. كما تمّ أيضاً إطلاق حزمة من البرامج ومنها: المكنز السعودي للوحدات التعليمية، النسخة الثانية من نظام جسور، المركز السعودي للدعم والإرشاد، المكتبة الرقمية ونظام الاختبارات الإلكترونية. وينشط المركز في البرامج التدريبية التي استفاد منها ما يقارب (5000) من المهتمين في المجال. ويواجه المركز بعض الصعوبات كالتذبذب المالي، ونقص الكفاءات وتسربها، والربط مع الجامعات الأخرى.
الرابط: www.elc.edu.sa

المشروع رقم (66): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم.

الجهة المعنية بالتنفيذ(1): وزارة التربية والتعليم.

نبذة عن المشروع: تستخدم وزارة التربية والتعليم التقنيات الحديثة في عملية التعليم سواءً للطلبة أو المعلمين أو المشرفين أو العائلة. هناك عدة مشاريع تجسد ذلك كمشروع إدارة المحتوى، مشروع نظام الربط عبر الفيديو، مشروع تأمين وتركيب معامل للحاسب الآلي للمدارس الثانوية، مشروع البوابة الإلكترونية وغيرها.

الروابط: ، www.moe.gov.sa www.net.edu.sa

الجهة المعنية بالتنفيذ(2): وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة التعليم العالي بتوفير البنية التحتية اللازمة لربط الجامعات فيما بينها. كما أنها بدأت توفر التعلم الإلكتروني لدى الجامعات، واستخدام برمجيات التعلم في الجامعات، وكذلك عملية تحويل المناهج إلى مقررات رقمية.

الرابط: www.elc.edu.sa . www.mohe.gov.sa

المشروع رقم (67): إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التربية والتعليم.

نبذة عن المشروع: تمّ إدخال مقررات الحاسب وتقنية المعلومات في المرحلة الثانوية بنسبة (100 %) ، وإدخال مقررات الحاسب وتقنية المعلومات في نظام المقررات. كما تمّ أيضاً إدخال مقررات الحاسب وتقنية المعلومات في المرحلة المتوسطة بنسبة (80 %) و(5) كتب وهي تحت التجربة للتقييم والتعميد. ولكن هذا المشروع يواجه صعوبات من أهمها: نقص معامل الحاسب الآلي في المدارس المتوسطة، والحاجة إلى الصيانة المستمرة. أيضاً افتقار المدارس المتوسطة لخط إنترنت مرتبط بمعمل الحاسب الآلي، وتسارع التقنية وتطور البرمجيات وصعوبة مواكبة المناهج لها (وبخاصة منهج الحاسب الآلي وتقنية المعلومات).

الروابط: www.cpfdc.gov.sa/media/Download/CurriculumDocument/ComputerDocument.pdf

www.hs.gov.sa/hsbooks.aspx?domainId=17&ProgramID=2

مخرجات مشاريع الخطة

المشروع رقم (68): تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التربية والتعليم.

نبذة عن المشروع: تقوم وزارة التربية والتعليم ببرامج متعددة في التدريب على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك في عملية التعليم وفي الإدارة. ومن أهم برامج الوزارة: توقيع مذكرة تفاهم مع أحد الشركات الكبرى، وتهدف الاتفاقية إلى تدريب المعلمين والمعلمات الذين لا يجيدون استخدام الحاسب الآلي، وكذلك توقيع مذكرة مع شركة أخرى لمشروع التعليم للمستقبل والذي يهدف إلى تدريب المعلمين على مهارات دمج التقنية في العملية التعليمية والتعلم بالمشروعات، وكذلك تدريب (20) الف معلم ومعلمة من مشروع تدريبي نت (الهدف 450 ألف معلم ومعلمة)، وتقديم برامج تدريبية مختلفة عن طريق الموقع الإلكتروني.

الرابط: portal.moegov.sa/training

المشروع رقم (70): نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.

الجهة المعنية بالتنفيذ(1): وزارة التربية والتعليم.

نبذة عن المشروع: يتم العمل بوزارة التربية والتعليم على عدد من المشاريع الاستراتيجية المكملة والمتوائمة مع هذا المشروع، وتصب في مجال نشر الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية، ومنها: مشروع نظام الإدارة التربوية الإلكترونية، مشروع الموارد المالية والإدارية والبشرية (فارس) (GRP)، مشروع البوابة الإلكترونية (MOE Portal) وغيرها.

الرابط: <http://www.moe.gov.sa>

الجهة المعنية بالتنفيذ(2): وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: تملك مؤسسات التعليم العالي من الجامعات بنية تحتية للشبكات، ومواقع إلكترونية، ووجود نظام أكاديمي، ونظام قبول إلكتروني، وأنظمة تعلم إلكتروني، ووجود فصول تعلم إلكترونية. وتعمل الجامعات على استكمال النظام الإداري والمالي واستكمال بنيتها التحتية والتقنية.

المشروع رقم (72): توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

نبذة عن المشروع: تستمر وزارة المالية في الانفاق على تهيئة البيئة المناسبة للتعليم وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، ويظهر ذلك جلياً في مشاريع التعلم الإلكتروني، والتعليم عن بُعد في الجامعات، وفي مشروع الملك عبد الله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام "تطوير"، وفي غيرها من المشاريع.

الرابط: www.tatweer.edu.sa ، www.elc.edu.sa

الفصل السادس

المشروع رقم (73): مبادرة المحتوى الرقمي المحلي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

نبذة عن المشروع: قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بتطوير استراتيجية لإثراء المحتوى المحلي والعربي. وتحتوي المبادرة على عدة مشاريع منها: المعجم الحاسوبي التفاعلي، محرك بحث عربي، توثيق الإنتاج الفكري الوطني إلكترونياً، المدونة العربية، إثراء موسوعة ويكيبيديا العربية وغيرها.

الرابط: www.econtent.org.sa

المشروع رقم (75): إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مكتبة الملك فهد الوطنية.

نبذة عن المشروع: تقوم مكتبة الملك فهد الوطنية حالياً بعمل ملخصات للكتب السعودية المودعة بالمكتبة. ولكن تكمن الصعوبة في قلة عدد الملخصين مقارنة بحجم العمل.

المشروع رقم (76): توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

نبذة عن المشروع: يحتوي المشروع على عدة مبادرات من أهمها: ترجمة أمهات الكتب العالمية، إثراء موقع ويكيبيديا من خلال ترجمة مقالات من الإنجليزية إلى العربية، وتطوير محرك ترجمة آلي من العبرية إلى العربية. يقدر الجزء المنجز من المشروع بـ (5%) . ويواجه المشروع صعوبات في توفير القوى البشرية وصعوبة استقطابهم.

الروابط: www.wikiarabi.org . Mtp.kacst.edu.sa . translate.kacst.edu.sa

المشروع رقم (78): مبادرة الحاسب المنزلي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تم إطلاق مبادرة الحاسب المنزلي في منتصف العام 1426هـ، ولكن المبادرة قد تم طلب إيقافها من قبل الهيئة لعدم جدوى مثل هذه المبادرة في ظل التطورات التي ظهرت مؤخراً في سوق الحاسبات والمتمثلة في وجود منافذ بيع تقوم بتوفير التبسيط للمدد القصيرة (سنة تقريباً) بسعر النقد نفسه، إضافة إلى تركيز مصنعي الأجهزة على تسويق وترويج الأجهزة ذات الأسعار المنخفضة.

مخرجات مشاريع الخطة

المشروع رقم (79): قوافل محو أمية استخدام الحاسب والإنترنت (تمَّ الطلب بتعديل المسمى إلى: قوافل التدريب الإلكتروني).

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالبدء في مراحل تنفيذ المشروع من خلال تعيين منفذ للمشروع، وتمَّ شراء وتجهيز الفصول التدريبية المتنقلة حسب المواصفات الفنية المناسبة، كما تمَّ توظيف الموارد البشرية اللازمة للمشروع وطباعة المواد التدريبية. ويستهدف المشروع طلاب الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية، وطلاب المرحلة المتوسطة في التعليم العام، وساكني المدن والمناطق الريفية والقرى والهجر.

الروابط: www.mcit.gov.sa/arabic/initiatives/m1 ، www.eqwafil.gov.sa/

المشروع رقم (81): إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بوضع الخطط والدراسات الأولية للبدء في عقد الدورات المتخصصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لمنسوبي القطاعات الدعوية.

المشروع رقم (82): الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

نبذة عن المشروع: تبادر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالإنفاق من الأوقاف على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات والتي تصب في مجال الدعوة والإرشاد. ومن أهم الأمثلة على ذلك الإنفاق لشراء اسم موقع الإسلام ومحتواه.

الرباط: www.al-islam.com

المشروع رقم (83): إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلّم الشعائر الدينية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بوضع خطة علمية (تفاعلية) ونوافذ متعددة الاهتمامات والاتجاهات لتلبي حاجات أكثر الفئات المستهدفة في الدعوة والتوجيه وإعداد فريق علمي يمزج القدرات العلمية والتقنية المتميزة. وإنشاء موقع الاسلام الدعوي والإرشادي.

الرباط: www.al-islam.com

الفصل السادس

المشروع رقم (84): إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بجمع المواد التراثية العلمية الأساسية وفهرستها ومراجعتها حسب الفنون، واختيار أنسب الطباعات وأشهر النسخ وأصحها، ومن ثم إدخالها في عملية التشجير الموضوعي. كما تم أيضاً تصميم بيئة برمجية للإدخال الإلكتروني للمواد، وقد تم إدخال نصف مليون صفحة. وتهدف الوزارة الى إدخال مليوني صفحة ضمن خطة النشر الإلكتروني خلال عام 1432هـ.

الرابط: www.al-islam.com/Section.aspx?pageid=1287

المشروع رقم (85): تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

نبذة عن المشروع: تقوم المدينة من خلال مشروع بادر بتقديم الدعم لتطوير الشركات، وتأهيل الموارد لتطوير برامج في مجالات الوسائط المتعددة. فقد قامت ببرامج تدريبية اساسية ومنتقدة، وبرامج صيفية في تطوير الألعاب والرسوم المتحركة. كما أن هناك خططاً لتطوير ألعاب وبرامج تعليمية ومسلسل كرتوني خلال العامين القادمين.

الرابط: www.multimedia-sa.com

المشروع رقم (87): بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل.

نبذة عن المشروع: تتوافر لدى وزارة العمل قاعدة بيانات عن سوق العمل بالقطاع الخاص تحتوي على العناصر الأساسية لمكونات السوق من المنشآت والعمالين، حيث يتم تسجيل جميع المنشآت والعمالين لديها مفصلة حسب المهنة، وكذلك طلبات الاستقدام المقدمة من المنشآت محددة بالمهن، وكذلك المهن الشاغرة لديها. وتقدم الوزارة خدمات إلكترونية للتوظيف عبر الإنترنت، والتي تشمل جميع التخصصات، وتتيح لطالبي العمل ومنشآت القطاع الخاص تسجيل البيانات، حصر الشواغر، تقديم الإحصاءات عن حاجة سوق العمل، ومعرفة توزيع العمالة بالقطاع الخاص حسب المهنة التفصيلية.

الرابط: www.mol.gov.sa

المشروع رقم (88): تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل.

مخرجات مشاريع الخطة

نبذة عن المشروع: أنظمة وزارة لا تقف في سبيل الاحتياج الفعلي والحقيقي لأي منشأة، ولا تمنع في إعطاء التأشيرات للخبراء المتميزين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، خصوصاً عندما يكون الطلب من جهة حكومية.

المشروع رقم (92): تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية.

نبذة عن المشروع: تم عقد ندوة الإيفاد الداخلي بمعهد الإدارة العامة، وتم من خلالها دراسة تقارير شاملة حول تقييم لائحة الإيفاد بعد تطبيقها. وتوصلت الندوة إلى نتائج وتوصيات حول تعديل اللائحة، وتم رفع المقترحات حول مواد اللائحة لمجلس الخدمة المدنية للدراسة والاعتماد.

المشروع رقم (94): تقديم قروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. (تم الطلب بتعديل المسمى إلى: تقديم منح للجامعيين

لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات).

الجهة المعنية بالتنفيذ: صندوق تنمية الموارد البشرية.

نبذة عن المشروع: يقوم صندوق تنمية الموارد البشرية بدراسة سوق العمل واحتياجاته الحالية والمستقبلية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وإعداد البرامج التأهيلية المناسبة بالتنسيق مع الجهات التدريسية. كما يقدم الصندوق المنح لتأهيل الخريجين الجامعيين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات سواءً للبرامج المنتهية بالتوظيف أو لملاك المنشآت الصغيرة.

الرابط: www.hrdf.org.sa

المشروع رقم (95): تقديم قروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات.

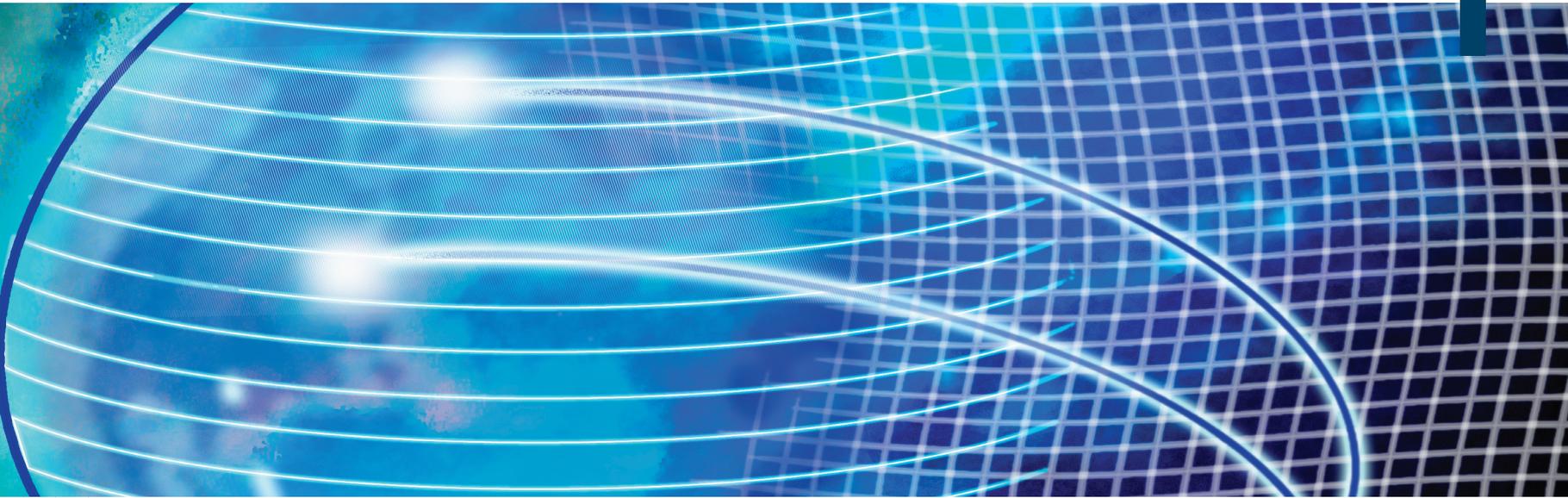
(تم الطلب بتعديل المسمى إلى: تقديم منح لخريجي الثانوية للتأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات)

الجهة المعنية بالتنفيذ: صندوق تنمية الموارد البشرية.

نبذة عن المشروع: يقوم صندوق تنمية الموارد البشرية بدراسة سوق العمل واحتياجاته الحالية والمستقبلية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وإعداد البرامج التأهيلية المناسبة بالتنسيق مع الجهات التدريسية، كما يقدم الصندوق المنح لتأهيل خريجي الثانوية العامة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات سواءً للبرامج المنتهية بالتوظيف أو لملاك المنشآت الصغيرة.

الرابط: www.hrdf.org.sa

مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات



7 مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

7 - 1 الخدمات والإنتاجية

7 - 2 صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير

7 - 3 البنية التحتية

7 - 4 الفجوة الرقمية

7 - 5 الثقافة العربية والإسلامية

7 - 6 تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر

7 - 7 المؤشرات التفصيلية الشاملة لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، والتقدم في تنفيذ الخطة

7 مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

يحتوى هذا الفصل على معلومات عن مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات التي تم تبنيها في الخطة، ومن خلال الحاجة لمزيد من المؤشرات التفصيلية، فقد تم إدراج نماذج لمؤشرات تم إرسالها للجهات الحكومية لتقديم مزيد من المعلومات عن المشاريع ومخرجاتها، والتعرف على سير الخطة، وما تم تحقيقه من أهدافها العامة والمحددة.



- مدى ملائمة البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات. (الهدف العام الثاني)
- قوة صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات المحلية. (الهدف العام الثالث)
- مدى اعتماد التعليم والتدريب على الاتصالات وتقنية المعلومات. (الهدف العام الرابع)
- أنشطة ردم الفجوة الرقمية داخل المملكة. (الهدف العام الخامس)
- مدى توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة اللغة العربية والحضارة الإسلامية. (الهدف العام السادس)
- مدى توافر القدرات المؤهلة الوطنية والخبرات العالمية. (الهدف العام السابع)

لقد تضمنت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات مؤشرات ملائمة لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، ولقد بلغ عددها 43 مؤشراً، وذلك من أجل تقديم صورة أكثر وضوحاً عن سير الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات من خلال مخرجات ونتائج وإنجازات مشاريع الخطة، والتطورات التي تجري في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة. ولقد روعي في هذه المؤشرات الظروف الخاصة بالمملكة، وتنوع واختلاف مستويات وإمكانيات الجهات المنفذ للمشاريع. وتغطي هذه المؤشرات المجالات الرئيسة للأهداف العامة للخطة، وتعكس ما يلي:

- مدى انتشار تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات وخدماتها. (الهدف العام الأول)

مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

المتوافرة. والجدول التالي يتضمن قائمة بالقيم المتوافرة لكل مؤشر، والقيمة المستهدفة بنهاية الخطة الخمسية الأولى. وتم تقسيم الجدول حسب المجالات الرئيسية في الخطة.

والجدول التالي يوضح قيم هذه المؤشرات (كما وردتنا من الجهات ذات العلاقة، مع ملاحظة أن هناك بعض القيم لم يتم تزويد أمانة الخطة بها. وسوف يتم الاعتماد على قيم العام الماضي للمؤشرات غير

7 - 1 الخدمات والإنتاجية

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2009م	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2010م	الجهة المزودة بالقيم
بوابة وطنية للحكومة الإلكترونية	1	(1)	1	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
عدد قواعد البيانات الوطنية المطورة	10	أنظر ملحق (د)		برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
مستوى الخدمات الحكومية الإلكترونية	- 100% في مرحلة الوجود	(عدد الخدمات الحكومية الإلكترونية 700 خدمة تقدمها 92 جهة حكومية حسب البوابة الوطنية للخدمات الإلكترونية) (المصدر/ برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية)		برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
	- 40% في مرحلة التفاعل	100 %	71 %	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
	- 25% في مرحلة العمليات	44 %	44 %	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
	- 10% في مرحلة التحول	9.3 %	9.3 %	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
نسبة الأعمال الحكومية الميكنة في جميع القطاعات	50 %	غير متوافر	49.4 %	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
نسبة انتشار نظم إدارة المستشفيات	20 % من مستشفيات وزارة الصحة	غير متوافر	غير متوافر	وزارة الصحة
نسبة انتشار نظم إدارة المراكز الصحية	25 % من المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة	غير متوافر	غير متوافر	وزارة الصحة
نسبة الجهات الصحية التي لديها ملفات طبية إلكترونية	10 % من مستشفيات وزارة الصحة	غير متوافر	غير متوافر	وزارة الصحة

7 - 2 صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2009م	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2010م	الجهة المزودة بالقيم
حجم مبيعات المنتجات المطورة محلياً	5 مليار ريال	غير متوافر	غير متوافر	وزارة التجارة والصناعة
عدد حاضنات الاتصالات وتقنية المعلومات	6	(5) المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (المصدر: وزارة التعليم العالي)	غير متوافر	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية / هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات / وزارة التعليم العالي
عدد الحداثق التقنية	2	(1) المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (3) المصدر: وزارة التعليم العالي	غير متوافر	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية / هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات / وزارة التعليم العالي
عدد المناطق التقنية الحرة	1	(2) المصدر: وزارة التجارة والصناعة	غير متوافر	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية / هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات / وزارة التعليم العالي
حجم الاستثمار في الاتصالات وتقنية المعلومات	الاتصالات: 30 مليار ريال - تقنية المعلومات: 2 مليار ريال	(40) مليار في مجال الاتصالات (المصدر: ITU) (شاملة رخصة زين) (2,2) مليار في مجال تقنية المعلومات (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)	الاتصالات: 5.5 مليار (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)	وزارة التجارة والصناعة / هيئة الاستثمار / هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
عدد مراكز نقل التقنية الجديدة	6	(1) المصدر: جامعة الملك عبد العزيز	غير متوافر	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية / وزارة التعليم العالي
عدد مراكز أبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات الجديدة	1	(4) المصدر: وزارة التعليم العالي	غير متوافر	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية / وزارة التعليم العالي
حجم مخصصات البحث والإبداع والتطوير السنوي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	0.3 % من الناتج المحلي الإجمالي	غير متوافر	غير متوافر	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية / وزارة المالية / وزارة التجارة والصناعة / وزارة المالية
عدد براءات الاختراعات في الاتصالات وتقنية المعلومات	400	(28) المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (14) المصدر: مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع	غير متوافر	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية / وزارة التعليم العالي / مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع

مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2009م	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2010م	الجهة المزودة بالقيم
عدد شركات ومؤسسات صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات الجديدة التي تعتمد على الإبداع والابتكار	6 - شركات كبيرة 50 - شركة متوسطة أو صغيرة	غير متوافر	غير متوافر	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية / وزارة التعليم العالي / وزارة التجارة والصناعة
نسبة المحتوى الإلكتروني التفاعلي في المناهج التعليمية	30 %	غير متوافر	غير متوافر	وزارة التربية والتعليم / وزارة التعليم العالي / المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
عدد البوابات التعليمية	بوابة لكل مرحلة دراسية من مراحل التعليم	غير متوافر	غير متوافر	وزارة التربية والتعليم
الاعتماد على الإنترنت في العملية التعليمية	<ul style="list-style-type: none"> • موقع إنترنت لكل جهة تعليمية ومدرسة، يحتوي على صفحات نسجية لمقررات الدراسية • بريد إلكتروني لجميع الطلاب 	غير متوافر	مشروع الإدارة التربوية الإلكترونية، تم تنفيذ ما يقارب 10 % من المشروع حتى تاريخه. (وزارة التربية والتعليم) يوجد موقع لكل وحدة تدريبية ويريد لكل متدرب (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)	وزارة التربية والتعليم / وزارة التعليم العالي / المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
مقررات الحاسب والإنترنت	كافة مراحل التعليم العام	في المرحلة الثانوية فقط	تم تعميم المقررات بنسبة 100 % لكافة المراحل المتوسطة والثانوية	وزارة التربية والتعليم
مقررات الحاسب والإنترنت	جميع الطلاب في الجامعات	100 % للمرحلة الجامعية	100 % للمرحلة الجامعية	وزارة التعليم العالي / المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
عدد منسوبي التعليم القادرين على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات	200 ألف	غير متوافر	100 % (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)	وزارة التربية والتعليم / وزارة التعليم العالي / المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات والربط بالإنترنت في المدارس	جميع المدارس	غير متوافر	غير متوافر	وزارة التربية والتعليم
نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات والربط بالإنترنت في الكليات والجامعات	جميع الجامعات والكليات	غير متوافر	90 % وزارة التربية والتعليم 100 % (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)	وزارة التعليم العالي / المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

7 - 3) البنية التحتية

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2009م	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2010م	الجهة المزودة بالقيم
انتشار خطوط الهاتف الثابت	25 خطًا لكل 100 من السكان	16.3 %	15 خطًا لكل 100 من السكان	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
انتشار خطوط الهاتف المتنقل	80 خطًا لكل 100 من السكان	175 %	186 خطًا لكل 100 من السكان	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
انتشار خطوط تراسل البيانات السريعة	500 ألف (2 خطان لكل 100 من السكان)	2.75 (مليون خط) 10.8 % (نسبة الانتشار لكل 100 من السكان)	غير متوافر	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
عدد شركات خدمات تراسل البيانات	10	6	غير متوافر	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
عدد شركات الهاتف المتنقل	3	3	3	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
انتشار الحاسبات الشخصية *	30 - حاسب كل 100 من السكان - حاسب لكل 15 طالبًا - حاسب متصل بالإنترنت لكل طالبًا في المرحلة المتوسطة وما بعدها - حاسب لكل 4 أطباء	51 %	55 % ** - حاسب لكل 36 طالبًا	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
انتشار الإنترنت *	30 مستخدمًا لكل 100 من السكان	38.3 %	41 %	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
عدد مواقع الإنترنت السعودية	30 ألف	15000	غير متوافر	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
عدد الخوادم الآمنة لكل مليون من السكان	10	غير متوافر	غير متوافر	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
عدد مواصفات الاتصالات وتقنية المعلومات	1000 مواصفة جديدة	(المصدر: الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة) (328)	غير متوافر	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات / الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة

*

- تقديرات عدد الحاسبات الشخصية وعدد مستخدمي الإنترنت مبنية على دراسات السوق ومعلومات أخرى.

- تقديرات عدد الحاسبات الشخصية على أساس (85% of 15 to 60 year olds)

** نسبة الانتشار بالنسبة للمساكن

مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

7 - 4 الفجوة الرقمية

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسة الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2009م	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2010م	الجهة المزودة بالقيم
عدد المواطنين المدربين مجاناً على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات	200 ألف مواطن مجاناً	(2.747) (المصدر: صندوق الموارد البشرية)	غير متوافر	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات / صندوق الموارد البشرية
عدد قوافل الحاسب والإنترنت	200 قافلة	سوف يبدأ انطلاق القوافل مطلع عام 1432 / 1433 هـ (2011م)		وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

7 - 5 الثقافة العربية والإسلامية

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسة الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2009م	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2010م	الجهة المزودة بالقيم
حجم رقمنة التراث العربي والإسلامي	مليوناً صفحة	غير متوافر	غير متوافر	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (مبادرة الملك عبدالله للمحتوى الرقمي)
عدد المنتجات الترفيهية الإلكترونية	3 - منتجات عالية التنفيذ 40 - منتجاً سريع التطوير	غير متوافر	غير متوافر	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (بادر) / مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع

7 - 6) تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2009م	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2010م	الجهة المزودة بالقيم
نسبة التوظيف في الاتصالات وتقنية المعلومات	3 % للمجموع الكلي	0.62 % ذكور 0.02 % إناث (المصدر/ وزارة الخدمة المدنية)	غير متوافر	وزارة الخدمة المدنية / وزارة العمل
عدد طلاب البكالوريوس في الاتصالات وتقنية المعلومات *	5 % من إجمالي الجامعات والكليات، أي أكثر من 25.000 طالب	5024	الحكومي (22468) الأهلية (7604) الدارسين في الخارج (2937) المجموع (33009) المصدر: وزارة التعليم العالي لمزيد من التفاصيل أنظر ملحق (هـ) (401) (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)	وزارة التعليم العالي / المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
عدد خريجي الجامعات المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات *	20.000 خريج بمعدل 4.000 خريج سنوياً	2362	(3302) (المصدر: وزارة التعليم العالي) لمزيد من التفاصيل أنظر ملحق (هـ) (4405) (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)	وزارة التعليم العالي / المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
عدد وظائف المعيدون الجديدة في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات *	400	131	لا يوجد معيدون حيث تم تطبيق كادر جديد للمؤسسة (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)	وزارة التعليم العالي / المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني / وزارة الخدمة المدنية
عدد خريجي الثانوية المعاد تأهيلهم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	10 آلاف من خريجي الثانوية	(237) (المصدر: صندوق الموارد البشرية) (103) (المصدر: معهد الإدارة العامة) (7793) (المصدر/ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)	8356 (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني / صندوق الموارد البشرية / معهد الإدارة
عدد خريجي الجامعة المعاد تأهيلهم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	6 آلاف من خريجي الجامعة	(445) (المصدر/ صندوق الموارد البشرية)	غير متوافر	/ صندوق الموارد البشرية / معهد الإدارة

مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2009م	القيمة / النسبة في نهاية السنة الثانية من الخطة 2010م	الجهة المزودة بالقيم
عدد موظفي الدولة المدربين على الاتصالات وتقنية المعلومات	200 ألف موظف	(24.028) (المصدر: مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية) (16.692) (المصدر/ معهد الإدارة العامة) (3.000) (المصدر/ يسر	10.081 (المصدر/ برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية) (33.868) (المصدر: مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية)	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية / وزارة الخدمة المدنية / معهد الإدارة / مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية

* مصدر القيم لعام 2009م من الجامعات التالية: جامعة القصيم، جامعة الباحة، جامعة الجوف، وجامعة تبوك.

7-7) المؤشرات التفصيلية الشاملة لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، والتقدم في تنفيذ الخطة

تضمنت الخطة عدداً من المؤشرات لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، وذلك من أجل تقديم صورة أكثر وضوحاً عن سير الخطة من خلال مخرجات ونتائج وإنجازات مشاريع الخطة. ولقد روعي في هذه المؤشرات الظروف الخاصة بالملكة، وتنوع واختلاف مستويات وإمكانات الجهات المنفذة للمشاريع. وتغطي هذه المؤشرات المجالات الرئيسية للخطة، وكانت هناك حاجة لمزيد من المؤشرات لتغطي بالإضافة إلى المؤشرات الواردة في الخطة والمتعلقة بقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، مؤشرات تقيس سير المشاريع ومخرجاتها ونسبة المتحقق من الأهداف المحددة والعامّة.

وبناءً على ما ورد في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات والمتضمن أن تقوم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمراجعة مؤشرات التحول بالإضافة والتعديل عليها، وبناءً على التطورات المتسارعة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فلقد ارتأت الوزارة توسيع نطاق هذه المؤشرات وتغطيتها لتشمل مزيداً من المحاور وتكون أكثر شمولية في تغطيتها لجميع الجوانب ذات العلاقة بمجالات الاتصالات وتقنية المعلومات؛ لذلك حرصت الوزارة على مؤشرات تفصيلية للحصول على مزيد من القيم والإحصاءات ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات للتعرف على انعكاس الخطة ومشاريعها على التطورات والمنتغيرات في هذا المجال. وتم إعداد المئات من المؤشرات ضمن محاور مختلفة للإسهام في قياس سير المشاريع ومخرجاتها، ونسبة المتحقق من الأهداف العامة والأهداف المحددة، وبالتالي التوصل إلى تصور لمعرفة مدى تقدم المملكة نحو الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات. وتم إرسال هذه المؤشرات لأكثر من ثلاثين جهة حكومية كل فيما يخصه، لأخذ مرئياتهم حيال هذه المؤشرات واقتراح المناسب وتزويد الوزارة بقيم هذه المؤشرات. وستساعد النتائج في قياس مخرجات المشاريع ومعرفة مواطن القوة والضعف، وتحديد الصعوبات والمعوقات، والعمل على تعزيز مواطن القوة، والسعي

إلى تجاوز الصعوبات والمعوقات. كما ستصب قيم هذه المؤشرات في بناء أسس صلبة تساعد في رسم الخطة الخمسية القادمة. وسيتم لاحقاً وضع الأوزان المناسبة لهذه المؤشرات بناءً على أهمية قيم المؤشر في الخطة، وأهمية الهدف العام والمحدد الذي يرتبط به المشروع. ونظراً لعدم توافر القيم في الوقت الحاضر، فسيتم بمشيئة الله إدراج ما يصلنا من قيم وإحصاءات من الجهات في التقارير القادمة، ولقد بلغ عدد هذه المؤشرات قرابة (400) مؤشر، ونظراً لكبر حجم هذه المؤشرات فيمكن الاطلاع عليها من خلال موقع الوزارة. وفيما يلي نموذج لبعض المؤشرات الخاصة بوزارة التعليم العالي، متضمنة المؤشرات وشرح لكل مؤشر، والجهة المعنية بتقديم القيم، وكيفية القياس، ووحدة القياس، بالإضافة إلى شرح لبعض المصطلحات الواردة في المؤشرات.

نموذج من مؤشرات وزارة التعليم العالي

الحدائق التقنية:

يقصد بالحدائق: الحدائق التقنية (أو العلمية) - منطقة ذات بيئة مناسبة تشمل حاضنات، وجامعات، وكليات، وشركات مهتمة في مجالات تقنية.

الحاضنات:

يقصد بالحاضنات: الحاضنة؛ منشأة لاحتضان الأفكار الإبداعية وتطويرها؛ لتصبح اختراعات ومنتجات ذات قيمة يمكن تسويقها، من خلال تقديم خدمات فنية ولوجستية وإدارية ومالية لأصحاب هذه الأفكار. وفي الغالب يستمر هذا الاحتضان لمدة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات. وتعتبر الحاضنات أداة فاعلة لتوليد الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1) مؤشرات الحدائق التقنية والحاضنات

م	المؤشر المقترح	قيم القياس (سنوي / تراكمي)	شرح للمؤشر	وحدة القياس	القيمة التقديرية
1	عدد الحدائق لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر إلى تعريف عدد الحدائق لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد	
2	عدد الحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر إلى تعريف عدد الحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد	

مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

م	المؤشر المقترح	قيم القياس (سنوي / تراكمي)	شرح للمؤشر	وحدة القياس	القيمة التقديرية
3	عدد الابتكارات والاختراعات السنوية المنتجة من خلال حدائق وحاضنات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة عدد الابتكارات والاختراعات السنوية المنتجة من خلال حدائق وحاضنات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد	
4	عدد ابتكارات واختراعات حدائق وحاضنات الاتصالات وتقنية المعلومات التي تم تحويلها لمنتجات صناعية تجارية.	سنوي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة عدد ابتكارات واختراعات حدائق وحاضنات الاتصالات وتقنية المعلومات التي تم تحويلها لمنتجات صناعية تجارية.	عدد	
5	عدد العاملين في حدائق وحاضنات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة عدد العاملين في حدائق وحاضنات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد	مواطنون
					غير مواطنين

(2) مؤشرات مراكز الأبحاث

م	المؤشر المقترح	قيم القياس (سنوي / تراكمي)	شرح للمؤشر	وحدة القياس	القيمة التقديرية
1	عدد مراكز الأبحاث في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	تراكمي	يهدف هذا المؤشر عدد مراكز الأبحاث في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	عدد	
2	عدد الأبحاث في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	سنوي / تراكمي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة عدد الأبحاث السنوية والعدد الكلي من بداية عام 2008م للأبحاث في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	عدد	2008م
					2009م
3	حجم المبالغ السنوية المصروفة على المشاريع البحثية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	سنوي / تراكمي	يهدف هذا المؤشر لمعرفة حجم المبالغ السنوية والكلية من بداية عام 2008م المصروفة على المشاريع البحثية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	عدد	2008م
					2009م

مؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة



8

8 مؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة

- 8 - 1 مؤشرات الهاتف الثابت
- 8 - 2 مؤشرات الهاتف المتنقل
- 8 - 3 مؤشرات الإنترنت
- 8 - 4 مؤشرات النطاق العريض
- 8 - 5 مؤشرات الحاسبات الشخصية

8 مؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة

سوف يتم في هذا الفصل تقديم معلومات إحصائية عن تطور الخدمات الأساسية للبنية التحتية للمملكة، وتطور مستوى الخدمات خلال الخمس سنوات الماضية



فقد ساهمت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات في فتح السوق وتقديم الخدمات عن طريق القطاع الخاص، وتقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتنظيم السوق ومنح التراخيص المناسبة. والجدول التالي والرسوم البيانية التالية تقدم تصور لتطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة للفترة من العام 1427/ 1426هـ (2006م) حتى العام 1432/ 1431هـ (2010م)، وتغطي الخطوط العاملة للاتصالات الثابتة، وعدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة، وعدد مستخدمي الإنترنت، وعدد اشتراكات النطاق العريض، وعدد الحاسبات الشخصية، ونسب انتشار هذه الخدمات لكل مئة من السكان.

المؤشر	1427 / 1426هـ (2006م)	1428 / 1427هـ (2007م)	1429 / 1428هـ (2008م)	1430 / 1431هـ (2009م)	1432 / 1431هـ (2010م)
الخطوط العاملة للاتصالات الثابتة	3.951.000	3.996.000	4.123.000	4.171.000	4.161.000
عدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة	19.663.000	28.382.000	35.962.000	44.800.000	51.600.000
عدد مستخدمي الإنترنت *	4.800.000	7.600.000	9.300.000	10.300.000	11.400.000
عدد اشتراكات النطاق العريض	218.000	683.000	1.331.000	2.754.000	4.400.000
عدد الحاسبات الشخصية *	7.000.000	10.500.000	12.260.000	13.100.000	13.700.000 **
نسبة انتشار الاتصالات الثابتة (خط عامل لكل 100 نسمة)	16.2	15.9	15.8	15.5	15
نسبة انتشار الاتصالات المتنقلة (اشترك لكل 100 نسمة)	81	113	138	167	186
نسبة انتشار الإنترنت (عدد المستخدمين لكل 100 نسمة)	19.7	30.2	35.7	38.3	41
نسبة انتشار النطاق العريض (عدد اشتراكات لكل 100 نسمة)	0.89	2.71	5.12	10.8	16
نسبة انتشار الحاسبات الشخصية (حاسب لكل 100 نسمة)	29.3	43	49	51	55 ***

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

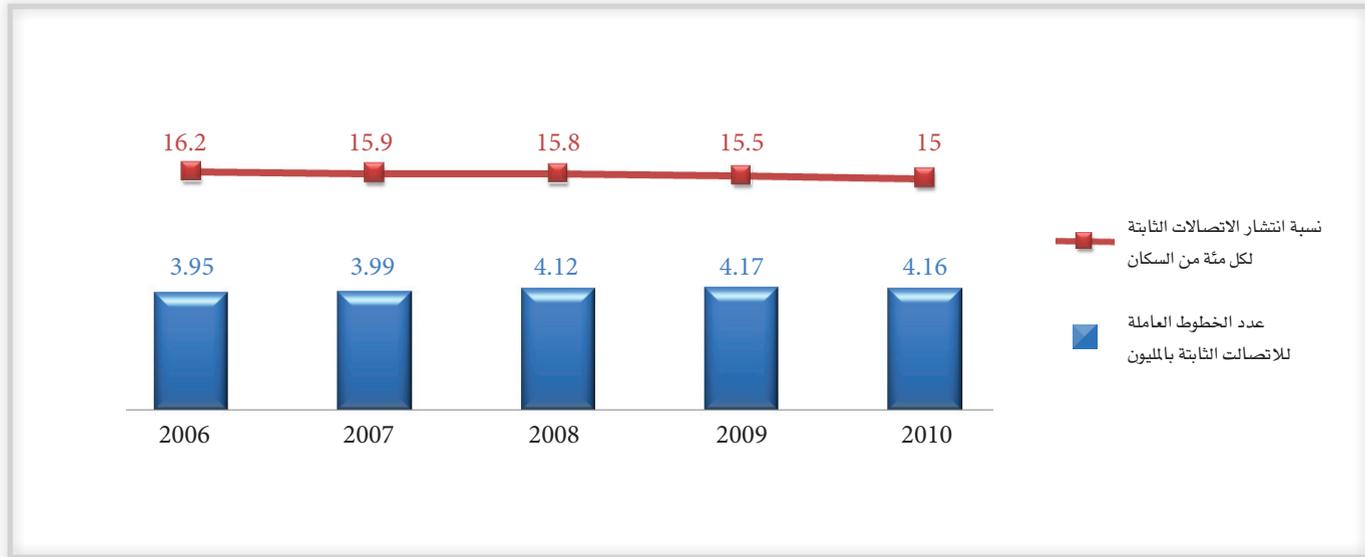
* تقديرات عدد الحاسبات الشخصية وعدد مستخدمي الإنترنت مبنية على دراسات السوق ومعلومات أخرى.

** تقديرات عدد الحاسبات الشخصية على أساس (85% of 15 to 60 year olds)

*** نسبة الانتشار بالنسبة للمساكن

8 - 1 مؤشرات الهاتف الثابت

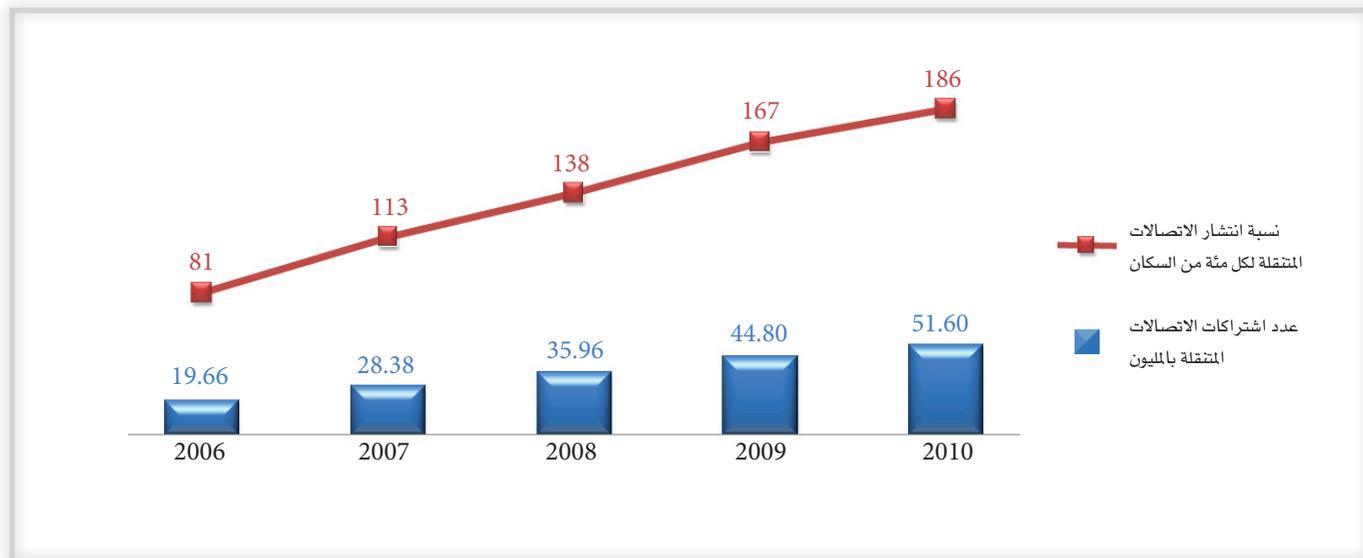
وصل عدد الخطوط العاملة في نهاية العام المالي 1431/ 1432هـ (2010م) قرابة 4.16 مليون خط، ونسبة انتشار حوالي 13% لعدد السكان. وهناك ثبات في عدد خطوط الهاتف الثابت، حيث كان عدد الخطوط في عام 2006م (3.95) مليون خط، مع ارتفاع قليل في عام 2010م، حيث أصبحت (4.16) مليون خط. كما نقص عدد الخطوط بما يقارب عشرة آلاف خط (10.000) عن عام 2009م. كما كان هناك تدني طفيف في نسبة انتشار خدمة الهاتف الثابت خلال الخمس سنوات الماضية بالنسبة لعدد السكان، ويعود أسباب ثبات النمو في عدد خطوط الهاتف الثابت أو تدنيه بشكل طفيف، إلى سرعة انتشار خدمات الاتصالات المتنقلة وسهولة الاشتراك فيها، وانخفاض أسعارها. ويعتبر ثبات نمو أو انخفاض أعداد الهاتف الثابت ظاهرة عالمية. والشكل (14) يوضح عدد الهواتف الثابتة العاملة، ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.



الشكل (14): مؤشرات تطور عدد الخطوط العاملة للاتصالات الثابتة بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان خلال الفترة من العام 1426/ 1427هـ (2006م) حتى عام 1431/ 1432هـ (2010م)

8 - 2) مؤشرات الهاتف المتنقل

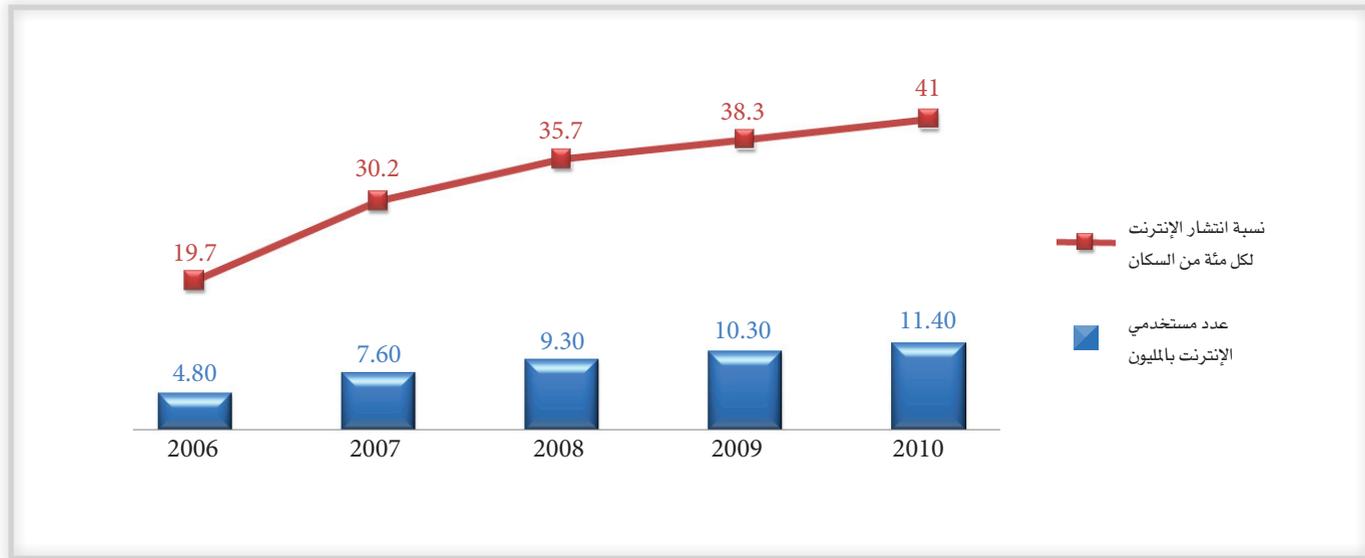
وصل عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة إلى حوالي 51.6 مليون مشترك بنهاية العام المالي 1431/ 1432هـ (2010م). ولقد ارتفعت نسبة انتشار اشتراكات الهاتف المتنقل لكل مئة من السكان خلال هذه الفترة، إلى ما يزيد على الضعف (186%) مقارنة بـ (83%) في العام 1426/ 1427هـ (2006م). ما يعكس انتشار هذه الخدمة والتطورات التي شهدتها الاتصالات المتنقلة بالمملكة خلال السنوات القليلة الماضية. وتشمل هذه النسبة اشتراكات البطاقات مسبقة الدفع. وتعزى هذه الارتفاعات الكبيرة خلال السنوات الماضية إلى فتح باب المنافسة في سوق الاتصالات المتنقلة وتطور التقنيات في هذا القطاع وتنوع خدماتها وانخفاض أسعارها. والشكل (15) يوضح عدد اشتراكات الهواتف المتنقلة ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.



الشكل (15): مؤشرات تطور عدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان خلال الفترة من العام 1426/ 1427هـ (2006م) حتى عام 1431/ 1432هـ (2010م)

8 - 3 مؤشرات الإنترنت

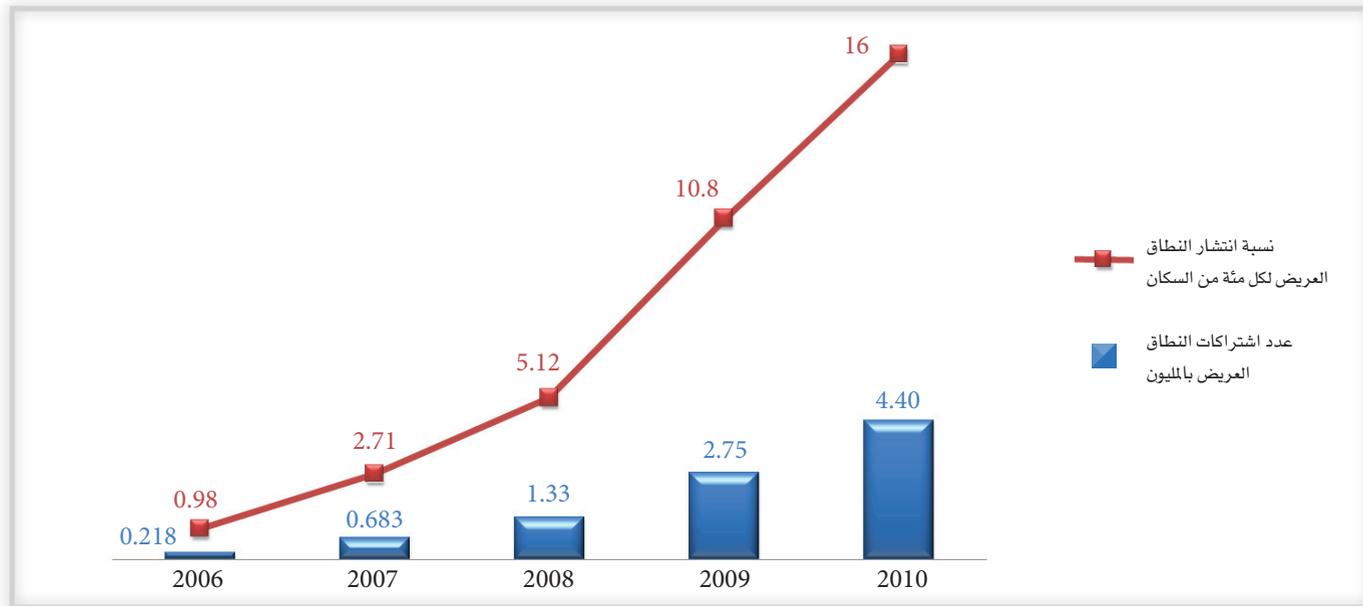
ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة بمعدلات عالية خلال السنوات الخمس الماضية، فقد كان عدد المستخدمين لا يتجاوز خمسة ملايين مستخدم عام 2006م، وأصبح في نهاية عام 2010م (11.4) مليون مستخدم. ونسبة انتشار حوالي (41%) في نهاية عام 2010م مقارنة بحوالي (19.7%) في عام 2006م. والشكل (16) يوضح عدد مستخدمي الإنترنت ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.



الشكل (16): مؤشرات تطور عدد مستخدمي الإنترنت بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان خلال الفترة من العام 1426/ 1427هـ (2006م) حتى عام 1431/ 1432هـ (2010م)

8 - 4 مؤشرات النطاق العريض

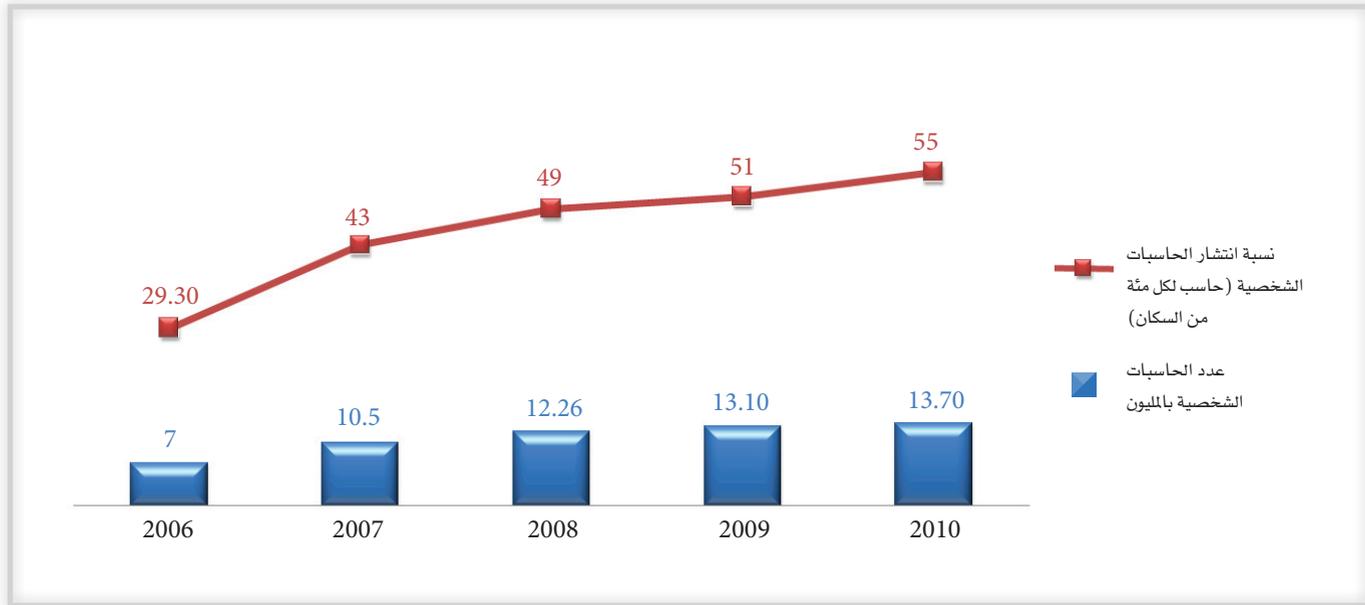
أما فيما يتعلق بخدمة الإنترنت (النطاق العريض)، فلقد كان هناك نمو مطرد خلال السنوات الثلاث الماضية، فقد كان للتطورات المتسارعة في تقنيات الاتصالات المتنقلة دور بارز في نمو عدد اشتراكات النطاق العريض، وبلغ عدد الاشتراكات في نهاية العام المالي 1431 / 1432 هـ (2010م)، 4.4 مليون اشتراك، وبنسبة نمو بلغت قرابة 100 % خلال عام واحد (مقارنة بالعام الماضي نهاية عام 2009م)، وبلغت نسبة الانتشار لعدد السكان قرابة 16.1 %، قافزة من أقل من 1 % في عام (2006م). ومن المتوقع أن يستمر النمو في عدد اشتراكات النطاق العريض، وبخاصة مع فتح المنافسة في مجال الاتصالات الثابتة وتطور التقنية وتدني الأسعار. والشكل (17) يوضح عدد مشتركى النطاق العريض، ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.



الشكل (17): مؤشرات تطور عدد اشتراكات النطاق العريض بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان خلال الفترة من العام 1426 / 1427 هـ (2006م) حتى عام 1431 / 1432 هـ (2010م)

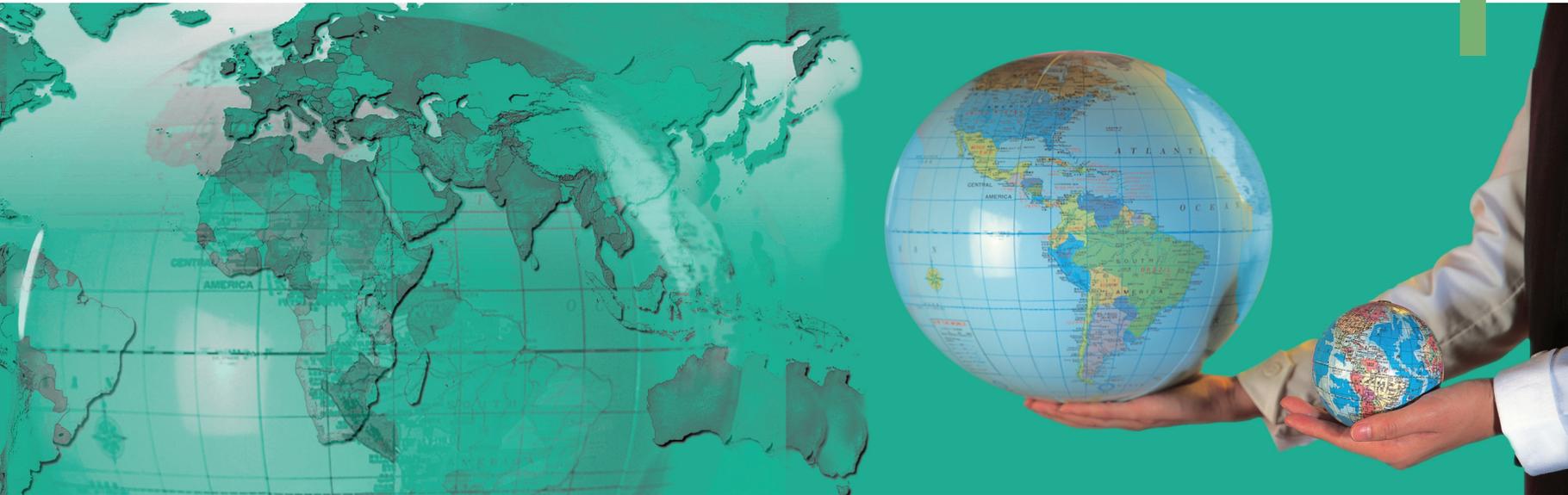
8 - 5 مؤشرات الحاسبات الشخصية

قفزت أعداد الحاسبات الشخصية من (7 ملايين جهاز في عام 1426 / 1427هـ (2006م) إلى (13.70 مليون جهاز في نهاية عام 1431 / 1432هـ (2010م). وهذا مؤشر رئيس لقياس مؤشرات انتشار استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات وزيادة استخدام الإنترنت. والشكل (18) يوضح عدد الحاسبات الشخصية في المملكة ونسبة الانتشار.



الشكل (18): مؤشرات تطور عدد الحاسبات الشخصية بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان خلال الفترة من العام 1426 / 1427هـ (2006م) حتى عام 1431 / 1432هـ (2010م)

المقارنة الدولية



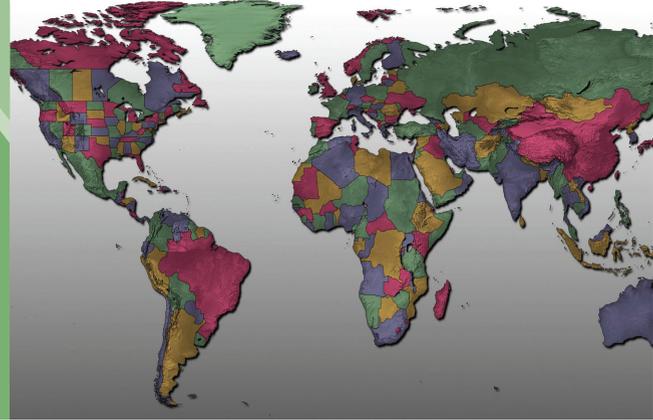
9

9) المقارنة الدولية

- 9 - 1) المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)
- 9 - 2) مقارنة المملكة مع بعض الدول

9) المقارنة الدولية

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مقارنة المملكة ببعض الدول المختارة فيما يتعلق بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات؛ للخروج بصورة واضحة عن واقع المملكة دولياً، والسعي لتقوية مراكزها المتقدمة وتعزيزها، وبذل جهود مضاعفة للرقى بمستوياتها الضعيفة، واختيار مؤشرات ملائمة متفق عليها دولياً للخروج بتقييم عادل ومقارنة منصفة لجميع الدول.



الاتصالات وتقنية المعلومات. ومن الوسائل المتبعة واقع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول، المقارنة مع الدول الأخرى. وكلما احتلت أي دولة مركزاً متقدماً بين الدول، فإن ذلك يقدم صورة جلية لمكانة هذه الدولة وتقدمها في هذا المجال. وبطبيعة الحال سوف يمكنها، ومن مركز قوى، من جلب الاستثمارات والأعمال. ومن أجل مقارنة المملكة مع الدول الأخرى، يجب تحديد مؤشرات مناسبة، تستند على مؤشرات دولية متفق عليها وتناسب مع وضع المملكة كدولة ضمن مصاف الدول حديثة النمو.

وقبل الشروع في تقديم معلومات عن واقع المملكة الدولي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فمن المهم استعراض التوجهات الدولية في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات. فلقد جمعت القمة العالمية لمجتمع

تكتسب الإحصاءات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لأغراض المقارنة اهتماماً كبيراً نظراً لدورها الفاعل في رسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بنمو الاتصالات وتقنية المعلومات، وفي مراقبة وتقييم أثرها في التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتعدّ بيانات مجتمع المعلومات القابلة للمقارنة دولياً محدودة جداً، وبشكل خاص في البلدان النامية، مما يتطلب بذل الجهد والاهتمام لتوفيرها.

ومن الطبيعي فإن المقارنة الدولية بين الدول في المجالات سريعة التطور وبخاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، توجد جواً من المنافسة ينعكس إيجابياً على مستوى الخدمات والأنشطة المقدمة. ويسعى كثير من الدول جاهداً ليحتل مكانة عالية بين مصاف الدول في مجال

المقارنة الدولية

(9) التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت.

(10) تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أماكن قريبة.

ويوافق عام (2010 م) نقطة المنتصف بين مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2005 م) والموعد النهائي لتحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2015 م)، والذي يتوافق مع التاريخ المستهدف لبلوغ الأهداف الإنمائية الألفية. ولقد صدر تقرير عن حالة الاتصالات وتقنية المعلومات استجابة لجدول أعمال المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام (2010 م)، والذي عقد في حيدر أباد في الهند في 24/ 5/ 2010م. ويهدف التقرير في تزويد صانعي السياسات ومتخذي القرارات بتقييم شامل لما تم إنجازه حتى عام (2010 م) في تحقيق أهداف القمة. وبناء على مخرجات النتائج التي تم الوقوف عليها، يتم تقديم المقترحات بشأن أنواع تدابير السياسات المطلوبة لبلوغ تلك الأهداف. كما يسلط التقرير الضوء على ضرورة الرصد الرسمي للتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف القمة. إذ لا توجد في الوقت الراهن مؤشرات متفق عليها لقياس مدى تحقيق الأهداف، بحيث يمكن أن تستعين بها الدول لأغراض الرصد والمتابعة.

ومن هذا المنطلق فقد قامت الوزارة بإجراء العديد من المسوحات، والاطلاع على العديد من الإحصاءات الدولية، ومراجعة مؤشرات المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة الإحصاءات الأوروبية، ومنظمات الأمم المتحدة مثل معهد الإحصاء لليونسكو واللجان الإقليمية؛

المعلومات، التي عقدت في جنيف (2003م) وفي تونس (2005م) الحكومات والمجتمعات المدنية وقطاع الأعمال لصياغة التزامات وإجراءات من الحكومات الرامية لتشجيع التحول إلى مجتمع المعلومات مجتمع المعلومات وتسخير الاتصالات وتقنية المعلومات لأغراض التنمية. حُددت عشرة أهداف إلى جانب العديد من التوصيات، وتم البدء في تنفيذها منذ قمة تونس (2005م)، والأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام (2015م) هي:

- 1) توصيل القرى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية.
- 2) توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 3) توصيل المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 4) توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد والأرشفات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 5) توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 6) توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعناوين البريد الإلكتروني.
- 7) تعديل جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية.
- 8) تأمين نفاذ جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية.

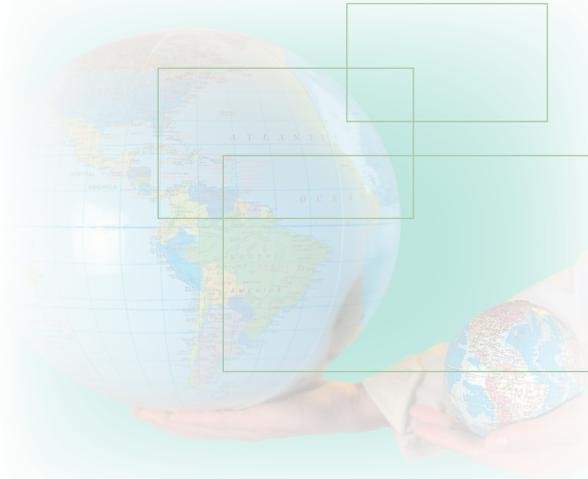
- تبادل الخبرات بين الدول ونقل التجارب المتميزة والسعي لتبنيها.
- من خلال المقارنة السنوية يمكن تعرّف التحسن أو التباطؤ في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والسعي لوضع الاستراتيجيات والخطط والتصورات المناسبة لتحسن وضع المملكة.
- سوف تساعد قيم المؤشرات على مدى نجاح الخطة للاتصالات وتقنية المعلومات في تحقيق أهدافها.
- سوف تساعد قيم المؤشرات على قياس مدى تطور الخطة للاتصالات وتقنية المعلومات من خلال القيم المحققة ومدى التقدم نحو الرؤية المستقبلية ومدى التحسن مقارنة بالدول الأخرى.
- مراجعة المشاريع وانعكاس المتحقق على نتائج المقارنة الدولية من أجل دعم المشاريع ذات المسار الضعيف مقارنة بالدول الأخرى.
- اقتراح مشاريع جديدة أو تعديل المشاريع القائمة بما يتوافق مع مخرجات المقارنة الدولية.
- الاستفادة من مخرجات المقارنة الدولية المتراكمة لوضع الخطط المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات.

وذلك من أجل التعرف على المؤشرات العالمية المعتمدة لقياس مدى تقدم الدول في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، واختيار المناسب منها للمملكة.

ومن خلال ما تم جمعه من معلومات، فلقد كانت هناك جهود لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول النامية، وتوضيح حجم الفجوة الرقمية والسعي لتقليصها. وعلى ضوء ذلك برزت الحاجة لوضع مؤشرات مناسبة لتقييم حجم الفجوة الرقمية بشكل دوري، وتتبع التقدم العالمي في استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ونظراً للوضع الحالي للمملكة، فإن هدف القيام ببعض المقارنات مع الدول الأخرى سواء أكانت عربية أم إقليمية أم عالمية، هو الاستفادة من هذه المؤشرات ما أمكن ذلك، وبحسب توافر المعلومات الإحصائية ضمن قوائم المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات. ومن ضمن ما تهدف إليه المقارنة الدولية للمملكة ما يلي:

- التعرف على واقع المملكة عربياً وإقليمياً وعالمياً.
- إيجاد جو من التنافس الذاتي مع الدول من أجل تحفيز الجهات ذات العلاقة بالخطة للسعي والمبادرة إلى تنفيذ المشاريع الموكلة إليها في الخطة لتحقيق أهدافها.
- تحديد مواطن القوة والضعف لتعزيز مواطن القوة والسعي لدعم مواطن الضعف.
- دراسة تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بمواطن الضعف لدينا لاقتباس أنجح التجارب وتبنيها.



المقارنة الدولية

وتضم الشراكة المنظمات واللجان التالية:

- لجان إقليمية للأمم المتحدة وهي:
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (وتعدُّ المملكة عضواً فيها)
- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
- معهد اليونسكو للإحصاء.
- البنك الدولي.
- الاتحاد الدولي للاتصالات.
- وكالة الإحصاء الأوروبية.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي.

وكان الهدف الرئيس للشراكة الدولية هو تحديد مجموعة من المؤشرات المتفق عليها لقياس مدى تقدم الدول فيما يتعلق بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل التنمية، وردم فجوة البيانات الإحصائية في هذا المجال، ووضع مجموعة معايير إحصائية موحدة على المستوى العالمي. لهذا السبب، عملت الشراكة على تطوير قائمة أساسية لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات يمكن جمعها من قبل الدول لتخدم كأساس لإحصاءات عن مجتمع المعلومات المحلي قابلة للمقارنة دولياً. وقد نجحت الشراكة العالمية في تحقيق خطوات متقدمة في بلورة عدد من المؤشرات العالمية والإقليمية وجعلها نواة للمؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات. وقد ضمت هذه اللائحة 42 مؤشراً وزعت إلى أربع فئات، كما سيتم توضيح ذلك لاحقاً.

مع ملاحظة أن الهدف الرئيس من هذه المؤشرات هو مساعدة الدول

9 - 1) المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)

بناءً على الجهود الكبيرة المبذولة في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، كان لا بد من تحديد مؤشرات لقياس مختلف الجوانب المتعلقة بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات من حيث الإنتاج والاقتناء والاستخدام، للخروج برؤية واضحة عن مستوى الخدمات والأنشطة المقدمة. ومن أجل الوصول إلى مؤشرات قياس لا بد من توفير وجمع البيانات الإحصائية حول قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والاهتمام بالبيانات الأولية لعدد من المؤشرات.

وبلمحة تاريخية، ونظراً للازدواجية في اختيار مؤشرات المقارنة الدولية ولتشتت الجهود بين المنظمات الدولية والإقليمية في هذا الإطار، فلقد شعرت المنظمات والدول أهمية تبنى مؤشرات موحدة يتم الاتفاق عليها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات مع الأخذ في الاعتبار إمكانات وحاجات الدول النامية. ولتحقيق هذه الغاية تم في عام 2002 م تقييم دولي لحالة الإحصاءات لمجتمع المعلومات. وفي عام 2004 م أطلقت الشراكة الدولية للمقارنة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات رسمياً خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في البرازيل. وتهدف الشراكة إلى ما يلي:

- تطوير قائمة أساسية موحدة لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات من أجل المقارنة الدولية ووضع منهجيات لجمع هذه المؤشرات.
- المساعدة على بناء القدرات الإحصائية للبلدان النامية.
- إنشاء قاعدة معلومات دولية لمؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات وإتاحتها على الإنترنت.

ب. مؤشرات النفاذ والاستخدام للأفراد والمساكن

- ب.1 نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز راديو.
 - ب.2 نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز تلفزيون.
 - ب.3 نسبة المساكن التي يتوافر فيها هاتف ثابت.
 - ب.4 نسبة المساكن التي يتوافر فيها هاتف متنقل.
 - ب.5 نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز حاسب آلي.
 - ب.6 نسبة الأفراد الذين استخدموا الحاسب الآلي (في أي مكان) خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة.
 - ب.7 نسبة المساكن التي لها اتصال بالإنترنت.
 - ب.8 نسبة الأفراد الذين استخدموا الإنترنت (في أي مكان) خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة.
 - ب.9 توزيع استخدام الإنترنت للأفراد خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة.
 - ب.10 النشاطات المتعلقة بالإنترنت التي مارسها الفرد خلال الاثني عشر شهراً الماضية.
 - ب.11 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المتنقل.
 - ب.12 عدد مرات اتصال الفرد بالإنترنت خلال الاثني عشر شهراً الماضية (من أي مكان).
 - ب.13 نسبة المساكن التي تتوافر فيها الطاقة الكهربائية.
- ### ج. مؤشرات النفاذ والاستخدام لقطاع الأعمال.
- ج.1 نسبة الأعمال التي تستخدم الحاسبات.
 - ج.2 نسبة الموظفين الذين يستخدمون الحاسبات.
 - ج.3 نسبة قطاعات الأعمال التي تستخدم الإنترنت.

التي في مرحلة تطوير مسوحات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات أو التي في طور إضافة أسئلة للاتصالات وتقنية المعلومات للمسوحات الحالية؛ بغية الحصول على بيانات يمكن مقارنتها دولياً. وهذه القائمة كما تم الاتفاق عليها بين الدول ليست إجبارية وليست ملزمة بأي شكل من الأشكال، حيث إنه من الممكن استخدامها بشكل جزئي كما تقضي سياسات الدول، حسب توافر البيانات الإحصائية، وحسب الحاجة لهذه البيانات. مع ملاحظة أن الدول ليست على نفس المستوى من التطور ولا تملك أنظمة إحصائية متطورة بنفس المستوى. فبالنسبة للمؤشرات التي تحتاج الدول النامية أن تجمع بياناتها بشكل أكبر تلك الخاصة بالنفاذ واستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وفيما يلي قائمة بهذه المؤشرات:

أ. مؤشرات البنية التحتية والنفاذ:

- أ.1 نسبة خطوط الهاتف الثابت لكل مئة من السكان.
- أ.2 نسبة مشتركي خطوط الهاتف المتنقل لكل مئة من السكان.
- أ.3 نسبة أجهزة الحاسبات الشخصية لكل مئة من السكان.
- أ.4 نسبة مشتركي الإنترنت لكل مئة من السكان.
- أ.5 نسبة مشتركي خطوط الإنترنت عالية السرعة لكل مئة من السكان.
- أ.6 نصيب الفرد من التردد الشبكي الدولي الخاص بالإنترنت.
- أ.7 نسبة السكان المشمولين بخدمة الهاتف المتنقل.
- أ.8 قيمة اشتراك خدمة الإنترنت مقابل متوسط دخل الفرد.
- أ.9 قيمة مكالمات الهاتف المتنقل مقابل متوسط دخل الفرد.
- أ.10 نسبة الأماكن العامة التي توفر اتصالات مجانية بالإنترنت مقابل عدد السكان (بالمدن والقرى).

المقارنة الدولية

العالمية لمجتمع المعلومات، والذي عقد في بيروت عام 2003م؛ "أنه من الأصوب وضع مؤشرات خاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات لكي توضح بصورة واقعية احتياجات البلدان النامية وأداءها، وينبغي أن تراعي هذه المؤشرات الظروف الخاصة للبلدان النامية".

لذلك فقد قامت الوزارة بدراسة المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)، والسعي للاستفادة منها؛ لمقارنة المملكة بالدول الأخرى، ومعرفة موقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بين الدول.

ولقد تم اختيار مجموعة من الدول من أجل المقارنة الدولية، وذلك بناءً على العديد من العوامل، ومن أهمها:

- الوضع الاقتصادي (مستوى الدخل والنتائج المحلي).
- الموقع الجغرافي.
- الوضع التقني والصناعي.
- المستوى التعليمي.
- عدد السكان.

ومما لاشك فيه أن هذا الاختيار عبارة عن اجتهادات مبنية على العوامل المذكورة آنفاً، ولقد روعي وبقدر المستطاع اختيار الدول التي تقع ضمن مستويات المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وكذلك الدول الأكثر تطوراً ومن ثم الدول الصناعية. ولقد تم اختيار الدول التالية من أجل المقارنة الدولية. (مصر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، استراليا، ألمانيا، بريطانيا، كوريا، سنغافورة) كما تم إضافة المتوسط العالمي لتقييم بعض المؤشرات. ولقد تمت المقارنة بناءً على ما توافر من قيم لجميع هذه الدول. والرسوم البيانية التالية

ج.4 نسبة الموظفين الذين يستخدمون الإنترنت.

ج.5 نسبة المنشآت التي لديها مواقع إلكترونية.

ج.6 نسبة المنشآت ذات الاتصال بالإنترنت.

ج.7 نسبة قطاعات الأعمال التي تستقبل طلبات العملاء عبر الإنترنت.

ج.8 نسبة قطاعات الأعمال التي ترسل طلبات التوريد عبر الإنترنت.

ج.9 نسبة قطاعات الأعمال التي تتصل بالإنترنت وفقاً لسرعة الاتصال.

ج.10 نسبة قطاعات الأعمال التي يتوافر لديها شبكة اتصال محلية (LAN).

ج.11 نسبة قطاعات الأعمال التي توفر شبكة خارجية (Extranet).

ج.12 نسبة قطاعات الأعمال المستفيدة من الإنترنت وفقاً لطبيعة الاستخدام.

د. مؤشرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

د.1 نسبة العاملين في قطاع الاتصالات وتقنية والمعلومات إلى إجمالي العاملين.

د.2 القيمة المضافة في قطاع الاتصالات وتقنية والمعلومات (تحتسب كنسبة من إجمالي القيمة المضافة).

د.3 قيمة بضائع الاتصالات وتقنية والمعلومات المستوردة إلى إجمالي الواردات.

د.4 قيمة بضائع الاتصالات وتقنية والمعلومات المصدرة إلى إجمالي الصادرات.

9 - 2) مقارنة المملكة مع بعض الدول.

بناءً على ما ذكر في تقرير المؤتمر الإقليمي لمنطقة غربي آسيا، للقيمة

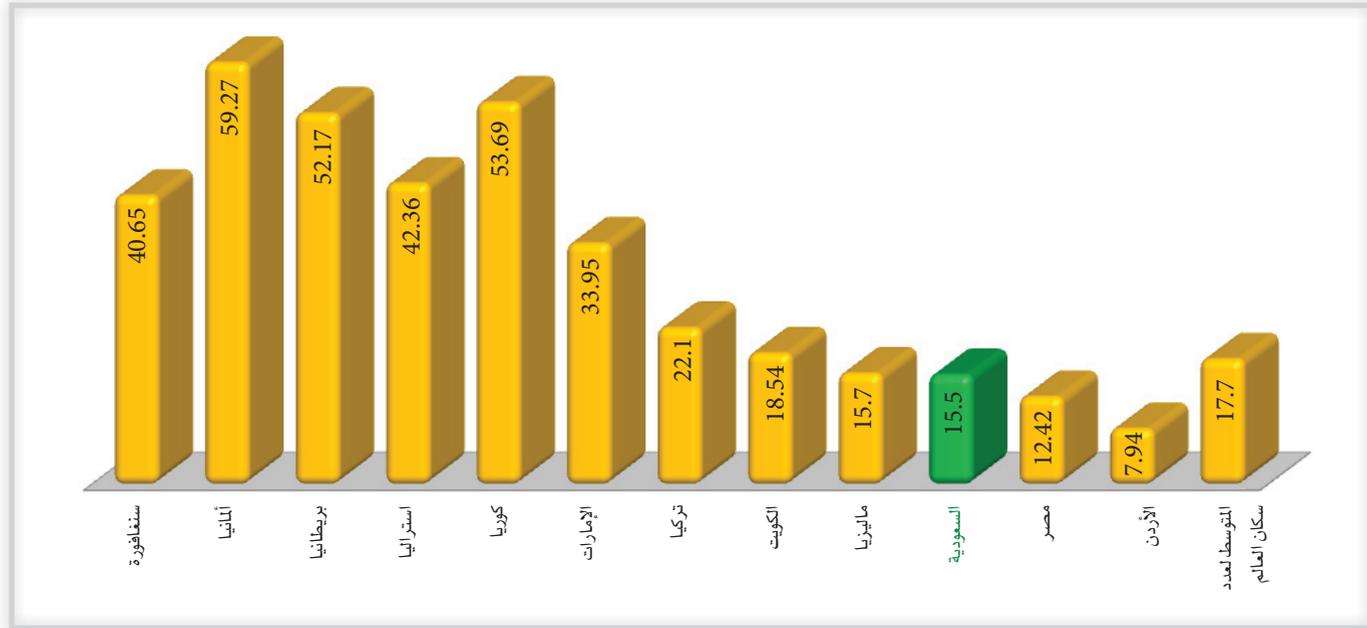
الدولي للاتصالات، وستتم الإشارة إلى هذه الحالات في مكانه. ونظراً لعدم توافر بيانات الدول الأخرى لعام 2010م فقد تم الاعتماد على أرقام 2009م. وللحصول على البيانات الإحصائية للمملكة لعام 2010م، يمكن الرجوع للفصل الخاص بمؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات. والمؤشرات الرئيسية للاتصالات وتقنية المعلومات التي ستمت تغطيتها وهي: الهاتف الثابت، والهاتف المتنقل، وعدد مستخدمي ومشاركي الإنترنت، وعدد اشتراكات النطاق العريض (الثابت والمتنقل).

تمثل المؤشرات الرئيسية للاتصالات وتقنية المعلومات وهي (الهاتف الثابت، والهاتف المتنقل، وعدد مستخدمي ومشاركي الإنترنت، والإنترنت عالي السرعة الثابت والمتنقل). وتقدم هذه الرسوم تصوراً لموقع المملكة بين هذه الدول. ولقد تم الحصول على هذه القيم من الاتحاد الدولي للاتصالات، أما فيما يتعلق بقييم المملكة ذات العلاقة بالمؤشرات الرئيسية للاتصالات وتقنية المعلومات فقد تم استقائها من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، إلا في بعض الحالات فقد تم الاعتماد على إحصاءات الاتحاد



9 - 2 - 1) المقارنة الدولية لمشاركي الهاتف الثابت

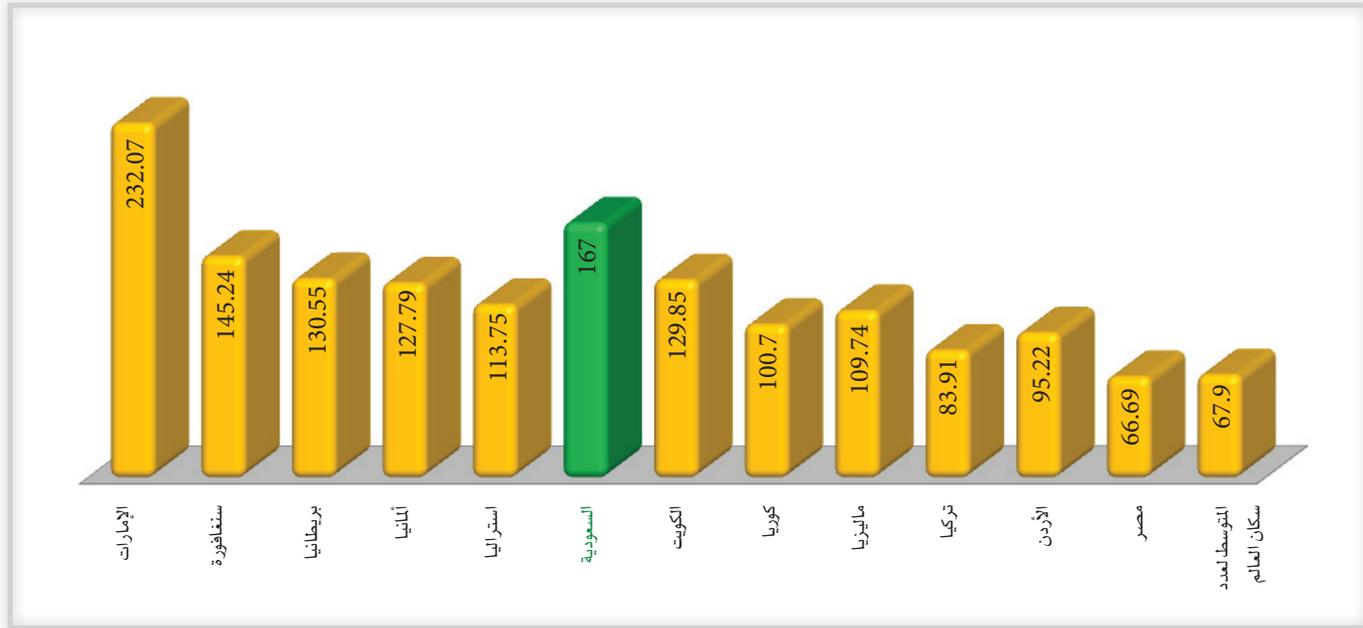
المعدلات العالمية تشهد ثبات في معدلات انتشار الهاتف الثابت، وذلك نظراً لانتشار خدمات الهاتف المتنقل وتدني أسعارها. وتعتبر هذه المعدلات في المملكة متوافقة مع المعدلات العالمية، مع أن هناك تدنياً في معدلات الانتشار في معظم دول العالم المتقدم، وبخاصة العالم الصناعي. والشكل (19) يوضح موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام 2009م فيما يتعلق بعدد مشاركي الهاتف الثابت.



الشكل (19): عدد خطوط الهاتف الثابت (خط لكل 100 من السكان) لعام 1430/ 1431هـ. (2009م)

9 - 2 - 2) المقارنة الدولية لمشاركي الهاتف المتنقل

تعتبر أعداد اشتراكات الهاتف المتنقل في المملكة من المعدلات العالية على مستوى العالم. حيث أن المتوسط العالمي لنسبة الانتشار يبلغ (66.9%) وفي الدول النامية (57%) وأعلى من متوسط الانتشار في الدول المتقدمة التي بلغت (114%). والشكل (20) يوضح موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام 2009م فيما يتعلق بعدد اشتراكات الهاتف المتنقل.



الشكل (20): عدد اشتراكات الهاتف المتنقل (اشترك لكل 100 من السكان) لعام 1431/ 1430هـ (2009م)

9 - 2 - 3 المقارنة الدولية لعدد مستخدمي الإنترنت

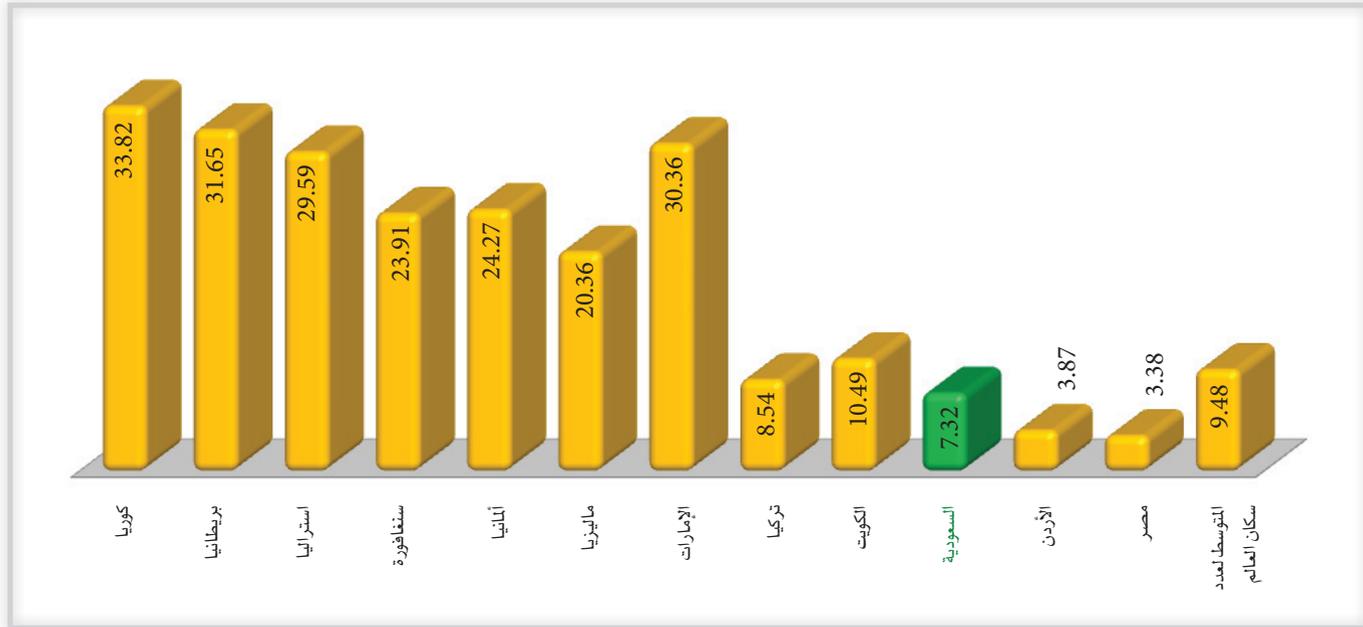
هناك نمو كبير في عدد مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم. وتطرق تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات والذي صدر في عام 2010م بعنوان "قياس مجتمع المعلومات" أن الارتقاعات في معدلات استخدام الإنترنت تعزى إلى انخفاض في أسعار خدمات الاتصالات وتقنيات المعلومات. والمتوسط العالمي لمستخدمي الإنترنت بلغ قرابة (27.1%) من سكان العالم، وبطبيعة الحال تتركز هذه النسبة العالية في الدول المتقدمة. حيث إن قرابة (80%) من سكان العالم النامي لا زالوا محرمين من خدمة الإنترنت. والشكل (21) يوضح موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام 2009م فيما يتعلق بعدد مستخدمي الإنترنت.



الشكل (21): عدد مستخدمي الإنترنت (مستخدم لكل 100 من السكان) لعام 1430 / 1431هـ (2009م)

9 - 2 - 4) المقارنة الدولية لعدد مستخدمي الإنترنت

الشكل (22) يوضح تدني نسبة الاشتراكات في المملكة مقارنة مع الدول المتقدمة وذلك بسبب الإشكالية في الاتفاق على تعريف موحد لعدد مستخدمي الإنترنت بين الدول لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، فبعض الدول تضمن خدمات الهاتف المتنقل المخدومة بالجيل الثالث وما فوق لعدد المشتركين. ولقد أدرجت نسبة المملكة بدون تضمين عدد مستخدمي النطاق العريض وفق شرائح الهاتف المتنقل الخاص بالجيل الثالث فما فوق.



الشكل (22): عدد مستخدمي الإنترنت (مستخدم لكل 100 من السكان) لعام 1431/ 1430هـ. (2009م)

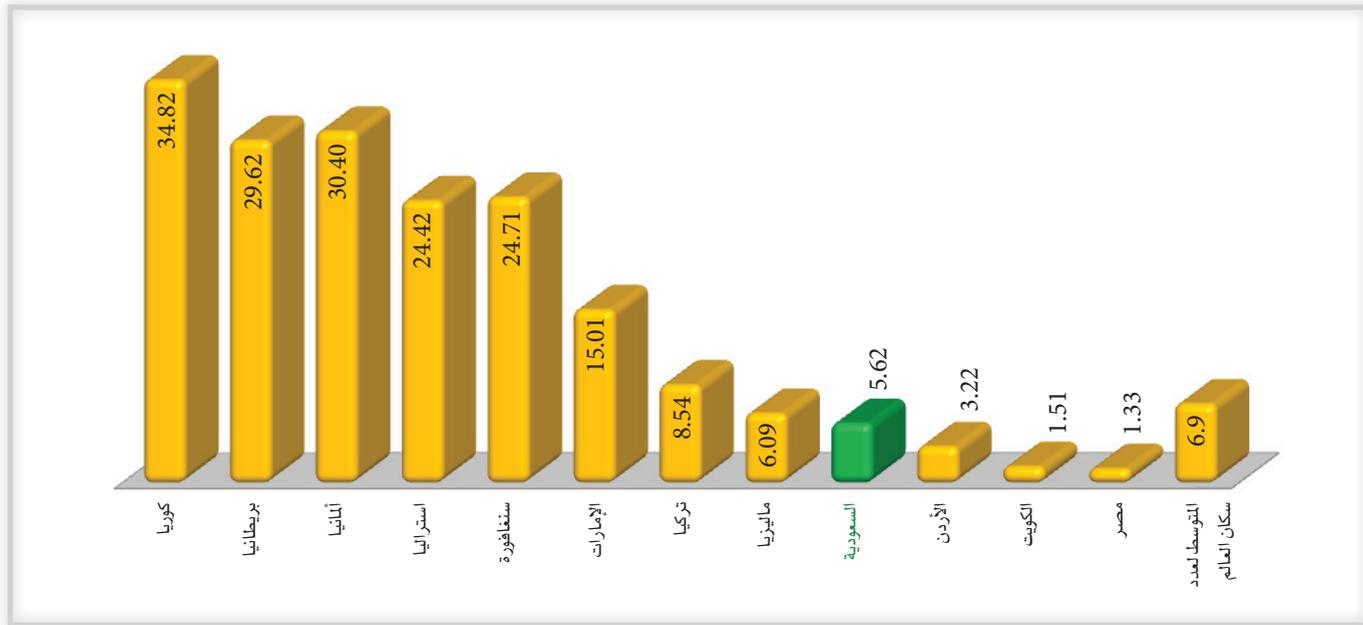
9 - 2 - 5) المقارنة الدولية لعدد اشتراكات النطاق العريض

هناك توجه عالمي لتسريع نشر خدمات النطاق العريض، فلقد أعلن الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة اليونسكو إنشاء لجنة عليا للنطاق العريض، ولقد تم إطلاق اللجنة خلال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام 2010م في جنيف. وتضم اللجنة الجديدة (30) اسماً بارزاً من شتى أنحاء العالم لا يمثلون الشركات الرائدة في مجال التقنية فحسب، بل يمثلون أيضاً شركات رائدة في مجموعة واسعة من القطاعات التجارية والاجتماعية؛ وذلك من أجل التنمية الرقمية وإنشاء (مجتمعات المعرفة) التي ستدفع عجلة التنمية البشرية والاقتصادية، وستقوم هذه اللجنة بتحديد استراتيجيات وخطط لتسريع نشر النطاق العريض على المستوى العالمي والنظر في التطبيقات التي من شأنها أن تساعد الشبكات العريضة النطاق على تحسين تنفيذ مجموعة هائلة من الخدمات الاجتماعية، بدءاً بالتعليم وانتهاءً بالإدارة البيئية والسلامة والكثير من المجالات الأخرى. ويأتي إعلان الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو عن اللجنة الجديدة على خلفية مبادرة "الإفادة من النطاق العريض" التي أعدها الاتحاد الدولي للاتصالات؛ لتعزيز الوعي بالميزات العديدة للشبكات ذات الخطوط السريعة ليس فقط في مجال الاتصال، بل أيضاً في مجموعة كاملة من القطاعات الاجتماعية مثل حفظ الطاقة، وإدارة النقل، وخدمات الطوارئ، والرصد البيئي، والرعاية الصحية، والتعليم، وحتى الزراعة حيث تُستخدم اليوم تكنولوجيات جديدة لإنتاج الحد الأقصى من المحاصيل والتخفيف من استخدام المواد الكيميائية في الوقت عينه.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن هناك توجهاً على المستوى الدولي لفصل الإحصاءات الخاصة بخدمات النطاق العريض، إلى اشتراكات خاصة بالاتصالات الثابتة وأخرى بالاتصالات المتنقلة. ولقد تم اعتماد هذا التقسيم في المقارنة الدولية الخاصة بخدمات النطاق العريض. (تم اعتماد القيم المتوافرة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات لهذا المؤشر حيث إن التعريف المعتمد لدى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات مغاير في بعض أجزائه لما لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، ووفق لضوابط ومعايير المقارنة الدولية العادلة في هذه المجال، فلقد تم اعتماد قيم الاتحاد الدولي للاتصالات).

9 - 2 - 5 - 1) المقارنة الدولية لعدد اشتراكات النطاق العريض الاتصالات الثابتة

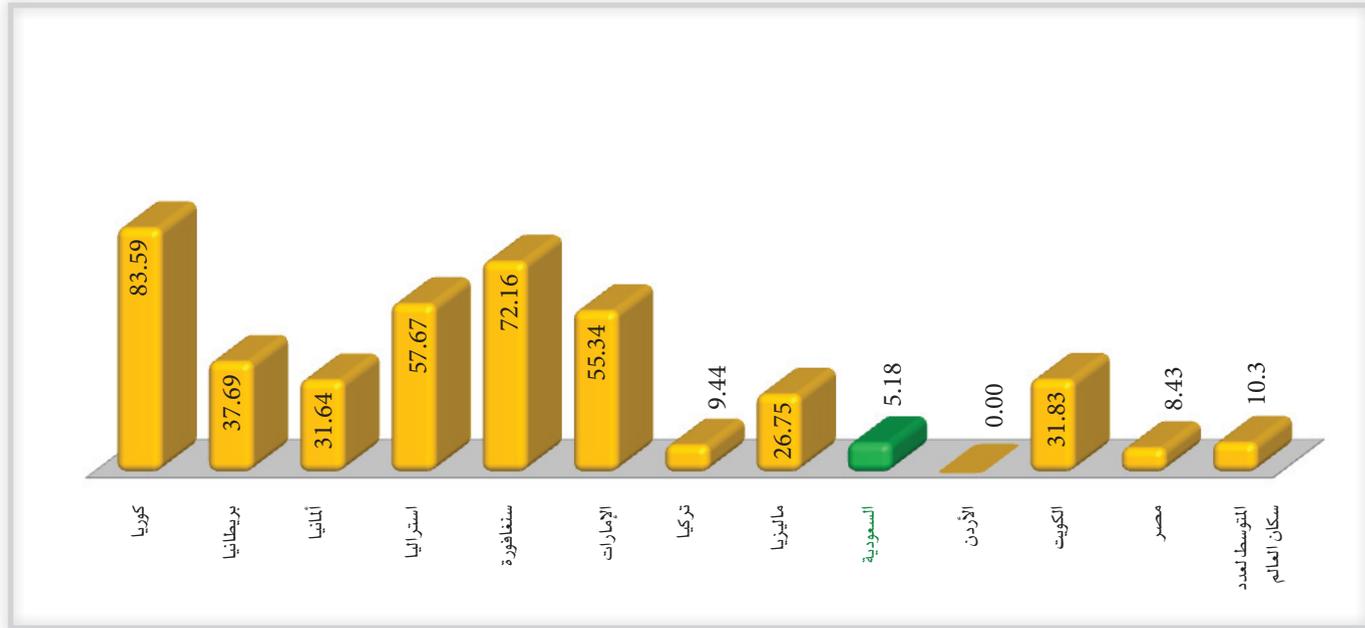
قفزت نسبة المشتركين لهذه الخدمة في المملكة لعام 2009م قرابة 100% مقارنة بعام 2007م، حيث كانت (2.5%) في عام 2007م، وأصبحت (5.62%) . مع ملاحظة تدني نسبة الاشتراكات في المملكة مقارنة مع الدول المتقدمة. والشكل (23) يوضح موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام 2009م.



الشكل (23): نسبة مشتركي النطاق العريض الثابت لكل مئة من السكان لعام 1430 / 1431هـ (2009م)

9 - 2 - 5 - 2) المقارنة الدولية لعدد اشتراكات النطاق العريض للاتصالات المتنقلة

قفزت نسبة مشتركي النطاق العريض المتنقل لكل مئة من السكان إلى (5.13%) لعام 2009م، مقارنة 3.2% لعام 2007م. مع ملاحظة تدني نسبة الاشتراكات في المملكة مقارنة مع الدول المتقدمة وذلك بسبب الإشكالية في الاتفاق على تعريف موحد لمستخدمي النطاق العريض المتنقل بين الدول لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، فبعض الدول تضمن النطاق العريض جميع خدمات الهاتف المتنقل المخدومة بالجيل الثالث وما فوق، بلغت النسبة للمملكة (117.61%) المخدومة بالجيل الثالث فما فوق، ولن يتم تضمين ذلك بالنسبة لإحصاءات المملكة في الوقت الراهن حتى يتم الاتفاق دولياً على معايير موحدة. والشكل (24) يوضح موقع المملكة لمشاركي النطاق العريض لكل مئة من السكان مقارنة بالدول المختارة لعام 2009م.



الشكل (24): نسبة مشتركي النطاق العريض المتنقل لكل مئة من السكان لعام 1430 / 1431هـ (2009م)

مؤشرات سلة الأسعار والإنفاق على تقنية المعلومات وقيم الصادرات



10

10 مؤشرات سلة الأسعار والإنفاق على تقنية المعلومات وقيم الصادرات

1 - 10 مؤشرات سلة الأسعار

2 - 10 الإنفاق على تقنية المعلومات

3 - 10 صادرات سلع الاتصالات وتقنية المعلومات

10 - (1) مؤشرات سلة الأسعار

لم تتوافر حتى تاريخ طباعة هذا التقرير معلومات إحصائية عن سلة الأسعار لعام 2010م. ومما لا شك فيه أن هناك علاقة طردية بين أسعار التقنيات والخدمات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وبين الاستخدام. فكلما انخفضت أسعار خدمات الاتصالات، فسوف تكون هناك زيادة في عدد المستخدمين والعكس صحيح. ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في نسبة الاستخدام ستسهم في خفض الأسعار. وإذا توافر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بأسعار مناسبة بحيث تكون في متناول الجميع، فسيسهم ذلك وبشكل كبير في ردم الفجوة الرقمية، وتعزيز التحول إلى مجتمع المعلومات. ولقد أدركت المملكة هذه العلاقة الطردية، وكان للخطط الاستراتيجية التي تبنتها والخاصة بتحرير سوق الاتصالات وتقنية المعلومات، ونقل إدارته وتطويره من الدولة إلى القطاع الخاص، الأثر الإيجابي في تحسين الخدمة وامتدادها لتشمل مناطق أوسع من المملكة، كما كان لهذه السياسة دور بارز في خفض الأسعار بشكل كبير، وتوفير جو من المنافسة المنضبطة بالنسبة لنوعية ومستوى الخدمات المقدمة من خلال تبني أفضل التقنيات الحديثة، وكذلك بالنسبة لتقديم أفضل الأسعار والعروض؛ حيث أصبحت خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في متناول الجميع بخاصة محدودي الدخل؛ مما عزز التوجه البناء للدولة في ردم الفجوة الرقمية، والتحول إلى مجتمع المعلومات.

وفيما يتعلق بأسعار الخدمات، ففي الآونة الأخيرة كان التركيز على متابعة نطاق الأسعار لخدمة الإنترنت للنطاق العريض، حيث إن هذه الخدمة تعتبر في الوقت الحاضر التوجه والخيار الدولي لتقديم خدمات الاتصالات وتقنية

المعلومات. ولقد كشف تقرير صدر مؤخرًا عن الاتحاد الدولي للاتصالات أن أسعار النطاق العريض قد انخفضت بمقدار 50% عالمياً خلال العاميين الماضيين. وذكر التقرير الذي أصدره الاتحاد الدولي للاتصالات بأنه على الرغم من ذلك الانخفاض إلا أن النطاق العريض مازال بعيداً عن متناول العديد من أصحاب الدخول المحدودة في مناطق كثيرة حول العالم .

ومع استمرار تحمل الأفراد حول العالم لفواتير عالية جراء استخدامهم لإنترنت النطاق العريض، قال الاتحاد الدولي للاتصالات: إن الانخفاض الإجمالي في أسعار النطاق العريض خلال العاميين الماضيين كان مدفوعاً بالنقصان في البلدان النامية، إذ انخفض النطاق العريض في المتوسط بمقدار 52%. ويمكن مقارنة ذلك مع انخفاض الأسعار بمقدار 35% فقط في معظم الدول المتقدمة.

وبشكل عام فإن هناك انخفاضاً بنسبة (18%) لأسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وتقنية المعلومات كمدل عالمي مما كانت عليه قبل سنتين. ونبه الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أنه على الرغم من الأسعار المنخفضة في الدول النامية، فإن النطاق العريض مازال مكلفاً للغاية لمتوسط المواطنين. وقال الاتحاد: إن بعض الدول التي تتمتع بأقل الأسعار للنطاق العريض بالنسبة لدخولها العالية تشمل الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، موناكو، مكاو (الصين) وليشتنشتاين. وبصورة عامة فإن الأفراد في 31 دولة صناعية كبرى يدفعون حوالي 1% من الدخل القومي الإجمالي للفرد مقابل الحصول على النطاق العريض الأساسي.

ولكن وبحسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات فإن الأفراد في 32 دولة يدفعون أكثر من نصف معدل الدخل الشهري للحصول على النطاق العريض الأساسي. وفي عدد قليل من الدول النامية مثل سوازيلاند

مؤشرات سلة الأسعار والإنفاق على تقنية المعلومات وقيم الصادرات

يقدم مقارنة لسلة الأسعار كمتوسطات على مستوى العالم بين عام (2008م) و(2010م) *

وطاجكستان وأوزبكستان وغينيا الجديدة فإن النطاق العريض الأساسي يكلف عشرة أضعاف معدل الدخل الشهري للأفراد. والجدول التالي

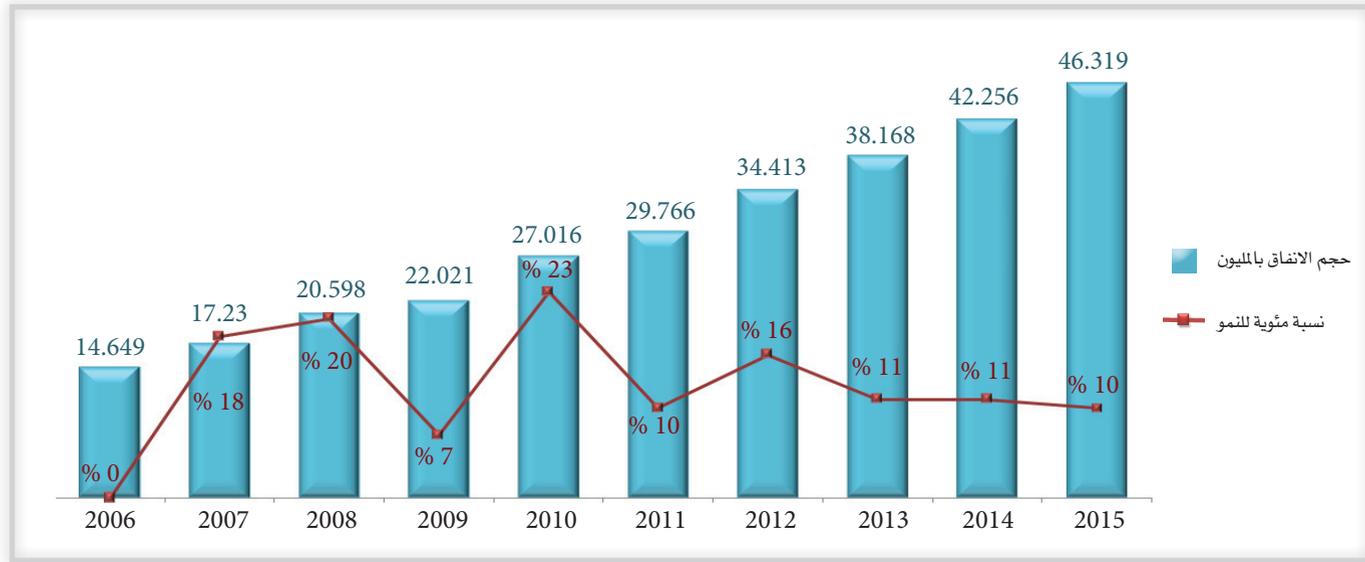
نسبة النمو	النمو الضمني	2010	2008	سلة أسعار الخدمة
18.3	2.8	12.4	15.2	سلة أسعار الاتصالات وتقنية المعلومات
6.9	0.4	5.8	6.2	سلة أسعار الهاتف الثابت
21.8	2.4	8.6	11.0	سلة أسعار المتنقل
52.2	86.1	78.9	165.0	سلة أسعار النطاق العريض الثابت

* المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات وتقنية المعلومات

10 - 2) الإنفاق على تقنية المعلومات

تعتبر المملكة من أكبر الدول المنفقة على تقنيات المعلومات بالنسبة للنتائج المحلي في المنطقة، كما تعتبر من أسرع الدول نموًا في حجم الإنفاق، فلقد ارتفع الإنفاق في عام 1431/ 1432هـ (2010م) بشكل كبير، حيث بلغ أكثر من 27 مليار ريال، بمعدل نمو قدره (35%) عن عام 1430/ 1431هـ (2009م)، والبالغ قدره قرابة 20 مليار ريال. ويتوقع أن يستمر النمو في الإنفاق على تقنية المعلومات في السنوات الخمس القادمة، ويتوقع أن يصل في عام (2015م) إلى ما يقارب 46 مليار ريال، وبمعدل نمو تراكمي يصل إلى (11%) سنويًا. كما يتوقع في العام القادم (2011م) أن يبلغ النمو (10%) ليرتفع في عام (2012م) ليصل إلى (16%) بمبلغ قدره أكثر من 34 مليار ريال. ولقد ذكر تقرير تقنية المعلومات 2010م، الصادر من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، والمبني على تقرير IDC الشرق الأوسط وإفريقيا (الربع الأخير من عام 2010م) فيما يتعلق بالإنفاق على تقنية المعلومات في المملكة، أن متوسط إنفاق الفرد في المملكة على تقنية المعلومات لعام (2010م) يصل إلى قرابة 998 ريالاً، بمعدل نمو قدره (14%) عن عام (2009م). ولقد بلغت نسبة الإنفاق بالنسبة للنتائج المحلي للمملكة (1.15%)، وتعتبر نسبة مستقرة على الرغم من ارتفاع الإنفاق بالنسبة للنتائج المحلي بشكل عام، والذي يشهد

نمو مطردًا في السنوات الماضية. والشكل (25) يوضح حجم الإنفاق، ومعدل النمو السنوي منذ عام (2006م) حتى عام (2015م). *



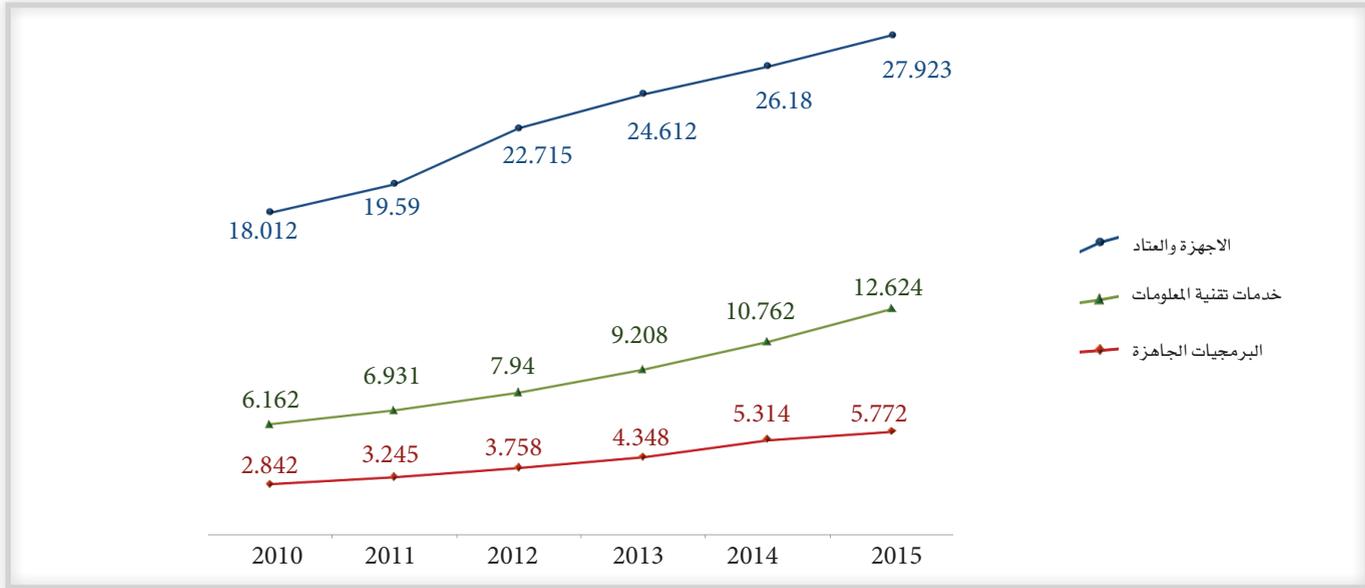
الشكل (25): حجم الإنفاق بملايين الريالات ومعدل النمو السنوي منذ عام (2006م) حتى عام (2015م).

* المصدر: تقرير تقنية المعلومات 2010م، الصادر من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، والمبني على تقرير IDC الشرق الأوسط وإفريقيا (Black book الربع الأخير من عام 2010م)

ويرتكز الإنفاق على تقنية المعلومات على ثلاثة مجالات رئيسية (البرمجيات الجاهزة، والأجهزة والعتاد، وخدمات تقنية المعلومات). وبلغ الإنفاق على سوق الأجهزة 18 ملياراً، وسجل أعلى المعدلات السنوية فيما يتعلق بالنمو حيث بلغ (29.5%) لعام 1432/ 1431هـ (2010م). ولقد حققت الأجهزة الكفية أعلى معدل نمو إذ بلغ (159) مقارنة بالأجهزة الأخرى، حيث بلغت حصتها (32%) في عام (2010م) مقارنة بـ (16%) في عام (2009م). ومن المتوقع أن يستمر النمو في سوق الأجهزة في السنوات القادمة ولكن بوتيرة أقل وبمعدل تراكمي يصل إلى (9.2%)، إذ يتوقع أن يصل إلى قرابة 28 مليار ريال في عام (2015م).

مؤشرات سلة الأسعار والإنفاق على تقنية المعلومات وقيم الصادرات

أما فيما يتعلق بالبرمجيات الجاهزة فلقد شهد الإنفاق نمواً في عام 1431/ 1432 هـ (2010م)، ونسبة بلغت (12.9%)، وبمبلغ وصل إلى 2.8 مليار ريال. ومن المتوقع أن يستمر النمو بمعدل تراكمي سنوي (15.2%) حتى عام (2015م). وعن خدمات تقنية المعلومات، ذكر تقرير تقنية المعلومات لعام 2010م السابق ذكره، أنه الإنفاق سيرتفع على خدمات تقنية المعلومات في المملكة بمعدل نمو سنوي تراكمي يصل إلى (15.4%) حتى عام (2015م) لتصل قيمته إلى 12.6 مليار ريال. ولقد ارتفع الإنفاق لعام 1431/ 1432 هـ (2010م) بمقدار (10.2%)، ليصل لمبلغ 6.2 مليار ريال. والشكل (26) يوضح الإنفاق على مجالات سوق تقنية المعلومات لعام 1431/ 1432 هـ (2010م) وتوقعات الإنفاق السنوي حتى عام (2015م). *



الشكل (26): الإنفاق على مجالات سوق تقنية المعلومات لعام 1431/ 1432 هـ (2010م) بملايين الريالات، وتوقعات الإنفاق السنوي حتى عام (2015م).

* المصدر: تقرير تقنية المعلومات 2010م، الصادر من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والمبني على تقرير IDC الشرق الأوسط وأفريقيا (Black book الربع الأخير من عام 2010م)

10 - 3) صادرات سلع الاتصالات وتقنية المعلومات

ذكر ضمن قاعدة البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية (WDI) في موقع البنك الدولي لمؤشر صادرات سلع الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة لعام (2009م)، أن صادرات سلع الاتصالات وتقنية المعلومات والتي تشمل كلاً من الاتصالات السلكية واللاسلكية، والصوت، والفيديو، والحاسب الآلي، والتجهيزات ذات الصلة، والمكونات الإلكترونية.. وغيرها من سلع الاتصالات وتقنية المعلومات. وتستنتى من ذلك البرمجيات، قد بلغ في المملكة (0.3%) من مجمل صادرات السلع لعامي (2008م) و(2009م)، ويعتبر هذا الرقم متدن جداً مقارنة ببعض الدول الإقليمية والصناعية، حيث يبلغ في الأردن (3.1%)، وتركيا (2.3%) وفي ماليزيا (38.1%). مما يتوجب الالتفات لهذا الجانب والتركيز عليه في الخطط القادمة. أما فيما يتعلق بصادرات خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، فلم يتم إدراج أي بيانات ضمن هذا المؤشر عن المملكة حسب المصادر التي استطعنا الوصول إليها.

والجدول التالي يوضح نسبة صادرات سلع الاتصالات وتقنية المعلومات في دول المقارنة المختارة بالنسبة لمجمل الصادرات، وذلك لعامي (2008م) و(2009م).*

الدولة	2008 م	2009 م
استراليا	1.5	1.4
الأردن	5.5	3.1
الإمارات	2.5	NA
الكويت	0.4	NA
ألمانيا	6.9	6.8
السعودية	0.3	0.3
بريطانيا	7.7	8.6
تركيا	2.1	2.3
كوريا	22.1	22.6
مصر	1.8	NA
سنغافورة	35.9	35.4
ماليزيا	26.2	38.1

* المصدر: البنك الدولي - مؤشرات التنمية العالمية (WDI)

مؤشرات سلة الأسعار والإنفاق على تقنية المعلومات وقيم الصادرات



الصعوبات والمعوقات وآلية التعامل معها



11) الصعوبات والمعوقات وآلية التعامل معها

11 - 1) بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة
11 - 2) آلية التعامل مع الصعوبات والمعوقات

11 الصعوبات والمعوقات وآلية التعامل معها

حققت الخطة الخمسية الأولى في سنتها الثالثة تقدم ملحوظاً، حيث بلغ نسبة الإنجاز (60.15%). ومن طبيعة الأعمال أن يكون هناك معوقات وصعوبات تواجه التنفيذ خصوصاً في حالة الرغبة لتنفيذ خطط طموحة ذات أهداف كبيرة ومشاريع متنوعة تنفذ من قبل عدد من الجهات المختلفة، وتحتاج تنسيق ومتابعة وكوادر بشرية مؤهلة وموارد مالية. وفي هذا الفصل سيتم التطرق لهذه الصعوبات، والتي مازالت قائمة كما هي في العام السابق، وعرض ما تم صياغة لآليات التعامل المقترحة، ونختمه بخاتمة هذا التقرير.



11 - 1) بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجهه تنفيذ الخطة

- تغيير المنسقين ومديري المشاريع دون إخطار أمانة الخطة بذلك للتواصل مع المنسقين الجدد.
- ما زالت الوزارة تواجه ضعف التنسيق مع بعض الجهات، وتتمحور غالبية الأسباب في انتقال المنسقين ومديري المشاريع دون تعيين البديل، وتناقل الخبرات.
- إحالة المشروع من إدارة إلى إدارة أخرى داخل الجهة، دون نقل المعلومات الكافية عن الخطة ومتطلبات التنفيذ للإدارة الجديدة.
- هناك طلبات للدعم المالي رغم الوفرة لدى بعض الجهات للتنفيذ من خلال ميزانية الجهة.
- عدم تزويد أمانة الخطة بقيم المؤشرات الواردة في الخطة، رغم الجهود

■ لقد دخلت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات عامها الثالث، ورغم التحسن الذي طرأ على التنفيذ في السنة الثالثة، فمازال هناك مشاريع لم يتم البدء في تنفيذها حتى إعداد هذا التقرير. وبناءً على الإحصاءات التي وردتنا من الجهات وتم ذكرها في الفصل الخاص بسير المشاريع، فهناك قرابة (9.35%) من مشاريع الخطة لم يتم البدء بها، مقارنة بـ (14%) بنهاية العام الماضي. وبقياس ضخامة بعض هذه المشاريع، فقد يكون من الاستحالة بمكان الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع في الفترة الزمنية المحددة للخطة الخمسية، ولكن نتمنى أن يتم البدء بها.

الصعوبات والمعوقات والية التعامل معها

دورات متخصصة للمنسقين ومدراء المشاريع في مجال إدارة المشاريع، ولقد كان هناك تحسن ملحوظ في تواصل الجهات. وسوف يتم الاستمرار في هذا التوجه.

■ السعي لتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم 7708/م ب وتاريخ 18/9/1430هـ، بما يسهم في تحفيز الجهات على تنفيذ مشاريعها في الفترة الزمنية المحددة. ■ من المحفزات التي نأمل أن تكون ذات مردود إيجابي في تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع الخطة وجلب انتباه المسؤولين في الجهات، قرار مجلس الوزراء رقم 389/ب وتاريخ 19/1/1432هـ، بخصوص التأكيد على الجهات الحكومية تضمين تقاريرها السنوية ما تم إنجازه من مشاريع الخطة، وما تواجهه من صعوبات في المشروعات التي تخصصها في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. ويعتبر هذا القرار بلا شك داعم لعملية المتابعة ومحفز لتنفيذ مشاريع الخطة.

■ مواصلة التنسيق مع الجهات لحثهم على تقديم ما لديهم من قيم ذات علاقة بمؤشرات التحول ووضع القواعد والاجراءات لتقديمها في المستقبل؛ حيث إن هذه القيم تعتبر مصدر أساسياً لمساعد المختصين في الوزارة لقياس مدى التحول إلى مجتمع المعلومات. وسوف يتم دراسة إمكانية التواصل مع الجهات الفرعية بدلاً من الرئيسية للحصول على القيم بشكل مباشر.

■ تحقيق رغبات الجهات التي طالبت بتعديل مسميات وأوصاف مشاريعها، كما هي واردة في التقرير السابق. على أن يتم اعتماد التوصيات والتعديلات المقترحة على مسميات مشاريع الخطة وأوصافها التي تمت الموافقة عليها بعد موافقة المقام السامي على ذلك لكي يتم اعتمادها بشكل نهائي.

المبدولة التواصل المستمر للحصول عليها. وذلك لعدم توافر البيانات دخل الجهة، أو لتوافر المعلومات في جهات فرعية متعددة، أو بسبب بتوافر معلومات مغايرة لما هو مطلوب.

■ نقص المعلومات الإحصائية الحديثة ذات العلاقة بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات. فلقد أعدت الوزارة في العام الماضي عدد من المؤشرات تغطي مجمل الجوانب المتعلقة بالمجال، من أجل قياس التقدم في المشاريع وقياس التقدم الشامل نحو الرؤية المستقبلية للخطة، والتحقق من مسار الخطة وتقييم الأداء ورسم السياسات والخطط المستقبلية على أسس علمية صحيحة. ولقد تم إرسال هذه المؤشرات للعديد من الجهات الحكومية يطلب تزويدنا بقيم لما يتوافر لديهم من معلومات إحصائية، وقد كان التجاوب من أغلب الجهات ليس بما هو مأمول.

■ تم طلب إلغاء بعض المشاريع، أو الاكتفاء بما تم تحقيقه من إنجازات ومخرجات المشروع، دون إيضاح المبررات رغم طلب المعلومات الخاصة بذلك ليتم دراستها والرفع بالتوصيات المناسبة.

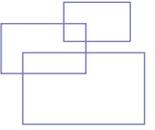
■ رغم الأثر الكبير لقرار مجلس الوزراء رقم 7708/م ب وتاريخ 18/9/1430هـ، المتضمن في فقرته الثانية التأكيد على الجهات الحكومية بالتواصل مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يضمن تنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك في زيادة تواصل بعض الجهات والحرص على تنفيذ مضمون القرار. إلا أنه مازال هناك صعوبة في التواصل مع بعض الجهات لتزويد أمانة الخطة بالمعلومات الإحصائية عن سير المشاريع ومخرجاتها. ولقد ذكرت هذه الأسباب في التقرير الأول.

11 - 2) آليات التعامل مع الصعوبات والمعوقات

■ تم تكثيف الزيارات والاجتماع مع الجهات المعنية والبدء بمشروع لتقديم

الخاتمة





الخاتمة

يمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في نظر كثير من المفكرين وصانعي السياسات ورجال الأعمال فرصة ذهبية للدول النامية، إذا ما أحسن استغلالها وتوظيفها، من أجل تحقيق التنمية وبناء قطاع اقتصادي وخدمي وتعليمي وصحي متين. ولا يقتصر تأثير هذا القطاع على التغيير والتطوير الجذري لجميع القطاعات الأخرى فقط، وإنما يوفر فرصاً جادة لقفزات تنموية كبرى، إذا ما أحسن استغلاله من خلال التخطيط والتنظيم. ومن هذا المنطلق تسعى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات جاهدة إلى متابعة تنفيذ ما ورد في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات من مشاريع، لتحقيق الأهداف، والوصول بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى الأمال المنشودة، بمشاركة وتعاون جميع الجهات ذات العلاقة.

ومما لاشك فيه أن الدعم المتواصل للخطة على كافة الأصعدة، سوف يسهم بمشيئة الله في تحقيق أهداف وغايات الخطة؛ ويعبر هذا الاهتمام عن حس وطني ناضج بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات؛ فالمتأمل لهذا العصر يجد أن مجال الاتصالات وتقنية المعلومات يعتبر من المجالات الجوهرية في التنمية، وفي تطور الدول وتقدمها، ومن هذا المنطلق فلقد وضعت الدول المتقدمة خططاً استراتيجية شاملة، وقدمت لهذا القطاع جل اهتمامها، ووضعت ضمن ألياتها فيما يتعلق بالدعم والمساندة؛ ليقينها أن هذا الاقطاع يمُسُّ مختلف مجالات الحياة، وذو تأثير فاعل في محاور التنمية المختلفة.

وتعتبر الخطة الوطنية للاتصالات تقنية المعلومات في المملكة عن توجهات الحكومة في تطوير الخدمات وتحسينها للتيسير على المواطن والسعي لتقديم الأفضل من أجل رفاهيته، ونقل الوطن إلى بوتقة مجتمع المعلومات والمعرفة الدولي. وتستمد وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وكافة الجهات المرتبطة بالخطة، حماسها وهمتها وقوتها من هذا التوجه السديد؛ فالخطة تعتبر لبنة مهمة ومن الخطط الطموحة لتطوير المملكة، ونقلها من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة في مختلف المجالات الصناعية والتعليمية والصحية أو غيرها من المجالات الإنتاجية والخدمية الأخرى.

ولقد تحقق في نهاية السنة الثالثة من عمر الخطة الخمسية 1431/1432 هـ (2010م) تقدم مقبول، حيث تم الانتهاء من (33.64%) من مشاريع الخطة مقارنة بـ (28%) من العام الماضي، كما أن المشاريع التي تحت التنفيذ بلغت أيضاً

(37.38%)، وبذلك أصبح مجمل نسبة المشاريع التي تم الانتهاء منها والتي تحت التنفيذ (71.02%)، ويقدم ذلك حقيقة الاهتمام بالخطة والسعي لتحقيق أهدافها، كما أن الأمل قائم لتنفيذ بقية المشاريع، من خلال استشعار جميع الجهات بأهمية الخطة ودورها البناء في خدمة الوطن والمواطن.

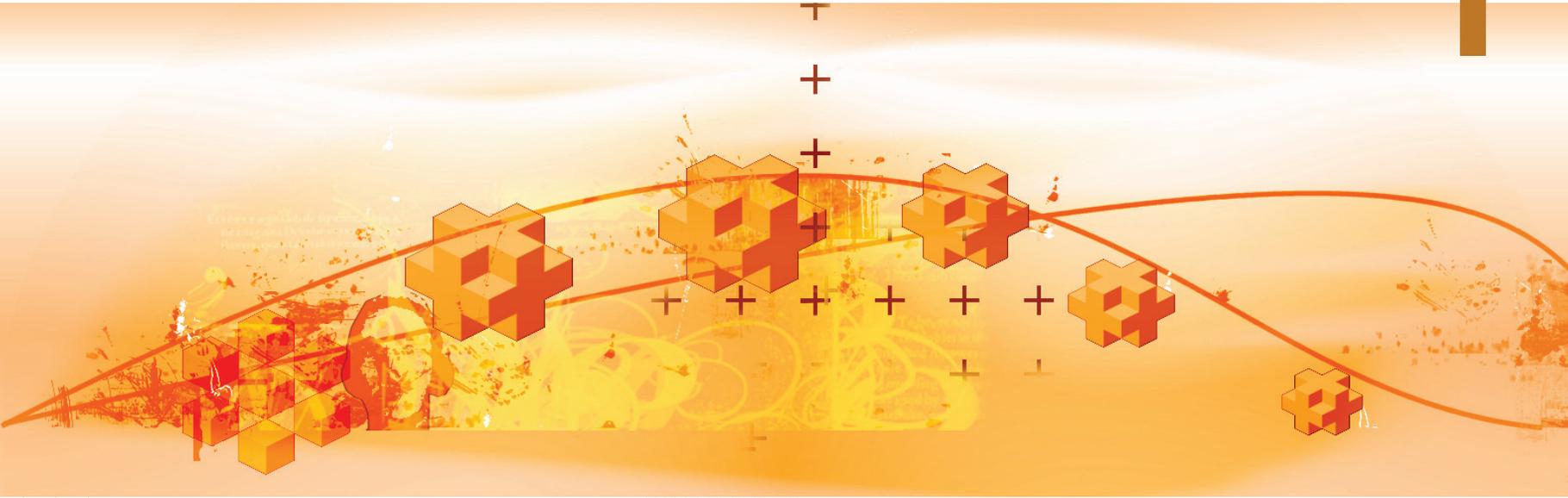
وبناءً على المعطيات التي تم تبنيها لقياس نسب المتحقق من الخطة من منطلق حالة مشاريع الأهداف العامة، فقد تم تحقيق ما نسبته (57.66%) من الهدف العام الأول، و(84.55%) من الهدف العام الثاني، و(71.82%) من الهدف العام الثالث، و(53.44%) من الهدف العام الرابع، و(42.86%) من الهدف العام الخامس، و(49.17%) من الهدف العام السادس، و(33.46%) من الهدف العام السابع. ولقد بلغ إجمالي ما تحقق من مجمل الخطة (60.15%)، وتعتبر هذه النسبة جيدة، على الرغم من أن هناك بعض المشاريع التي لم يتم البدء بها، بسبب مطالبات بعض الجهات بإلغائها نظراً لعدم ملائمة تنفيذها في الوقت الحالي، وسوف يتم دراسة هذه الحالات بالاستناد على المبررات المقدمة من الجهات، والرفع بالتوصيات للمقام السامي.

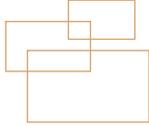
وفي ختام هذا التقرير لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير لحكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - التي لا تألو جهداً في تبني ودعم الخطط والبرامج التي تسهم في تحقيق آمال وتطلعات المجتمع، وأن تصبح المملكة في مصاف الدول المتقدمة. كما نتقدم بالشكر لجميع المسؤولين في الجهات الحكومية والخاصة لتفاعلهم ومساندتهم لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والشكر موصول لمنسقي الجهات الحكومية مع أمانة الخطة، ولمديري المشاريع في جميع الجهات، على تعاونهم وتواصلهم معنا. كما نخص بالشكر كل من أسهم في إخراج الخطة لحيز النور، وكل من أسهم ويسهم في تنفيذها، ولا يخالجننا شك في أن كل من أسهم في هذه الخطة يأمل أن تحقق الخطة أهدافها، وأن يرى مجهوداته التي بذلها تزهو وتثمر عن نتائج ملموسة لخدمة ورفاهية المجتمع.

وكما هو معلوم فإن أعمال البشر يشوبها النقصان والتقصير، من أجل ذلك فإن تعريفنا بأخطائنا وتصويبنا يسهم في تقويم وإصلاح أعمالنا؛ لذا يسعدنا في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تلقي الآراء والمقترحات البناءة التي تسهم في تحقيق أهداف هذه الخطة.

والله نسأل التوفيق والسداد، والإخلاص في القول والعمل.

الملاحق





الملاحق

- ملحق (أ): بعض لقاءات أمانة الخطة – زيارة / اجتماع / فعالية 1431 / 1432 هـ (2010م)
- ملحق (ب): النموذج النصف سنوي
- ملحق (ج): مشاريع الخطة ونسبة المنجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل
- ملحق (د): مشروع "بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها"
- ملحق (هـ): إحصاءات أعداد الدارسون والخريجون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات
- ملحق (و): مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

ملحق (أ)

بعض لقاءات أمانة الخطة - زيارة / اجتماع / فعالية 1431 / 1432 هـ (2010م)

م	أسم الجهة	التاريخ	الغرض
1	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)	حضور عدة اجتماعات في عام 1431 / 1432 هـ (2010م)	- المشاركة في اللجنة التوجيهية للبرنامج. - مناقشة مشاريع البرنامج المناط به تنفيذها. - التواصل مع المشاريع التي يتم دعمها من خلال البرنامج
2	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	حضور عدة اجتماعات في عام 1431 / 1432 هـ (2010م)	- المشاركة في اللجنة الإرشادية لجائزة متاح، لدعم وتشجيع استخدام وتطوير البرمجيات الحرة/المتفتحة المصدر. - حضور عدد من الاجتماعات خلال العام.
3	وزارة الاقتصاد والتخطيط	حضور عدة اجتماعات في عام 1431 / 1432 هـ (2010م)	- المشاركة في اللجنة الاستشارية الفنية للاستراتيجية الوطنية للشباب في المملكة العربية السعودية. - حضور عدد من الاجتماعات وورش العمل. - التأكد من تلائم هذه الاستراتيجية مع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.
4	وزارة المالية/صندوق الاستثمارات العامة	15 / 2 / 1431 هـ (30 / 1 / 2010م)	- حضور اجتماع اللجنة الخاصة بدراسة إنشاء صندوق دعم صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات.
5	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	13 / 3 / 1431 هـ (29 / 2 / 2010م)	- حضور ورشة عمل عن مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي. - تعريف بالخطة.
6	مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم (التعليم الإلكتروني)	9 / 6 / 1431 هـ (23 / 5 / 2010م)	- مناقشة توجهات وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بالتعليم الإلكتروني. - مناقشة مواضيع متنوعة ذات علاقة بالاتصالات وتقنية المعلومات.
7	وزارة الخدمة المدنية	1 / 7 / 1431 هـ (13 / 6 / 2010م)	- الاجتماع مع المسؤولين في وزارة الخدمة المدنية لمناقشة المشاريع التي تخصهم، وتحفيزهم على تنفيذ المشاريع.
8	وزارة الخدمة المدنية	1 / 8 / 1431 هـ (13 / 7 / 2010م)	- الاجتماع مع المسؤولين في وزارة الخدمة المدنية لمناقشة المشاريع التي تخصهم، وتحفيزهم على تنفيذ المشاريع.
9	وزارة الخدمة المدنية	20 / 8 / 1431 هـ (1 / 8 / 2010م)	- الاجتماع مع منسق وزارة الخدمة المدنية بناءً على طلبه لمناقشة المشاريع التي تخصهم.
10	هيئة الخبراء/مجلس الوزراء	15 / 9 / 1431 هـ (25 / 8 / 2010م)	- مناقشة التوصيات التي وردت في تقرير التحول إلى مجتمع المعلومات الثاني لعام 2009م. - مناقشة التوصيات التي سيتم تضمينها قرار المقام السامي الذي قد يصدر بخصوص التقرير.
11	وزارة التجارة والصناعة	17 / 10 / 1431 هـ (26 / 9 / 2010م)	- متابعة حالة المشروع المناط بهم. - مناقشة العوائق الموجودة. - إيجاد سبل للإسراع في تنفيذ المشروع.

بعض لقاءات أمانة الخطة - زيارة / اجتماع / فعالية 1431/ 1432 هـ (2010م)

م	أسم الجهة	التاريخ	الغرض
12	وزارة العمل	1431/ 10/ 25 هـ (2010/ 10/ 4 م)	- الوقوف على الحالة الفعلية للمشاريع المناطة بهم. - إحياء قنوات الاتصال وإيجاد آليات لضمان بقائها. - تحديث قائمة مديري المشاريع والمستقلين. - النظر في أسباب تأخير التنفيذ ومحاولة الوصول إلى حلول.
13	وزارة العمل	1431/ 11/ 3 هـ (2010/ 10/ 11 م)	- إعادة تعيين منسق اتصال مع مديري المشاريع. - البحث على البدء في المشاريع. - تقديم عرض عن الخطة والمشاريع المناطة بهم وأهميتها. - إيجاد آلية للاتصال وإنجاز المشاريع.
14	وزارة الثقافة والإعلام	1431/ 11/ 3 هـ (2010/ 10/ 11 م)	- مناقشة حالة مشاريع الخطة. - الاطلاع على المشاريع المشابهة والتي تقوم بها الوزارة. - مناقشة إمكانية إحالة المشاريع إلى جهات أخرى.
15	مكتبة الملك فهد الوطنية	1431/ 11/ 5 هـ (2010/ 10/ 13 م)	- التعريف بالخطة. - اقتراح تنفيذ مشروع "إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير" من خلال مكتبة الملك فهد بدلاً من وزارة الثقافة والإعلام.
16	وزارة التربية والتعليم	1431/ 11/ 12 هـ (2010/ 10/ 20 م)	- مناقشة ومتابعة حالة المشاريع المناطة بهم. - تحديث المنسق ومديري المشاريع. - إيجاد سبل للإسراع في تنفيذ المشاريع. - تطوير آليات الاتصال.
17	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (بادر)	1431/ 11/ 15 هـ (2010/ 10/ 23 م)	- متابعة تنفيذ وإنجازات الحاضنة. - مناقشة تحويل مشروع (85): "تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية" إلى أحد المشاريع تحت مظلة الحاضنة.
18	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (بادر)	1431/ 11/ 17 هـ (2010/ 10/ 27 م)	- متابعة تنفيذ وإنجازات الحاضنة.
19	وزارة التربية والتعليم	1431/ 12/ 3 هـ (2010/ 11/ 9 م)	- مناقشة مشاريع الخطة المناطة بالوزارة. - موافقة مشاريع وزارة التربية والتعليم الحالية ومشاريع الخطة.
20	مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم (التعليم الإلكتروني)	1432/ 1/ 8 هـ (2010/ 12/ 14 م)	- مناقشة المشاريع الخاصة ببرنامج الملك عبدالله للتعليم العام.

ملحق (ب) النموذج النصف سنوي

أسم المشروع:			
وصف المشروع:			
الجهة المعنية بالتنفيذ:			
عنوان الرابط الإلكتروني للمشروع:			
اسم الوكالة / الإدارة العامة التي يتبع لها المنسق:	اسم الوكالة / الإدارة:	الثابت للمستول:	009661 البريد الإلكتروني للمستول:
منسق الجهة:	الاسم:	الثابت:	البريد الإلكتروني:
الوكالة / الإدارة العامة التي يتبع لها مدير المشروع:	اسم الوكالة / الإدارة:	الثابت للمستول:	009661 البريد الإلكتروني للمستول:
مدير المشروع:	الاسم:	الثابت:	009661 البريد الإلكتروني:
مدير المشروع:	الاسم:	المتنقل:	009665 بريد إلكتروني بديل:
مدير المشروع:	الاسم:	المتنقل:	009665 بريد إلكتروني بديل:
حالة المشروع:	** لم يتم البدء بالدراسات الخاصة بهذا المشروع، والتاريخ المتوقع لبدء تنفيذه. 14.../.../...هـ		
حالة المشروع:	** يتم حالياً دراسة آلية تنفيذ المشروع، والتاريخ المتوقع لبدء تنفيذه. 14.../.../...هـ		
حالة المشروع:	** تم البدء في تنفيذ المشروع والوثائق ذات العلاقة مرفقة. وتقدر نسبة التنفيذ بـ.....%. %		
حالة المشروع:	** تم الانتهاء من المشروع بتاريخ 14.../.../...هـ، والوثائق ذات العلاقة مرفقة. 14.../.../...هـ		
حالة المشروع:	** أخرى مع تحديد السبب.		

النموذج النصف سنوي

		التكلفة التقديرية: (اختياري)	
		المدة التقديرية: (اختياري)	
		الجهة المستفيدة من التنفيذ: "ضع أسماء الجهات المستفيدة من هذا المشروع"	
14...../...../.....هـ	إلى	14...../...../.....هـ	من
		الفترة التي يغطيها التقرير: (سنة أشهر)	
		تاريخ إعداد التقرير:	
www.mcit.gov.sa	عنوان رابط الموقع الإلكتروني	أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات / وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	
ncitp@mcit.gov.sa	البريد الإلكتروني		
		التقرير موجه لـ:	

المهام والأعمال الرئيسية المنجزة:

م	وصف المهمة	تاريخ الانتهاء	ملاحظات
1		14...../...../.....هـ	
2		14...../...../.....هـ	
3		14...../...../.....هـ	
4		14...../...../.....هـ	

المهام الرئيسة تحت التنفيذ:

م	وصف المهمة	تاريخ الانتهاء	تاريخ الانتهاء المتوقع	ملاحظات
1		14.../.../...	14.../.../...	
2		14.../.../...	14.../.../...	
3		14.../.../...	14.../.../...	
4		14.../.../...	14.../.../...	

مؤشرات مخرجات المشروع (للمشاريع المنتهية):

م	المؤشر	القيمة (عدد أو نسبة)		القيمة للفترة	
		عدد	نسبة	كل 6 شهور (من - إلى)	سنة (تاريخ السنة) تراكمي لما تم إنجازه (حتى إعداد التقرير)
1					
2					
3					
4					

الصعوبات والمعوقات والملاحظات:

الصعوبات والمعوقات	م
	1
	2
	3

اعتماد صاحب الصلاحية:

التاريخ	التوقيع	الوظيفة	الاسم
14..../..../....هـ			

ملحق (ج) مشاريع الخطة ونسبة المنجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل

ج-1) المنجز من الهدف العام الأول

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة على مستوى الهدف العام	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة على مستوى الخطة
1	دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة المالية	تم الانتهاء	100 %	3.23 %	3.23 %		1.02 %
2	تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات	جميع الجهات	تحت التنفيذ	55 %		1.77 %		0.56 %
3	استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوفر لديها ذلك	جميع الجهات	تحت التنفيذ	55 %		1.77 %		0.56 %
4	تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100 %		3.23 %		1.02 %
5	زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	جميع الجهات	تحت التنفيذ	55 %		1.77 %		0.56 %
6	إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة	20 %		0.65 %		0.20 %
7	اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة للتعيين والترقية لموظفي الجهات الحكومية	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة	20 %		0.65 %		0.20 %
8	وضع خطة تنفيذية للتعاملات الحكومية الإلكترونية وتنفيذها	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100 %		3.23 %		1.02 %

مشاريع الخطة ونسبة العنجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة على مستوى الهدف العام	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة على مستوى الخطة
9	وضع ضوابط لتطبيق للتعاملات الحكومية الإلكترونية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100 %		3.23 %		1.02 %
10	تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100 %		3.23 %		1.02 %
11	إنشاء شبكة للتعاملات الحكومية الإلكترونية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ	55 %		1.77 %		0.56 %
12	إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	55 %		1.77 %		0.56 %
13	بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ	55 %		1.77 %		0.56 %
14	وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100 %		3.23 %		1.02 %
15	إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100 %		3.23 %		1.02 %
16	توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100 %		3.23 %		1.02 %
17	إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ	55 %		1.77 %		0.56 %
18	دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100 %		3.23 %		1.02 %
19	تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ	55 %		1.77 %		0.56 %
20	تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية	وزارة المالية	تحت الدراسة	20 %		0.65 %		0.20 %

ملحق (ج)

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة على مستوى الهدف العام	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة على مستوى الخطة
21	وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية	جميع الجهات	تحت التنفيذ	55 %		1.77 %		0.56 %
22	تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء	5 %		0.16 %		0.05 %
23	تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الشؤون البلدية والقروية	تم الانتهاء	100 %		3.23 %		1.02 %
24	إقرار نظام التعاملات الإلكترونية	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		3.23 %		1.02 %
25	تطوير موقع على الإنترنت للمنتجات الوطنية	وزارة التجارة والصناعة	تحت الدراسة	20 %		0.65 %		0.20 %
26	إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء	5 %	3.23 %	0.16 %	1.02 %	0.05 %
27	نشر نظم إدارة المستشفيات ونظم المراكز الصحية	وزارة الصحة	تحت الدراسة	20 %		0.65 %		0.20 %
28	بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد	وزارة الصحة	تحت الدراسة	20 %		0.65 %		0.20 %
29	نشر تطبيقات الطب الاتصالي	وزارة الصحة	تحت الدراسة	20 %		0.65 %		0.20 %
30	تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد	وزارة العمل الخدمة المدنية	تحت التنفيذ تحت الدراسة	37.50 %		1.21 %		0.38 %
31	إنشاء مراكز للعمل عن بُعد	وزارة العمل	لم يتم البدء	5 %		0.16 %		0.05 %
المجموع والنسب المحققة								
					100 %	57.66 %	32 %	18.24 %

مشاريع الخطة ونسبة العجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل

ج-2) العجز من الهدف العام الثاني

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة على مستوى الهدف العام	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة على مستوى الخطة
32	إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال 2006م - 2007م	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %	4.55 %	4.55 %	1.02 %	1.02 %
33	إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام 2006م	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
34	إصدار التراخيص الفتوية	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
35	وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
36	وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	55 %		2.50 %		0.56 %
37	إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
38	إعداد نظام لجرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
39	تنظيمات المحافظة على الخصوصية	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	55 %		2.50 %		0.56 %
40	إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقيق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الداخلية	تحت الدراسة	20 %		0.91 %		0.20 %
41	إنشاء مركز وطني استرشادي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
42	تحديث الخطة الوطنية للترقيم بشكل دوري	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	55 %		2.50 %		0.56 %

ملحق (ج)

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة على مستوى الهدف العام	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة على مستوى الخطة
43	إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
44	إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	55 %		2.50 %		0.56 %
45	إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
46	إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
47	إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة	20 %		0.91 %		0.20 %
48	إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
49	وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
50	استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
51	إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
52	إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
53	إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100 %		4.55 %		1.02 %
المجموع والنسب المحققة								
					100 %	84.55 %	22.45 %	18.98 %

مشاريع الخطة ونسبة العنجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل

ج-3) العنجز من الهدف العام الثالث

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة على مستوى الهدف العام	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة على مستوى الخطة
54	إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية	لم يتم البدء	5 %		0.45 %		0.05 %
55	تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	جميع الجهات الهيئة العامة للاستثمار	تحت التنفيذ	55 %		5.00 %		0.56 %
56	إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ	100 %		9.09 %		1.02 %
57	إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً	وزارة المالية	تم الانتهاء	100 %		9.09 %		1.02 %
58	استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً	برنامج التوازن الاقتصادي	تم الانتهاء	100 %		9.09 %		1.02 %
59	إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع	وزارة التعليم العالي	تحت التنفيذ	55 %	9.09 %	5.00 %	1.02 %	0.56 %
60	دعم صناعة البرمجيات المفتوحة المصدر	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ	55 %		5.00 %		0.56 %
61	معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة	وزارة المالية	تم الانتهاء	100 %		9.09 %		1.02 %
62	صندوق دعم صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة المالية	تحت الدراسة	20 %		1.82 %		0.20 %
63	تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات الاتصالات وتقنية المعلومات	مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع	تم الانتهاء	100 %		9.09 %		1.02 %
64	إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تم الانتهاء	100 %		9.09 %		1.02 %
المجموع والنسب المحققة								
					100 %	71.82 %	11.22 %	8.06 %

ج-4) المنجز من الهدف العام الرابع

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة على مستوى الهدف العام	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة على مستوى الخطة		
65	إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني	وزارة التعليم العالي وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ تحت التنفيذ	55 %	12.50 %	6.88 %	1.02 %	0.56 %		
66	توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم	وزارة التعليم العالي وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ تحت التنفيذ	55 %		6.88 %		0.56 %		
67	إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية	وزارة التعليم العالي وزارة التربية والتعليم	لم يتم البدء تحت التنفيذ	30 %		3.75 %		0.31 %		
68	تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة التربية والتعليم	تم الانتهاء	100 %		12.50 %		1.02 %		
69	تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين	وزارة التربية والتعليم وزارة الخدمة المدنية	لم يتم البدء تحت الدراسة	13 %		1.56 %		0.13 %		
70	نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية	وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي	تحت التنفيذ تحت التنفيذ	55 %		6.88 %		0.56 %		
71	إنشاء مكتبة رقمية	مكتبة الملك عبدالعزيز العامة	تحت الدراسة	20 %		2.50 %		0.20 %		
72	توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب	وزارة المالية	تم الانتهاء	100 %		12.50 %		1.02 %		
المجموع والنسب المحققة										
						100 %		53.44 %	8.16 %	4.36 %

مشروعات الخطة ونسبة العنجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل

ج-5) العنجز من الهدف العام الخامس

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة على مستوى الهدف العام	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة على مستوى الخطة
73	مبادرة المحتوى الرقمي المحلي	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ	55 %		7.86 %		0.56 %
74	تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إنترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	لم يتم البدء	5 %		0.71 %		0.05 %
75	إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير	مكتبة الملك فهد الوطنية	تحت التنفيذ	55 %		7.86 %		0.56 %
76	توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ	55 %	14.29 %	7.86 %	1.02 %	0.56 %
77	صندوق التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة	20 %		2.86 %		0.20 %
78	مبادرة الحاسب المنزلي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	55 %		7.86 %		0.56 %
79	قوافل محو أمية استخدام الحاسب والإنترنت	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	55 %		7.86 %		0.56 %
المجموع والنسب المحققة								
					100 %	42.86 %	7.14 %	3.06 %

ج-6) العنجز من الهدف العام السادس

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة على مستوى الهدف العام	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة على مستوى الخطة		
80	إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية إلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت الدراسة	20 %	16.67 %	3.33 %	1.02 %	0.20 %		
81	إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت التنفيذ	55 %		9.17 %		0.56 %		
82	الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت التنفيذ	55 %		9.17 %		0.56 %		
83	إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلم الشعائر الدينية	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت التنفيذ	55 %		9.17 %		0.56 %		
84	إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت التنفيذ	55 %		9.17 %		0.56 %		
85	تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والأنعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ	55 %		9.17 %		0.56 %		
المجموع والنسب المحققة										
						100 %		49.17 %	6.12 %	3.01 %

مشايرع الخطة ونسبة العنجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل

ج-7) العنجز من الهدف العام السابع

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة على مستوى الهدف العام	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة على مستوى الخطة
86	تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص	وزارة العمل وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة	20%	7.69%	1.54%	1.02%	0.20%
87	بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة العمل	تحت التنفيذ	55%		4.23%		0.56%
88	تسهيل اجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم	وزارة العمل	تم الانتهاء	100%		7.69%		1.02%
89	استحداث دبلومات عليية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	20%		1.54%		0.20%
90	إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	20%		1.54%		0.20%
91	إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى	وزارة التعليم العالي	لم يتم البدء	5%		0.38%		0.05%
92	تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخليا لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي	جميع الجهات وزارة الخدمة المدنية	تحت التنفيذ	55%		4.23%		0.56%
93	استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنويا توزع على الجامعات	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	20%		1.54%		0.20%
94	تقديم فروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	صندوق تنمية الموارد البشرية	تحت التنفيذ	55%		4.23%		0.56%
95	تقديم فروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات	صندوق تنمية الموارد البشرية	تحت التنفيذ	55%		4.23%		0.56%
96	إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراجعة توافقها مع تصنيف المهن	وزارة التعليم العالي	لم يتم البدء	5%		0.38%		0.05%
97	تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية	وزارة التعليم العالي	لم يتم البدء	5%		0.38%		0.05%
98	الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	تحت الدراسة	20%		1.54%		0.20%
المجموع والنسب المحققة								
المجموع والنسب المحققة								

ملحق (د)

مشروع "بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها"

القواعد المتاحة أو التي تحت الإنشاء أو تحت الدراسة

م	قواعد البيانات الوطنية الرئيسية	الجهة المعنية	الحالة
1	قاعدة البيانات للأفراد (بيانات وفائق تسجيل هويات الافراد ومعلوماتهم المدنية)	وزارة الداخلية	متوافرة
2	قاعدة بيانات المنشآت (بيانات تسجيل المنشآت)	"يسر" رابط بين قواعد بيانات (التجارة، الامانات، هيئة الاستثمارات العامة، مجلس الغرف، الزكاة، التأمينات...)	متوافرة عن طريق قناة التكامل والبوابة الوطنية وتحتاج الى استكمال
3	قاعدة بيانات المعلومات المكانية	الهيئة العامة للمساحة	غير متوافرة وجاري التنسيق مع الجهة
4	قاعدة بيانات التعليم العام	وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ ضمن مشروع نظام الإدارة التربوية
5	قاعدة بيانات التعليم العالي (طلاب، ومتخرجين، ومؤهلات علمية فوق الثانوية)	وزارة التعليم العالي	غير متوافرة وجاري التنسيق مع الجهة
6	قاعدة بيانات التوظيف (العاملين، والباحثين عن العمل، الوظائف)	وزارة العمل/وزارة الخدمة المدنية	تحتاج الى تكامل ودمج وجاري التنسيق مع الجهات ذات العلاقة

مشروع "بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها" القواعد المتاحة أو التي تحت الإنشاء أو تحت الدراسة

م	قواعد البيانات الوطنية الرئيسية	الجهة المعنية	الحالة
7	قاعدة بيانات المعلومات الصحية	مجلس الخدمات الصحية	غير متوافرة، في طور التنسيق مع الجهة
8	قاعدة بيانات المعلومات البلدية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	غير متوافرة تحت الدراسة وجاري التنسيق مع الجهة
9	قاعدة بيانات معلومات القضايا والجرائم	وزارة الداخلية	غير متوافرة تحت الدراسة وجاري التنسيق مع الجهة
10	قاعدة بيانات المركبات	وزارة الداخلية	متوافرة
11	قاعدة بيانات المعلومات العدلية (صكوك الاحكام الشرعية، والاملاك، والوكالات الشرعية، وعقود النكاح)	وزارة العدل	تحت التنفيذ
12	قاعدة بيانات المعلومات الاسكانية	وزارة الاسكان	غير متوافرة، وجاري التنسيق مع الجهة
13	قاعدة بيانات الاحصاءات الوطنية	مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات	تحت التنفيذ

ملحق (هـ)

إحصاءات أعداد الدارسون والخريجون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

هـ - 1) أعداد الطلبة المقيدون في مرحلة البكالوريوس في وزارة التعليم العالي في تخصص (الحاسب الآلي ونظم المعلومات) وذلك بحسب الجهة والكلية للعام الدراسي 1430 / 1431 هـ (2010 م)*

المجموع		غير سعودي			سعودي			جنسية الطلبة	
الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	الجهة
1305	699	606	31	20	11	1274	679	595	جامعة أم القرى "كلية الحاسب الآلي ونظم المعلومات"
3863	2010	1853	27	19	8	3836	1991	1845	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية "كلية علوم الحاسب والمعلومات"
1874	860	1014	47	32	15	1827	828	999	جامعة الملك سعود "كلية علوم الحاسب والمعلومات"
119	112	7	9	7	2	110	105	5	جامعة الملك سعود "كلية علوم الحاسب والمعلومات (التحضيرية)"
1724	569	1155	135	71	64	1589	498	1091	جامعة الملك عبدالعزيز "كلية الحاسبات وتقنية المعلومات بجدة"
83	0	83	0	0	0	83	0	83	جامعة الملك عبدالعزيز "كلية الحاسبات وتقنية المعلومات براءع"
1083	0	1083	179	0	179	904	0	904	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن "كلية علوم وهندسة الحاسب الآلي"
295	31	264	2	0	2	293	31	262	جامعة الملك فيصل "كلية علوم الحاسب والتقنية المعلومات"
1645	319	1326	13	1	12	1632	318	1314	جامعة الملك خالد:كلية علوم الحاسب الآلي
691	305	386	8	5	3	683	300	383	جامعة القصيم: كلية الحاسب الآلي
1066	600	466	13	5	8	1053	595	458	جامعة طيبة: كلية علوم وهندسة الحاسبات
2870	1269	1601	66	27	39	2804	1242	1562	جامعة الطائف: كلية الحاسبات ونظم المعلومات
1047	0	1047	12	0	12	1035	0	1035	جامعة جازان: كلية الحاسب الآلي ونظم المعلومات

إحصاءات أعداد الدارسون والخريجون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

المجموع			غير سعودي			سعودي			جنسية الطلبة
الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	الجهة
2141	1413	728	7	3	4	2134	1410	724	جامعة حائل: كلية علوم وهندسة الحاسب الآلي
885	498	387	4	1	3	881	497	384	جامعة الجوف: كلية علوم الحاسب والمعلومات
211	52	159	5	1	4	206	51	155	جامعة تبوك: كلية الحاسبات وتقنية المعلومات
170	39	131	1	0	1	169	39	130	جامعة نجران: كلية علوم الحاسب الآلي
669	669	0	5	5	0	664	664	0	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن "كلية علوم الحاسب والمعلومات"
228	103	125	0	0	0	228	103	125	جامعة الحدود الشمالية "كلية الحاسبات وتقنية المعلومات"
395	0	395	0	0	0	395	0	395	جامعة الخرج: كلية هندسة وعلوم الحاسب
104	104	0	11	11	0	93	93	0	جامعة الدمام: كلية علوم الحاسب وتقنية المعلومات
133	0	133	52	0	52	81	0	81	جامعة الأمير سلطان "كلية علوم الحاسب والمعلومات"
6373	2454	3919	2261	979	1282	4112	1475	2637	الجامعة العربية المفتوحة "كلية الحاسب الآلي"
351	227	124	24	15	9	327	212	115	جامعة الأمير محمد بن فهد: كلية تقنية المعلومات
54	29	25	13	8	5	41	21	20	جامعة اليمامة: كلية الحاسب الآلي
73	25	48	14	4	10	59	21	38	جامعة دار العلوم: كلية هندسة الحاسب
185	15	170	2	0	2	183	15	168	كلية الباحة الأهلية: كلية النظم والمحاسبة
155	26	129	41	4	37	114	22	92	كليات القصيم الأهلية: كلية الحاسب الآلي
211	96	115	15	11	4	196	85	111	جامعة الأمير فهد بن سلطان: كلية الحاسب الآلي
56	8	48	8	8	0	48	0	48	كليات بريدة الأهلية للعلوم الطبية التطبيقية "كلية الحاسب الآلي"
13	3	10	5	1	4	8	2	6	الكليات الأهلية العالمية: كلية علوم الحاسب الآلي

* المصدر وزارة التعليم العالي

هـ - (2) أعداد الدارسين في الخارج حسب الدرجة العلمية والجنس (1430هـ)*

المجموع	المجموع		أخرى		دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس		الدرجة العلمية
	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	
5.234	723	4.511	165	764	22	132	267	947	269	2.668	الحاسب الآلي والاتصالات

* المصدر موقع وزارة التعليم العالي - التقرير الإحصائي الشهري لأعداد الدارسين في الخارج - شهر رمضان 1430هـ

هـ - (3) الجامعات الكلية لأعداد الطلبة المقيدون في مرحلة البكالوريوس في الجامعات الحكومية والأهلية والدارسين في الخارج في تخصص* (الحاسب الآلي والاتصالات) لعام 1430/1431هـ (2010)**

المجموع			غير سعودي			سعودي			الجهة
الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	
22468	9652	12816	575	208	367	21893	9444	12449	إجمالي مؤسسات التعليم العالي الحكومية
7604	2883	4721	2435	1030	1405	5169	1853	3316	إجمالي مؤسسات التعليم العالي الأهلية
2937	269	2.668	0	0	0	2937	269	2.668	الدارسين في الخارج***
33009	12535	17537	3010	1238	1772	29999	11566	18.433	إجمالي مؤسسات التعليم العالي

* فقط في مرحلة البكالوريوس

** المصدر وزارة التعليم العالي

*** المصدر موقع وزارة التعليم العالي - التقرير الإحصائي الشهري لأعداد الدارسين في الخارج - شهر رمضان 1430هـ

هـ - 4 أعداد الطلبة الخريجين في مرحلة البكالوريوس في الجامعات الحكومية في تخصص (الحاسب الآلي ونظم المعلومات) وذلك بحسب الكلية والقسم لعام 1430/1431هـ (2010)*

المجموع			غير سعودي			سعودي			جنسية الطلبة	
الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	التخصص	الجامعة
36	9	27	0	0	0	36	9	27	علوم الحاسب الآلي	أم القرى
43	34	9	0	0	0	43	34	9	علوم الحاسب الآلي مع إعداد تربوي	
59	0	59	0	0	0	59	0	59	هندسة الحاسب الآلي	
138	43	95	0	0	0	138	43	95	المجموع	
66	38	28	1	1	0	65	37	28	علوم الحاسب	الأمام محمد بن سعود الإسلامية
378	264	114	1	1	0	377	263	114	نظم المعلومات	
444	302	142	2	2	0	442	300	142	المجموع	
51	51	0	0	0	0	51	51	0	حاسب الي	الملك سعود
303	303	0	3	3	0	300	300	0	تقنية المعلومات	
32	0	32	0	0	0	32	0	32	علوم الحاسب	
69	0	69	0	0	0	69	0	69	نظم المعلومات	
13	0	13	0	0	0	13	0	13	هندسة الحاسب	
468	354	114	3	3	0	465	351	114	المجموع	

ملحق (هـ)

المجموع			غير سعودي			سعودي			جنسية الطلبة	
الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	التخصص	الجامعة
307	3	304	6	0	6	301	3	298	علوم حاسبات - علوم	الملك عبد العزيز
35	35	0	2	2	0	33	33	0	علوم حاسبات	
82	0	82	8	0	8	74	0	74	الحاسب الآلي (معلمين)	
424	38	386	16	2	14	408	36	372	المجموع	
23	0	23	0	0	0	23	0	23	علوم الحاسب الآلي	الملك فهد للبترول والمعادن
27	0	27	0	0	0	27	0	27	هندسة البرمجة	
32	0	32	0	0	0	32	0	32	هندسة الحاسب الآلي	
63	0	63	0	0	0	63	0	63	الهندسة الصناعية والتنظيم	
16	0	16	0	0	0	16	0	16	هندسة تحكم النظم والقياس	
161	0	161	0	0	0	161	0	161	المجموع	
145	137	8	0	0	0	145	137	8	حاسب آبي ونظم معلومات	جامعة الملك فيصل
14	0	14	0	0	0	14	0	14	علوم الحاسب	
24	0	24	0	0	0	24	0	24	حاسب آبي ونظم معلومات	
183	137	46	0	0	0	183	137	46	المجموع	

إحصاءات أعداد الدارسون والخريجون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

المجموع			غير سعودي			سعودي			جنسية الطلبة	
الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	التخصص	الجامعة
49	0	49	0	0	0	49	0	49	الحاسب الآلي "كلية المعلمين بأبها"	الملك خالد
42	0	42	0	0	0	42	0	42	الحاسب الآلي "كلية التربية للبنات بسراة عبيدة"	
91	0	91	0	0	0	91	0	91	المجموع	
1	0	1	0	0	0	1	0	1	تقنية معلومات	القصيم
142	87	55	0	0	0	142	87	55	علوم الحاسب	
76	76	0	0	0	0	76	76	0	الحاسب الآلي "العلوم والآداب ببريدة"	
42	0	42	0	0	0	42	0	42	الحاسب الآلي "العلوم والآداب بالرس- طلاب"	
261	163	98	0	0	0	261	163	98	المجموع	
93	43	50	0	0	0	93	43	50	علوم الحاسبات	طبية
55	32	23	0	0	0	55	32	23	نظم المعلومات	
148	75	73	0	0	0	148	75	73	المجموع	
173	124	49	2	1	1	171	123	48	علوم الحاسب	الطائف
84	59	25	4	3	1	80	56	24	نظم المعلومات	
10	0	10	2	0	2	8	0	8	هندسة حاسب	
65	0	65	0	0	0	65	0	65	حاسب آلي	
332	183	149	8	4	4	324	179	145	المجموع	

ملحق (هـ)

المجموع			غير سعودي			سعودي			جنسية الطلبة	
الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	التخصص	الجامعة
26	0	26	0	0	0	26	0	26	علوم الحاسب	جازان
36	0	36	0	0	0	36	0	36	نظم المعلومات	
59	0	59	0	0	0	59	0	59	حاسب آلي	
121	0	121	0	0	0	121	0	121	المجموع	
5	0	5	0	0	0	5	0	5	قسم علوم حاسب آلي	حائل
15	0	15	0	0	0	15	0	15	قسم نظم معلومات ادارية	
37	0	37	0	0	0	37	0	37	قسم تعليم الحاسب الالي	
57	0	57	0	0	0	57	0	57	المجموع	
178	42	136	0	0	0	178	42	136	علوم الحاسب والمعلومات	الجوف
178	42	136	0	0	0	178	42	136	المجموع	
37	0	37	0	0	0	37	0	37	الحاسب الآلي	التيه
37	0	37	0	0	0	37	0	37	المجموع	
59	59	0	0	0	0	59	59	0	الحاسب الآلي	الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
59	59	0	0	0	0	59	59	0	المجموع	

إحصاءات أعداد الدارسون والخريجون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

المجموع			غير سعودي			سعودي			جنسية الطلبة	
الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	التخصص	الجامعة
7	0	7	0	0	0	7	0	7	علوم حاسب	الخرج
7	0	7	0	0	0	7	0	7	المجموع	
66	66	0	1	1	0	65	65	0	حاسب أي "كلية العلوم للبنات بالدمام"	الدمام
127	127	0	1	1	0	126	126	0	الحاسب الآلي "كلية التربية بالجبيل"	
193	193	0	2	2	0	191	191	0	المجموع	

* المصدر وزارة التعليم العالي

هـ - 5) العجاميع الكلية لأعداد الطلبة الخريجين في مرحلة البكالوريوس في الجامعات الحكومية في تخصص (الداسب الآلي ونظم المعلومات) لعام 1430/1431هـ (2010) *

المجموع			غير سعودي			سعودي		
الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر	الإجمالي	انثى	ذكر
3302	1589	1713	31	13	18	3271	1576	1695

* المصدر وزارة التعليم العالي

ملحق (و) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (1): دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى تدني مستوى الاعتماد على الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع العام، مما يؤدي إلى تدني مستوى الاستفادة من التجهيزات والبنى التحتية في القطاعات المختلفة، وبالتالي يؤدي إلى تدني نسبة العائد من الاستثمار؛ لذا فإن الأمر يتطلب الاعتماد بشكل رئيس على الاتصالات وتقنية المعلومات لزيادة الكفاءة والإنتاجية، وتقليل النفقات، فيقترح تطوير الأساليب والطرق المتبعة في تحديد مميزات المشاريع الحكومية وأحجامها ومواقعها، وإعادة توزيع مناطق التركيز في المصروفات، وإدراج بند خاص بالاتصالات وتقنية المعلومات ضمن ميزانية الدولة، وتعزيز اعتمادات الاتصالات وتقنية المعلومات بحيث يخصص جزء منها لدعم أنشطة البحث والتطوير في الجهات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (2): تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: تعتبر كل منشأة حكومية مسؤولة عن تنفيذ الخطط المتعلقة بتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات ونشرها داخل المنشأة، وفي كافة القطاعات التابعة لها، وتتطلب هذه الجهود إيجاد مناصب إداري رفيع المستوى؛ ليضمن لهذه الجهود الدعم المعنوي والنظامي داخل المنشأة وخارجها، ويهدف هذا المشروع إلى قيام جميع المنشآت الحكومية الكبيرة والمتوسطة بتخصيص مناصب إدارية عليا للاتصالات وتقنية المعلومات، تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمسؤول الأول في المنشأة، وكذلك ربط مراكز وإدارات الحاسب والاتصالات وتقنية المعلومات داخل المنشأة إدارياً وفتياً بالمنصب الجديد، ودمجها قدر الإمكان، على أن تحدد طبيعة العلاقة بين هذا المنصب ومراكز الاتصالات وتقنية المعلومات المختلفة بناءً على طبيعة الجهة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات.

المشروع رقم (3): استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوافر لديها ذلك.

وصف المشروع: يتطلب التوسع المستمر في استخدام حلول الاتصالات وتقنية المعلومات والاعتماد عليها في الجهات الحكومية، وجود وحدة إدارية مجهزة بالتقنيات والكوادر البشرية اللازمة، لتوفير وتمغيل ودعم وتسهيل تطبيق حلول الاتصالات وتقنية المعلومات المناسبة لبيئة العمل في الجهة؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى قيام جميع الجهات الحكومية التي لا توجد بها إدارات مختصة بالاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء وحدات إدارية مختصة بذلك،

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

وإدراجها في هيكلها التنظيمية.
الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات

المشروع رقم (4): تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص.

وصف المشروع: تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (110)، وتاريخ 5/4/1425هـ، القاضي بالموافقة على القواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال الإلكترونية، وفق أسلوب المشاركة في الدخل المتوقع، يقترح تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية والاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الحكومي، وفق ضوابط ومعايير تساعد على تنمية القطاع، وتحد من الاحتكار.
الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (5): زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: هناك تزايد في الاعتماد على القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات في عدد من الدول؛ لما تتميز به الاتصالات وتقنية المعلومات من تجدد وتطور مستمرين، وزيادة في حجم التطبيقات وترابطها، ولما يتميز به القطاع الخاص من سرعة ومرونة في الاستجابة للمتغيرات التقنية، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في إدارة مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات وتشغيلها وفق ضوابط ومعايير محددة، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية بعض التطبيقات ومتطلبات كل جهة.
الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات

المشروع رقم (6): إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.

وصف المشروع: نظراً لهجرة أعداد كبيرة من المختصين والمتميزين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لما يقدمه القطاع الخاص من رواتب ومزايا جيدة، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعادة النظر في الحوافز التي تقدم إلى كوادر الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية، لكي تكون هذه الحوافز منافسة لما يقدمه القطاع الخاص، وذلك بناءً على الاحتياج الفعلي للتخصص الدقيق حسب ندرته وأهميته، إضافة إلى رابطة هذه الحوافز بالعمل والإنتاجية.
الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية.

ملحق (و)

المشروع رقم (7): اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاصلة للتعيين والترقية لموظفي الجهات الحكومية.

وصف المشروع: تعتمد متطلبات التعيين والترقية للموظف في الوقت الحاضر على الشهادات الأكاديمية إلى حد بعيد، أو على حضور دورات ذات علاقة بالوظيفة، دون أي اعتبار لما يحصل عليه من شهادات مهنية خلال عمله، لذا يقترح اعتماد الشهادات المهنية التدريبية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات على غرار الشهادات الأكاديمية والدورات التدريبية في حالات التعيين والترقية، وذلك لتلبية احتياجات الجهات الحكومية من الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية.

المشروع رقم (8): وضع خطة تنفيذية للحكومة الإلكترونية وتنفيذها.

وصف المشروع: بناءً على الأمر السامي (رقم 7/ب/33181، وتاريخ 10 /7/ 1424هـ) المتضمن وضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو وضع خطة تنفيذية لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، تعتمد على تقليل المركزية في تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية بأبسط قدر ممكن، مع وضع الحد الأدنى من التنسيق بين الجهات الحكومية، ويشمل الأولويات، ومشاريع التعاملات الإلكترونية الحكومية، والسياسات والأطر، والمواصفات ذات العلاقة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (9): وضع ضوابط لتطبيق الحكومة الإلكترونية.

وصف المشروع: إن تطبيق الحكومة الإلكترونية وأساليبها يتطلب وجود ضوابط تحدد السياسات الرئيسية لذلك، ويشمل ذلك الجوانب التنظيمية للمعلومات والبيانات الحكومية، كالجهة المسؤولة، والجهات المستفيدة، والإجراءات الخاصة بالخدمات الحكومية، والجوانب الفنية للحكومة الإلكترونية كالبوابة الوطنية للخدمات الحكومية، ومواقع الجهات الحكومية، لذا يهدف هذا المشروع إلى وضع هذه الضوابط لدعم تطبيق الحكومة الإلكترونية، وإقرار هذه القواعد من الجهات العليا.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (10): تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية.

وصف المشروع: تمثل البوابة الوطنية للخدمات الحكومية أحد المكونات الرئيسية للحكومة الإلكترونية؛ وذلك لتسهيل الحصول على المعلومات الخاصة

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

بالخدمات، وكيفية الاستفادة منها، ومتابعة الطلبات الخاصة بها. ويهدف هذا المشروع إلى بناء بوابة وطنية للخدمات الحكومية وفق مراحل معينة، حيث تشمل البوابة في المرحلة الأولى معلومات عن أبرز الخدمات الحكومية، ووصفها، ومتطلبات الحصول عليها، إضافة إلى المعلومات ذات العلاقة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (11): إنشاء شبكة الحكومة الإلكترونية.

وصف المشروع: تعتمد الحكومة الإلكترونية على ترابط الجهات الحكومية إلكترونياً، والاستفادة من قواعد البيانات المتوافرة لدى الجهات، وتزويدها بالبيانات اللازمة؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إنشاء شبكة للحكومة الإلكترونية، من خلال الإنترنت، أو من خلال شبكة خاصة؛ وذلك لتسهيل تطبيق الحكومة الإلكترونية وتسريعها، وتقليل النفقات الإجمالية على الدولة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (12): إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي.

وصف المشروع: يقدم المركز الوطني للتصديق الرقمي منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للمفاتيح العامة، التي تزيد موثوقية الأعمال الإلكترونية، كالحكومة الإلكترونية وغيرها، وتمكن من إجراء التواقيع الإلكترونية على المستندات والوثائق والعقود، وإصدار الشهادات الرقمية التي تستخدم في إثبات هوية المتعاملين إلكترونياً، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي وتشغيله، وإصدار الشهادات الرقمية، والاعتماد عليها في الأعمال الإلكترونية، كالحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (13): بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها.

وصف المشروع: مع انتشار تطبيقات تقنية المعلومات في المجتمع، ازداد اعتماد جهات عديدة في القطاعين الحكومي والخاص على قواعد البيانات في أعمالها، ونظراً لتكرار الجهود المبذولة في هذا المجال، وتعدد مصادر البيانات، وعدم شمولية قواعد البيانات، وعدم تكاملها وبطء تحديثها، فإن هذا المشروع يهدف إلى بناء عشر قواعد بيانات وطنية، حيث يتم حصر قواعد البيانات الوطنية المستهدفة، وتجميعها وفق محاور رئيسة، وتحديد الجهات المسؤولة عن كل مجموعة من هذه القواعد، وكذلك تحديد الجهات المستفيدة منها، وطبيعة تلك الاستفادة، ومن ثم بنائها وتشغيلها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

ملحق (و)

المشروع رقم (14): وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: هناك حاجة إلى تطوير الآلية المتبعة حالياً لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدولة؛ وذلك دعماً لتطبيق الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق الأولويات الوطنية في مجال الحكومة الإلكترونية، ودعم الخطة التنفيذية للحكومة الإلكترونية، وتقليل الازدواجية والتكرار في مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات، وكذلك دعم الجهود المبذولة لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في الجهات الحكومية ومساندتها؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تطوير الآلية الحالية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لتحقيق هذه الأهداف.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (15): إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى توفير البنية التحتية المشتركة (برمجيات وأجهزة) لتمكين تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية والقيام بعمليات التكامل اللازمة للمرحلة الأولى كحد أدنى، حيث يعمل كنظام تكاملي وسيط يتاح من خلاله العديد من الخدمات المشتركة بين الجهات الحكومية، كخدمات التيقن من هوية المستخدم وأمن المعلومات، وخدمات الدفع والإشعار الإلكتروني، وتبادل البيانات المشتركة بين الجهات الحكومية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (16): توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية.

وصف المشروع: نظراً لأن كل جهة حكومية تقوم حالياً بتطوير تطبيقات معلوماتية شبيهة بما يوجد لدى الجهات الحكومية الأخرى، وأحياناً مطابقة لها، نتيجة إتباع معظم الجهات لنظام موحد، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تقليل هدر الموارد والجهود في مجال تطوير هذه التطبيقات، وذلك من خلال توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية، وتطويرها عن طريق القطاع الخاص، بحيث تتم المصادقة على مطابقة هذه التطبيقات للمواصفات الموضوعية من قبل جهة مركزية. إضافة إلى ذلك فإن حساب التكلفة لهذه التطبيقات يتم على أساس عدد الرخص الفعلية، بحيث تقل تكلفة الرخصة الواحدة مع زيادة العدد الإجمالي للرخص.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (17): إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: نظراً لأن أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات تتميز بعدم قابليتها للاستهلاك، وتتناقص تكلفتها مع عدد رخص الاستخدام، وحيث إن كل

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

جهة حكومية تقوم بشراء أو استئجار هذه الأنظمة بشكل مستقل، وبذلك تكون التكلفة مرتفعة نسبياً؛ لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى الحكومة، بحيث تستفيد كل الجهات الحكومية منها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (18): دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة إلى التفاوت الكبير في مستويات الجودة والأداء في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات، وإدارات الحاسب بالجهات الحكومية؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى نشر أفضل التجارب والإجراءات في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية، من خلال تبني المعايير والمنهجيات والأطر المعروفة عالمياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (19): تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: نظراً لحاجة موظفي الدولة (المدنيين من غير المعلمين وأعضاء هيئة التدريس) إلى التدريب على التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات، والاستفادة منها بشكل جيد، فإن هذا المشروع يهدف إلى:

- تدريب خمسين ألف موظف سنوياً على الاستخدامات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- تدريب مائتي موظف سنوياً من موظفي الإدارة العليا في برامج تناسب عملهم، وكذلك بتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات والاستفادة منها.
- تدريب خمسمائة موظف سنوياً من المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات في مجالات دورات تخصصية فنية وإدارية في الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تدريب مائة موظف سنوياً من المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات في مجالات إدارية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (20): تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية.

وصف المشروع: يعد شراء الاحتياجات الحكومية عن طريق التعاملات الإلكترونية من التطبيقات المهمة للحكومة الإلكترونية، لذا فإن هذا المشروع يهدف

إلى تنفيذ المشتريات الحكومية إلكترونياً، تقليصاً للتكلفة، ودعمًا للجهود التنسيقية، ورفعاً للجودة وحسن الاختيار. ويقترح أن يتم البدء في الحصول على وثائق طلب العروض، وتقديمها إلكترونياً كمرحلة أولى للمشروع.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (21): وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.

وصف المشروع: على الرغم من أهمية التخطيط في الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى الجهات، إلا أن بعض الجهات الحكومية لا توجد لديها خطط خاصة به، ولا تغني الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات بما فيها من مشاريع مقترحة عن هذه الخطط الخاصة بالجهات نفسها، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعداد خطط نمطية وأطر عامة للخطط الاستراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات، وقيام الجهات الحكومية بوضع خطط استراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات خاصة بها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات.

المشروع رقم (22): تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى التفاوت الكبير في مستويات الجودة والأداء في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات، وإدارات الحاسب بالقطاعات الحكومية، لذا فإن هذا المشروع يسعى إلى تأسيس مفاهيم الجودة الشاملة وفق أحدث تطبيقاتها ونظرياتها، وذلك من خلال إنشاء وحدة إدارية للجودة الشاملة في كل مركز يكون مستقلاً أو متصلاً بوظيفة التخطيط الاستراتيجي في المركز، لتصبح إجراء أساسياً داخل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (23): تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى أن تصنيف المقاولين يتم في مجالات متعددة كالأعمال الإنشائية، وأعمال الصيانة والتشغيل، إلا إنه لا يوجد تصنيف خاص بأعمال الاتصالات وتقنية المعلومات؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعداد نظام لتصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات، بحيث يبنى على معايير وآليات واضحة ومعلنة، بغرض تأهيل الشركات والمؤسسات للدخول في مناقصات مشاريع الجهات الحكومية، ورصد الإنجازات والملاحظات والمخالفات التي تسجل ضدها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (24): إقرار نظام التعاملات الإلكترونية.

وصف المشروع: نظراً لحاجة التعامل الإلكتروني التجاري والحكومي إلى إيجاد نظام خاص ينظم طرق التعامل وحقوق المتعاملين من خلال إعداد التشريعات واللوائح المطلوبة وإقرارها، لذا فإن هناك حاجة ماسة لإقرار هذا النظام لتيسير التعاملات والأعمال الإلكترونية في المملكة، وذلك بهدف سنّ الأحكام والأنظمة والنظم اللازمة للتعاملات الإلكترونية المتوافقة مع التنظيمات العالمية، وتشجيع ودعم الاستثمار من خلال تطبيقات التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية الإلكترونية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (25): تطوير موقع على الإنترنت للمنتجات الوطنية

وصف المشروع: إدراكاً لأهمية الاستثمار الأمثل لتقنيات التجارة الإلكترونية، فإن هناك حاجة لدعم المنتجات الوطنية لتتمكن من منافسة المنتجات المصنعة في الخارج، حيث يلاحظ ضعف في الجانب التسويقي للمنتجات الوطنية مما يقلل من انتشارها داخلياً وخارجياً. ويهدف هذا المشروع إلى توفير دعم كبير للتعريف بالمنتجات الوطنية داخل المملكة وخارجها، وذلك من خلال إنشاء موقع متميز على شبكة الإنترنت للمنتجات الوطنية، ليشمل 80 % من المنتجات الوطنية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التجارة والصناعة.

المشروع رقم (26): إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص، وبخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها؛ وذلك لرفع مستوى استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في قطاع الأعمال، وتسهيل وتعجيل ذلك، وبالتالي زيادة قوتها التنافسية، وسرعة وصوله إلى المعلومات، ورفع مستوى دقتها، ودعم اتخاذ القرار فيها، وتقليل التكلفة، وزيادة إنتاجيتها، ورفع فرص النجاح، وتبني أفضل الحلول المعلوماتية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (27): نشر نظم إدارة المستشفيات ونظم المراكز الصحية.

وصف المشروع: تفتقر معظم المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة (حوالي 220 مستشفى و1800 مركز صحي) إلى البنية التحتية المناسبة لتقنية المعلومات. ويهدف هذا المشروع إلى إدخال أنظمة إدارة المستشفيات لمستشفيات وزارة الصحة والمراكز الصحية التابعة لها، حيث يتم نشر هذه الأنظمة

ملحق (و)

في أربعين مستشفى ثلاثمائة وخمسين مركزاً صحياً بنهاية الخطة الخمسية الأولى. ويتوقع أن يحقق هذا المشروع عدداً من الفوائد من بينها، تحسين الخدمات الطبية، وزيادة مستويات الأداء والإنتاجية، والحد من المشكلات الناتجة عن نقص الأدوية، وتقليل العبء على ميزانية الدولة من خلال تخفيض تكاليف العلاج، وتسهيل نقل المعلومات الصحية وتوثيقها بين الجهات الطبية المختلفة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الصحة.

المشروع رقم (28): بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد.

وصف المشروع: يراجع ملايين المرضى المستشفيات والمراكز الصحية في المملكة سنوياً، إلا أنه لا يوجد لكل مراجع ملف طبي موحد يمكن تناقله بين الجهات الصحية المختلفة. ويهدف هذا المشروع إلى إيجاد ملف طبي إلكتروني موحد لكل مواطن ومقيم في المملكة، حيث يتم بناء هذا الملف في عشرين مستشفى ومائة وعشرين مركزاً صحياً بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وذلك لتحقيق فوائد كثيرة منها المحافظة على أرواح البشر، والحد من المشكلات الصحية الناجمة عن علاج أكثر من شخص بنفس البطاقة، وتوفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الصحة.

المشروع رقم (29): نشر تطبيقات الطب الاتصالي.

وصف المشروع: نظراً لفائدة الطب الاتصالي في الاتصال والكشف والفحص عن بُعد، ونقل نتائج الفحوصات والتحليل آلياً، وتبادل الخبرات وإجراء العمليات وغيرها من التطبيقات الطبية. وهذه الخدمات إما للعلاج، أو لما يسمى الرأي الطبي الآخر عن طريق إرسال البيانات الصحية إلكترونياً، وتلقي الرأي الطبي. لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو نشر تطبيقات الطب الاتصالي في المملكة من خلال تقديم ثلاث مستشفيات خدماتها عن طريق هذه التقنية، وقيام عشرين جهة صحية بالاستفادة من هذه الخدمات، وذلك بنهاية تطبيق الخطة الخمسية الأولى.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الصحة.

المشروع رقم (30): تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بعد.

وصف المشروع: يُعرف نظام العمل والعمال العامل على أنه: "كل شخص يعمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه، ولو كان بعيداً عن نظارته مقابل أجر"، لذا وبحكم التقدم في الاتصالات وتقنية المعلومات فقد أصبح من الضروري اعتماد هذا الأسلوب من العمل بشكل مباشر كصيغة مقبولة في أنظمة العمل الحكومية والخاصة، وإيجاد الأنظمة التي تتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد، وتضمن حق كل من العامل وصاحب العمل. ويهدف هذا المشروع

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

إلى اعتماد أسلوب العمل عن بُعد، وإيجاد الأطر المنظمة له، وذلك لتشجيع انتشار فكرة العمل عن بُعد والاستفادة منه، وتوفير فرص وظيفية مناسبة للمرأة، وتقليل البطالة، وزيادة فرص العمل لجميع شرائح المجتمع، وتخفيض حركة المرور في الشوارع، والحد من الهجرة إلى المدن.
الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية. وزارة العمل.

المشروع رقم (31): إنشاء مراكز للعمل عن بعد.

وصف المشروع: تقوم فكرة هذا المشروع على أساس توفير البيئة المناسبة لتمكين العاملات عن بُعد من أداء أعمالهن بشكل ميسر وفعال، وبالتالي توظيف الكوادر النسائية الراغبة في العمل عن بُعد، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء ثلاثة مراكز نسائية للعمل عن بُعد، كمرحلة أولى لإثبات نجاح هذه التجربة وتسهيل تعميمها. ويطمح أن تصل نسبة العاملين عن بُعد إلى 1 % من إجمالي العاملين، وذلك بنهاية الخطة الخمسية الأولى.
الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل.

المشروع رقم (32): إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال 2006م - 2007م.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى طرح ترخيص ثان لتقديم خدمات الهاتف الثابت، مع الأخذ في الاعتبار نتائج الدراسات التسويقية لخدمات الهاتف الثابت، والاتجاهات العالمية السائدة، والعوامل الاقتصادية بالملكة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار.
الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (33): إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام 2006م.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إصدار ترخيص ثالث لتقديم خدمات الهاتف المتنقل، مع الأخذ في الاعتبار نتائج الدراسات التسويقية لخدمات الهاتف المتنقل، والاتجاهات العالمية السائدة، والعوامل الاقتصادية بالملكة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، إضافة إلى نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية لفتح السوق لمزودي الخدمة الافتراضيين، أو ما يعرف بـ (MVNOS).
الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (34): إصدار التراخيص الفئوية.

وصف المشروع: لتحقيق التحرير الكامل لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، مثل إصدار تراخيص تقديم خدمة الإنترنت، وخدمة الرسائل الجماعية

ملحق (و)

عبر شبكة الجوال، وخدمات الاتصالات الشخصية عبر الأقمار الصناعية (GMPCS)، وخدمات تحديد المواقع وغيرها من الخدمات التي تلبى طلب المستخدم النهائي، فإن هذا المشروع يهدف إلى القيام بإصدار التراخيص الفئوية المناسبة حسب طبيعة كل خدمة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (35): وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة

وصف المشروع: يتطلب تحقيق هدف فتح سوق الاتصالات وتقنية المعلومات للمنافسة القيام بوضع سياسات ربط اتصال بيني فعال للتأكد من أن جميع مقدمي الخدمة تتم معاملتهم بطريقة عادلة وبدون تمييز، فيما يتعلق بتقديم خدمات ربط الاتصال البيني، وتشجيع التطبيق الصحيح لتقديم خدمات ربط الاتصال البيني بين مقدمي الخدمة، وكذلك تشجيع تقديم خدمات ذات جودة عالية لربط الاتصال البيني من خلال الكفاءة الفنية والاقتصادية، وبما يضمن تزويد المستخدمين بخدمة ذات جودة مرضية. ويهدف المشروع كذلك إلى تشجيع الاشتراك في المواقع والبنية التحتية، وتحديد الأساليب الإجرائية للتعامل مع الخلافات ذات العلاقة بربط الاتصال البيني.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (36): وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إيجاد أسلوب علمي واضح يقوم على فصل الحسابات المالية لخدمات مقدم الخدمة المسيطر، للتأكد من عدم وجود دعم مالي داخلي بينها؛ وذلك لضمان فعالية المنافسة المبنية على تسعير الخدمات بناءً على التكاليف الحقيقية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (37): إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد واعتماد وثيقة تتضمن سياسة لتحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها بشكل دوري، والتأكد من تطبيقها على مقدمي الخدمة المسيطرين من خلال استخدام معادلة رياضية قياسية للمؤشرات المالية لمقدم الخدمة المسيطر، بشكل يضمن عدالة المنافسة مع مقدمي الخدمة الآخرين.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (38): إعداد نظام جرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد نظام يعالج جرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت، من خلال وضع آلية نظامية للحد من وقوع هذا النوع من الجرائم، وذلك بتحديد الجرائم المستهدفة من النظام، والعقوبات المقدرة لكل جريمة أو مخالفة، وتحديد جهة الاختصاص بمتابعتها وتطبيق العقوبات، وبما يؤدي إلى تحقيق الأمن المعلوماتي، وزيادة استخدامات الحاسب وشبكاته، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات والشبكات، وحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (39): تنظيمات المحافظة على الخصوصية.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى وضع الأسس والضوابط المتعلقة بآلية التعامل مع المعلومات الشخصية، أو ذات العلاقة بمؤسسة عامة أو خاصة، المخزنة في الأنظمة الحكومية والخاصة، وذلك لزيادة ثقة المواطنين في التعامل مع الأنظمة الإلكترونية، لما يوفره هذا المشروع من حماية لخصوصية المتعاملين من هيئات وشركات ومؤسسات وأفراد مع الأنظمة الإلكترونية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (40): إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقيق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء وحدة خاصة لرصد ومتابعة وضبط جميع الجرائم المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك من أجل الحد من جرائم المعلوماتية، وضبط المخالفات الأمنية المعلوماتية، وإثباتها بالأدلة التقنية والفنية، وتحديد حجم الجرم والمخالفة، وتقديم مرتكبها للقضاء، وكذلك التنسيق والتعاون مع الجهات الأمنية الدولية، زيادة مستوى الأمن العام، وأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل خاص.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الداخلية.

المشروع رقم (41): إنشاء مركز وطني إرشادي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف المشروع إلى إنشاء مركز وطني للتوعية بأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، يضم خبراء وأجهزة على أعلى مستوى، ويقوم بمهام التوعية، وتقديم المشورة في مجال أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، كما يقوم -أيضاً- بالعمل على تجميع الخبرات العملية حول الثغرات التي يمكن أن تهدد أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، كذلك يهدف هذا المركز إلى رصد اختراقات أمن الشبكات والمعلومات، ووضع الخطط

ملحق (و)

لتجنّبها، وحماية المعلومات، وتزويد المركز بفريق طوارئ متخصص يخدم المراكز المعلوماتية الحساسة.
الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (42): تحديث الخطة الوطنية للترقيم بشكل دوري.

وصف المشروع: تتضمن الخطة الوطنية للترقيم قواعد وإرشادات ترقيم جميع أنواع خدمات الاتصالات في المملكة، وتشمل خدمات شبكة المقاسم الهاتفية العامة، وشبكات الهاتف المتنقل العامة (مثل نظام الهاتف المتنقل جي اس ام، وخدمات النداء الآلي، وخدمات الهاتف المتنقل عبر الأقمار الصناعية)، وخدمات شبكة معطيات بتبديل الرزم وخدمات التلكس، وتطبق القواعد والإرشادات المضمنة في الخطة الوطنية للترقيم على جميع المرخص لهم، وعلى جميع مستخدمي الخطة الوطنية للترقيم. ويهدف هذا المشروع إلى تحديث الخطة الوطنية للترقيم دورياً لمواكبة النمو المستقبلي، وتوفير المرونة لاستيعاب الخدمات الجديدة، وتحقيق الانسجام مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات.
الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (43): إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام آلي للقيام بمهام إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات وفقاً للمبادئ المضمنة في الخطة الوطنية للترقيم، وتشمل هذه المهام حجز وتخصيص الأرقام وأسماء النطاقات وعناوين بروتوكول الإنترنت لمقدمي الخدمة المرخص لهم بشكل مستمر، وذلك لتحقيق الأهداف المحددة بالخطة على المدى القصير والمدى البعيد، وتسهيل تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بصورة عادلة وفعالة.
الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (44): إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمنتقل، ومتابعة تنفيذها.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد ومتابعة تنفيذ القواعد التنظيمية لنقل أرقام الهاتفين الثابت والمنتقل، طبقاً للسياسات المعتمدة، وطبقاً لوثيقة الإرشادات المصاحبة التي تتضمن إيضاحات حول الأمور المتعلقة بنقل أرقام الهاتف المتنقل والحلول الفنية الممكنة وعناصر التكلفة، والمبادئ الاقتصادية لاستعادة التكلفة، وأسلوب توزيع التكاليف، والمقابل المالي، والأسس التخطيطية، والتزامات مقدمي الخدمة، والإجراءات العملية شاملة الأطر الزمنية الإرشادية، وحل الخلافات.
الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (45): إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي.

وصف المشروع: إعداد خطة وطنية للطيف الترددي في المملكة أهداً في الاعتبار اللوائح والأنظمة المحلية والدولية المنظمة لاستخدام الترددات، وكذلك الاستخدامات الحالية والمتطلبات المستقبلية والتقنيات الحديثة، وبالتنسيق مع المستخدمين الرئيسيين للترددات في المملكة، على أن تشمل الخطة تحديد فئات لمستخدمي الطيف الترددي في المملكة مثل الجهات الحكومية، والجهات المدنية والتجارية، وتحديد نطاقات فرعية لهذه الفئات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (46): إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي.

وصف المشروع: إعداد أساليب وإجراءات العمل الخاصة بكافة أنشطة الطيف الترددي شاملاً إجراءات تخصيص الترددات، والترخيص باستخداماتها، وتنسيقها محلياً ودولياً وتسجيلها، وإجراءات المراقبة الفنية للترددات، وتحديد مصادر التداخلات الضارة، والاستخدامات غير المرخص بها، وإجراءات وأساليب تشغيل وصيانة محطات المراقبة وأجهزتها، والإجراءات والأساليب الخاصة بقاعدة بيانات الترددات والبرامج المرتبطة بها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (47): إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي، يشتمل على توريد وتركيب محطات مراقبة حديثة ثابتة ومتنقلة، ونظام حديث لقاعدة البيانات يشتمل على توريد وتركيب الأجهزة والبرامج التشغيلية والهندسية المرتبطة بها، وتوريد وتركيب الأجهزة والمعدات اللازمة لصيانة هذا النظام.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (48): إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.

وصف المشروع: تسعى الدول إلى نشر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في جميع أرجاء البلاد، لتعم الفائدة منها، ولتتمكن جميع شرائح المجتمع من الاستفادة من هذه الخدمات، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي للمناطق أو السكان. ويهدف هذا المشروع إلى إعداد السياسات اللازمة لنشر الخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، موضعاً بها الأسس والمبادئ والشروط المتعلقة بتنفيذ تلك الخدمات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (49): وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى وضع آليات التنفيذ المقترحة للخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، موضحاً بها الأسس والمبادئ والشروط المتعلقة بتنفيذ تلك الآليات.
الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (50): استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة.

وصف المشروع: هناك حاجة لاستكمال إعادة هيكلية نظام الإنترنت في المملكة لمعالجة بعض السلبات التنظيمية والفنية؛ وذلك من أجل زيادة نسبة انتشار الإنترنت ورفع مستوى الخدمة. ويهدف هذا المشروع إلى نقل المهام المتعلقة بالضوابط الأمنية لخدمة الإنترنت، إضافة إلى تسجيل أسماء النطاقات من وحدة خدمات الإنترنت بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك من أجل توفير خدمات إنترنت ذات جودة عالية.
الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (51): إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد مواصفات فنية وطنية قياسية لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات تبنى على المعايير الدولية الصادرة عن الجهات المختصة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والمعهد الأوروبي للاتصالات، ويشمل ذلك معايير المطابقة الكهرومغناطيسية والسلامة الكهربائية، إضافة إلى المعايير الأخرى المتعلقة بالربط بالشبكات ومعايير اللاسلكي. ويهدف هذا المشروع -أيضاً- إلى حماية المستخدمين وحماية شبكات المشغلين المرخص لهم من الضرر، وحماية الطيف الترددي من التداخل.
الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (52): إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد أسلوب لترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات التي يجري توريدها إلى المملكة؛ للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة، ويغطي هذا المشروع كيفية الحصول على التراخيص اللازمة لاستيراد أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة، ويحدد المتطلبات اللازم توفيرها؛ للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة قبل ترخيصها.
الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (53): إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى وضع مؤشرات ومعايير لقياس جودة الخدمات المقدمة من قبل مقدمي الخدمة المسيطرين؛ وذلك من خلال تحديد الخدمات المراد قياس جودتها، وتحديد المؤشرات التي بموجبها يتم تحديد مدى جودة الخدمة المقدمة، مع الأخذ في الاعتبار المراحل المختلفة لعملية تقديم الخدمة ابتداءً من طلب الخدمة حتى الحصول عليها من قبل المشترك. ويتضمن المشروع وضع الضوابط اللازم إتباعها من قبل مقدمي الخدمة، وتزويد هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتقارير دورية عن نتائج أداء الخدمات المقدمة من قبلهم.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (54): إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية.

وصف المشروع: يسعى هذا المشروع إلى إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية، على غرار ما قامت به بعض الدول بإنشاء مناطق حرة للصناعات التقنية، على نمط المناطق الصناعية الحرة التقليدية. ويهدف هذا المشروع إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار داخل البلاد، والاستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير الصناعات المحلية، وتشجيع حركة التجارة الخارجية للدولة والتصدير، وبالتالي تحسين الميزان التجاري، ونقل وتوطين التقنيات الحديثة إلى المملكة، واستقطاب المنشآت التقنية الصناعية من خارج البلاد من خلال إيجاد منطقة حرة لا تكون فيها ضرائب دخل أو جمارك على الواردات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية.

المشروع رقم (55): تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى سن أنظمة جديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والعمل على إعداد دراسات جدوى عن فرص الاستثمار في الاتصالات وتقنية المعلومات، والتواصل مع المستثمرين من خلال ورش عمل خاصة، ووضع حوافز ضريبية ومالية وتمويلية لتشجيع الاستثمار، وطرح أفكار عن الأنظمة التي تشجع على الاستثمار.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات. الهيئة العامة للاستثمار

المشروع رقم (56): إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يسعى هذا المشروع إلى إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم إنشاء حديقتين وست حاضنات بنهاية

الخطة الخمسية الأولى، وذلك لدعم الإبداع والابتكار الوطني، ونقل التقنية وتوطينها، وإيجاد فرص عمل مناسبة للمواطنين، وإنشاء العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (57): إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى تشجيع تنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الشركات الوطنية التي تعتمد على الكوادر الوطنية، مع اشتراط أن تحقق قدرًا من الجودة، يقاس من خلال معايير محددة. ويسعى هذا المشروع إلى دعم الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص وظيفية للمواطنين، وتنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات المحلية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (58): استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً.

وصف المشروع: نظراً لضعف الصناعة المحلية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فإن المشاريع الكبرى تنفذها شركات أجنبية، دون تغلغل كبير في الصناعات المحلية والشركات والكوادر الوطنية. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إلزام الشركات الدولية باستثمار جزء من قيمة عقودها في المملكة في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً، وذلك لدعم الصناعات المحلية، وبناء الخبرات الوطنية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتطوير الكوادر الوطنية العاملة في الشركات المحلية المتخصصة في القطاع.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التوازن الاقتصادي.

المشروع رقم (59): إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع.

وصف المشروع: يسعى هذا المشروع إلى بناء جسور بين الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية وسوق العمل، يربط الإمكانيات التقنية المتقدمة في الجامعات بسوق العمل الصناعي، وتمكين الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية من تحويل المخترعات إلى منتجات تجارية. ويهدف هذا المشروع إلى قيام الجامعات والكليات ومراكز البحوث بإنشاء مراكز نقل التقنية داخل منشأتها لكي تكون قريبة من الباحثين والطلاب، حيث تكون هذه المراكز هي نقطة الاتصال بين الجامعات والحاضنات والحدائق الإلكترونية، لربط المخترعين بهذه الحاضنات، ومن ثم التأكد من أن هذه الحاضنات توفر بيئة مناسبة لنمو منتج جديد.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (60): دعم صناعة البرمجيات مفتوحة المصدر.

وصف المشروع: يسعى هذا المشروع إلى تشجيع قيام صناعة برمجية محلية تعتمد على البرامج الحرة لتسد احتياجاتها البرمجية، وإيجاد سوق عمل متطورة لتحقيق أرباح من خلال بيع الخدمات والدعم الفني، وتوفير المبالغ المالية من خلال تقليل الاعتماد على تراخيص البرامج التجارية. ويهدف هذا المشروع إلى دعم تبني التطبيقات مفتوحة المصدر، ودعم الجهود البحثية والتطويرية في هذا المجال.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (61): معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة.

وصف المشروع: يعد البحث العلمي والتطوير التقني من أهم أسس قيام صناعة اتصالات وتقنية معلومات محلية قادرة على المنافسة عالمياً، ومن مصادر دعم البحث العلمي والإبداع والتطوير التقني المشاريع الحكومية التقنية، لا سيما إذا تمت معاملة الأنشطة البحثية والتطويرية كمشاريع ضمن ميزانيات القطاعات الحكومية، لدعم البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث. ويهدف هذا المشروع إلى معاملة أنشطة البحث والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع مستقلة، ترصد لها ميزانيات مستقلة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (62): صندوق دعم صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: هناك حاجة إلى إنشاء صندوق دعم صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك لتوليد شركات متوسطة وصغيرة تعتمد الإبداع والابتكار الوطني في أعمالها الرئيسية. ويهدف الصندوق إلى دعم إنشاء خمسين شركة متوسطة وصغيرة تعتمد الإبداع والابتكار في أعمالها الرئيسية، وذلك بنهاية الخطة الخمسية الأولى. ويقترح أن يقدم الصندوق خدمات متعددة للمشاريع المدعومة، كالدعم المالي، والمساعدة في تطوير أفكار المبادرين (entrepreneurs) إلى خطط عمل قابلة للتحقيق، وتقديم الإرشاد المستمر للمشاريع، ومساعدة المشاريع لتسويق منتجاتها داخلياً وخارجياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (63): تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات اتصالات وتقنية معلومات.

وصف المشروع: يتميز المجتمع السعودي بشريحة عمرية كبيرة من الفتيان والفتيات لديها طموح وقدرة على الإبداع والتفكير بطريقة متميزة. لذا فإن تشجيع الشباب على الإبداع في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتيسير طرق تحويل مخترعاتهم إلى منتجات، ودعم تحويل أفكارهم إلى منشآت تجارية ناجحة

ملحق (و)

يستفيد منها المجتمع، سيكون له أثر كبير في وجود صناعة اتصالات وتقنية معلومات محلية مستمرة. ويهدف هذا المشروع إلى دعم وتمتية الإبداع لدى الشباب في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتشجيع الشباب على الإبداع والتطوير، من خلال دعم (200) مائتي مشروع بنهاية الخطة الخمسية الأولى. **الجهة المعنية بالتنفيذ:** مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع.

المشروع رقم (64): إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز أبحاث للاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم القيام سنوياً بأبحاث في مجالات استراتيجية، تسهم في تحديد التوجهات المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات في البلاد؛ لمساعدة القطاع الخاص والجهات الحكومية الراغبة في استخدام هذه التقنيات، بإجراء البحوث اللازمة لتعرف أفضل الطرق لتطبيق هذه التقنيات، ودعم نشر التقنيات الجديدة في القطاعين العام والخاص، ودعم الصناعة الوطنية وتوطين التقنية. **الجهة المعنية بالتنفيذ:** مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (65): إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني.

وصف المشروع: يعتمد التعليم "الحديث" على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات بأنماط متعددة (أفقية وعمودية)، وهذا ما يطلق عليه "التعلم الإلكتروني". ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني، لتمكين التعلم الإلكتروني وتحفيزه من خلال اقتراح التشريعات والسياسات المتعلقة بالتعلم الإلكتروني، ووضع نموذج موحد للتعليم الإلكتروني وفق مواصفات معيارية، وتطوير معايير للجودة وتطبيقها، وإصدار شهادات الجودة للبرمجيات التعليمية، وقياس فعالية التقنيات المختلفة، كوسائل مساندة للتعليم والتعلم. **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي. ووزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (66): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم.

وصف المشروع: ما زال مستوى توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة التعليم والتعلم في المملكة ضعيفاً، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى:

- الاعتماد على المحتوى الإلكتروني التفاعلي في العملية التعليمية، للوصول إلى نسبة 30% من المحتويات في جميع المناهج التعليمية بنهاية الخطة الخمسية.
- بناء شبكات معلومات وبوابات (portals) تعليمية لكل مرحلة تعليمية.

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

- جعل الإنترنت إحدى الطرق الرئيسية في التواصل بين الطلاب، والمدرسين، والإدارة،، وأولياء الأمور، حيث يتم تطوير موقع إنترنت لكل جهة تعليمية ومدرسة، وإنشاء صفحة نسجية لكل مقرر دراسي، ووضع المناهج بصيغة إلكترونية تفاعلية في شكل أقراص مدمجة ووضعها على شبكة الانترنت.
- الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي. ووزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (67): إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.

وصف المشروع: تعتبر معرفة أساسيات استخدام الحاسب والإنترنت من المتطلبات الأساسية للتحويل إلى مجتمع المعلومات؛ لذا يسعى هذا المشروع إلى إدخال مقررات الحاسب والإنترنت إلى جميع فئات ومراحل التعليم. وهذا المشروع يتكون من عدة مشاريع، كل مشروع منها يختص بقطاع تعليمي، أو مرحلة تعليمية. ويهدف هذا المشروع إلى:

- تحديد محتوى المقررات، وخطة إعداد الكتب، وإعداد الوسائل التعليمية.
 - إدخال مقررات الحاسب والإنترنت في كافة مراحل التعليم العام.
 - إدراج مادة لأساسيات الحاسب والإنترنت، تكون إجبارية لجميع الطلاب في الجامعات على غرار مواد الثقافة الإسلامية واللغة العربية.
 - إعداد المعلمين وتأهيلهم لتدريس المقررات الجديدة.
- الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي. ووزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (68): تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: إن هذا المشروع متطلب أساس لجميع المشاريع التي تهدف إلى نشر توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة القطاع التعليمي؛ لذا يسعى هذا المشروع إلى رفع الكفاءة المعلوماتية لدى المعلمين والمعلمات، ويهدف إلى ما يلي:

- تدريب (20000) مائتي ألف معلم ومعلمة على أساسيات استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الحاسب والإنترنت.
 - تدريب المعلمين والمعلمات وتأهيلهم على أساليب توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات كوسائل مساندة للتعليم والتعلم.
 - تدريب المسؤولين عن التعليم ومديري المدارس على الاتصالات وتقنية المعلومات، وكيفية وضع الخطط المتعلقة بتوظيفها في التعليم.
 - إنشاء بوابة إلكترونية لتقديم برامج التدريب عبر الإنترنت.
- الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (69): تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين.

وصف المشروع: تستخدم الاتصالات وتقنية المعلومات في المناهج التعليمية في المجتمعات المعلوماتية بشكل كبير وأساسي. والمعلم هو أساس العملية التعليمية. لذا يهدف هذا المشروع إلى إدراج معرفة أساسيات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الإنترنت والحاسب، ضمن:

1) شروط المفاضلة بين المتقدمين للوظائف التعليمية.

2) عناصر الترقية للمعلمين، حيث يقترح ما يلي:

- احتساب سنة خدمة إضافية للمعلم في الجهات التعليمية التي تعتمد الترقية التلقائية، كوزارة التربية والتعليم.
 - احتساب درجات إضافية للمتقدم للترقية في الجهات التعليمية التي تعتمد الترقيات العلمية بناءً على إنجازات المعلم، كالجامعات.
- الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التربية والتعليم. وزارة الخدمة المدنية.

المشروع رقم (70): نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.

وصف المشروع: تعتبر البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية أحد المتطلبات الأساسية لنشر التعليم الإلكتروني، وتتفاوت هذه التجهيزات في المؤسسات التعليمية بشكل كبير. ويهدف هذا المشروع إلى:

- توفير البنى التحتية في جميع مبانى الجهات التعليمية.
 - ربط جميع الجهات التعليمية بالإنترنت.
 - نشر تطبيقات نظم المعلومات الإدارية والمالية في الجهات التعليمية.
 - توفير بريد إلكتروني للطلاب ومنسوبي التعليم.
 - نشر تجهيزات الفصول الإلكترونية في المدارس والجامعات.
 - تأمين تجهيزات الوسائط المتعددة، وأجهزة عرض الفيديو في الفصول.
- الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي. ووزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (71): إنشاء مكتبة رقمية.

وصف المشروع: تعتبر المعلومات والمعارف من أهم متطلبات التعلم، والبحث، والإبداع. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مكتبة رقمية وطنية، تقدم خدماتها

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

لجميع المؤسسات والأفراد، وذلك وفق ما يلي:

- وضع مواصفات وبروتوكولات موحدة للتخزين، والمعالجة، والنقل.
- تطوير أوعية وقواعد المعلومات الرقمية.
- تطوير موقع على شبكة الإنترنت، حيث تقدم المكتبة خدماتها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة.

المشروع رقم (72): توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب.

وصف المشروع: تتطلب عملية نشر تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم تنفيذ مشاريع البنى التحتية الخاصة بها، وتطبيقاتها المختلفة، ويتطلب ذلك زيادة المخصصات المالية للمؤسسات التعليمية. لذا يهدف هذا المشروع إلى:

- إدراج بند خاص بالاتصالات وتقنية المعلومات ضمن ميزانية الدولة.
- تعزيز اعتمادات الاتصالات وتقنية المعلومات في ميزانية الجهات التعليمية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (73): مبادرة المحتوى الرقمي المحلي.

وصف المشروع: هناك حاجة ماسة إلى زيادة المحتوى الرقمي المحلي، سواء باللغة العربية أو بغيرها من اللغات، وذلك من خلال تحفيز القطاع الخاص لإنتاج المحتوى الرقمي، وحماية حقوق الملكية الفكرية لهذا المحتوى. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة المحتوى المحلي من خلال التركيز على مجالات متعددة ووضع هذا المحتوى بصيغ مختلفة. ويتطلب ذلك العمل على عدة أصعدة حيث يمكن أن تطرح مبادرات فرعية، تشمل دعم إعادة هيكلة مصادر المحتوى التقليدية، والعمل على توفير بيئة استضافة محلية للمحتوى والخدمات المحلية بجودة عالية وأسعار تنافسية، وتقديم حوافز لمشاريع النشر الإلكتروني من قبل الجهات المعنية، ودعم الاعتماد على مزودي الخدمات والمحتوى المحليين.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (74): تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إنترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً.

وصف المشروع: نظراً لضعف المحتوى المعلوماتي العربي على الإنترنت، فإن ذلك يتطلب مزيداً من الاهتمام في هذا الجانب، ويتطلب دعماً للنظم

ملحق (و)

المعلوماتية، ووضع الترتيبات اللازمة لتحقيق ذلك، كتشجيع المؤسسات والشركات الخاصة على تطوير مواقع إنترنت باللغة العربية، وتحديثها دورياً. ويسعى هذا المشروع إلى ردم الفجوة الرقمية في المجتمع من خلال دعم تطوير آلاف الموقع المحلية على شبكة الإنترنت بنهاية الخطة الخمسية الأولى.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

المشروع رقم (75): إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير.

وصف المشروع: لزيادة المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت، فإن الأمر يتطلب تضافر الجهود على مستوى الدول العربية، لاتخاذ الإجراءات والتنظيمات المناسبة لتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف الوطنية، وتوفير الإحصاءات الدقيقة عن حجم الإصدارات المحلية، وزيادة المحتوى العربي على الإنترنت، مما يساهم في التحول إلى مجتمع المعلومات، وردم الفجوة الرقمية. وتتخلص فكرة هذا المشروع في إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب التي تنشرها محلياً، ووضعها في موقعها على الإنترنت، مع تقديم ملخص رقمي منه لمكتبة الملك فهد الوطنية، لتتولى وضعه في موقعها على **الجهة المعنية بالتنفيذ:** مكتبة الملك فهد الوطنية.

المشروع رقم (76): توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى وجود ضعف واضح في مجال الترجمة، سواء من اللغة العربية أو إليها. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب، بحيث تتم ترجمة (200000) مائتي ألف صفحة سنوياً، وذلك لزيادة المحتوى العربي على الإنترنت، وتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف الوطنية والعربية والإسلامية والعالمية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (77): صندوق التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يتبنى كثير من الدول فكرة التدريب المجاني لتمكين شرائح عديدة من المجتمع لكسب المهارات المعلوماتية والاستفادة من التقنيات الجديدة، وعلى الرغم من كثرة مراكز التدريب في المملكة، إلا إن هناك الكثير ممن لا يستطيع دفع رسوم التدريب، أو إنه بحاجة إلى حافز لدفعه إلى أخذ التدريب المناسب، الأمر الذي يتحقق غالباً من خلال تقديم دورات تدريبية مجانية. كما إن بعض الدول تمنح التدريب المجاني لضمان نجاح برامجها الإلكترونية، مثل برامج الحكومة الإلكترونية. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء صندوق مالي للتدريب المجاني ودعمه من خلال جهات حكومية وغير حكومية على مدى السنوات القادمة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (78): مبادرة الحاسب المنزلي

وصف المشروع: اتخذ عدد من الدول خطوات مهمة لتشجيع أفراد المجتمع نحو استخدام الحاسب في المنازل. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين مليون عائلة سعودية من الحصول على حاسب شخصي بطريقة ميسرة خلال السنوات الخمس القادمة. كما تهدف المبادرة كذلك إلى دعم أنشطة تصنيع وتجميع الحاسب في المملكة، ورفع الإنتاجية الاقتصادية لصناعة تقنية المعلومات، ورفع نسبة الكوادر البشرية المؤهلة لاستخدام الحاسب، ومضاعفة عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في المملكة، إلى جانب توسعة مجال وقاعدة استخدام الحكومة الالكترونية والتعاملات الإلكترونية وتطبيقاتها، وتهيئة البيئة المناسبة لإمكانية العمل عن بعد، خصوصاً للمرأة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (79): قوافل محو أمية استخدام الحاسب والإنترنت.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى انتشار أمية الحاسب والإنترنت في المناطق الريفية والفقيرة أكثر من غيرها، الأمر الذي يتطلب مزيداً من العناية والتركيز على تلك الفئات، حتى يمكن تحقيق أهداف الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لدى جميع شرائح المجتمع، ومن ثم يصبح التحول إلى مجتمع المعلومات، وتطبيق الحكومة الإلكترونية أمراً ممكناً. ويهدف هذا المشروع إلى تسيير قوافل لمحو أمية الحاسب والإنترنت، بواقع خمسين قافلة سنوياً، حيث يتم تسيير هذه القوافل للوصول إلى القرى والأرياف، وتقوم بتدريب المواطنين غير القادرين. وتكون القافلة عبارة عن معمل متنقل لتقنية المعلومات مجهز بأجهزة الحاسب والطابعات، ووسائل الاتصال بالإنترنت.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (80): إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

وصف المشروع: إن النظرة المتأنية لواقع المعلوماتية، ومستوى توظيفها لخدمة اللغة العربية ورسالة الإسلام الحضارية، تبرز أهمية وجود مرجعية لتنسيق المشاريع الكبرى. ويهدف هذا المشروع إلى إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

المشروع رقم (81): إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: لا يخفى ما لطلبة العلم والدعاة من دور في حياة الناس، وحاجة الناس في مختلف الأمكنة، وعلى مدار الساعة للتواصل معهم بشتى

ملحق (و)

الوسائل. لذا يهدف هذا المشروع إلى إنشاء معهد متخصص لعقد دورات قصيرة وطويلة لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

المشروع رقم (82): الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية.

وصف المشروع: يهتم الإسلام بنشر العلم وتشجيع الناس على طلبه، ويحث على الإنفاق في هذا الوجه العظيم من وجوه الخير، بحيث يعد ذلك - بإذن الله - من باب الصدقة الجارية والعلم الذي ينتفع به. ويهدف هذا المشروع إلى:

- إجازة الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشروعات الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الإسلام، وردم الفجوة الرقمية.
 - إنشاء صندوق وقفي لدعم مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الإسلام، وردم الفجوة الرقمية.
- الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

المشروع رقم (83): إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلّم الشعائر الدينية.

وصف المشروع: إن للاتصالات وتقنية المعلومات تطبيقات كثيرة في خدمة المؤسسات الدينية. وسيسهّم هذا المشروع في جهود نشر تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات في المجتمع، وكذلك في ردم الفجوة الرقمية، وفي إثراء المحتوى العربي والإسلامي على الإنترنت. ويهدف المشروع إلى إنشاء مركز الدعوة الإلكترونية المقترح؛ لتركيز جهود توظيف الإنترنت في خدمة الدعوة الإسلامية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

المشروع رقم (84): إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي.

وصف المشروع: تُمكن الاتصالات وتقنية المعلومات من التعريف بالتراث العلمي والفكري الوطني والعربي والإسلامي من خلال تحويل ذلك التراث إلى صيغ رقمية يسهل حفظها والبحث فيها، ونقلها عبر شبكات المعلومات. لذا يهدف المشروع إلى إنشاء مركز يعنى برقمنة التراث الوطني والعربي والإسلامي ونشره بعد ترجمته إلى اللغات العالمية، ودعم جهود التعريب على الإنترنت، حيث يتم رقمنة مليوني صفحة بنهاية الخطة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (85): تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية.

وصف المشروع: تقدر صناعة الترفيه العالمية بمئات آلاف الملايين من الدولارات سنوياً. ويتجاوز تأثير صناعة الترفيه الجوانب الاقتصادية إلى جوانب ثقافية، وفكرية، ودينية. من هنا تبرز أهمية هذا المشروع. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع إنشاء شركات ربحية تعنى بتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات اللازمة لإنتاج البرامج الترفيهية والتعليمية - بخاصة تلك المعنية بالتعريف بالهوية الوطنية والدين الإسلامي وباللغة العربية، وتعزيز الانتماء الوطني، مع التركيز على برامج الترفيه والألعاب الموجهة للأطفال.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (86): تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.

وصف المشروع: نظراً للحدثة النسبية لمهن الاتصالات وتقنية المعلومات، فإنه لا يوجد توصيف دقيق يشمل هذه المهن، لذا يهدف هذا المشروع إلى:

- وضع تصنيف ووصف تفصيلي دقيق لجميع مهن الاتصالات تقنية المعلومات.
- اعتماد تصنيف المهن. تحديث هذا التصنيف والوصف كل عامين.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية. وزارة العمل.

المشروع رقم (87): بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: تعاني جهات عديدة من صعوبة الحصول على المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات، وإحصاءات حجم الكوادر البشرية العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. لذا يهدف هذا المشروع إلى:

- تحديد مخرجات التعليم الحالية والمستقبلية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تحديد حاجة سوق العمل الحالية والمستقبلية من هذه الكوادر.
- بناء قواعد بيانات مرتبطة بالإنترنت للمخرجات والاحتياجات المشار إليها سابقاً، مع سجل وظيفي لكل فرد منهم، يوضح تاريخه الوظيفي وحالته الراهنة.
- تحديث هذه القواعد دورياً؛ لتعكس الوضع الراهن بدقة كبيرة.
- رصد الوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص.

ملحق (و)

- تحديد مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات التي تستلزم الاستعانة بخبرات عالمية متميزة.
الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل.

المشروع رقم (88): تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم.

وصف المشروع: هناك تنافس كبير بين دول العالم المتقدم على استقطاب الكوادر المتميزة في الاتصالات وتقنية المعلومات، نظراً لتوسع الاحتياج إليهم وقتهم العددية النسبية، وخصوصاً في بعض التخصصات. وتحتاج المملكة إلى استقطاب عدد من الكوادر غير السعودية، نظراً للتوسع الكبير في مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات. ويهدف هذا المشروع إلى استقطاب الخبراء في المجالات التي لا يمكن سد العجز فيها عن طريق المواطنين، على أن يتم تحديده بشكل دوري بناءً على الاحتياجات المتوقعة.
الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل.

المشروع رقم (89): استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: تفتقر مؤسسات التعليم العالي إلى برامج الدبلوم العالي المتخصص (ما بعد البكالوريوس) في جوانب علمية تطبيقية، يحتاج إليها الوطن لسد الفراغ في الوظائف التي تحتاج إلى مهارات علمية في جوانب متخصصة. ويهدف هذا المشروع إلى استحداث برامج دبلوم عالية متخصصة، تتراوح مدتها الزمنية بين سنة وستين، ويقترح أن تستوعب هذه البرامج تدريجياً من 1 - 5% من خريجي درجة البكالوريوس، وأن يكون توزيعهم معتمداً على حاجة سوق العمل، إذ إن هذه البرامج موجهة بالدرجة الأولى إلى سوق العمل، على أن يتم التركيز على مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ذات البعد الوطني، التي يجب التركيز عليها وترتيب أولوياتها، مثل أمن المعلومات، تعريب التطبيقات، الأنظمة المفتوحة، وتقنيات الإنترنت.
الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (90): إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: هناك حاجة إلى كفاءات خاصة ومتميزة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات؛ لذا يهدف هذا المشروع إلى:
- إنشاء معهد جامعي متميز يقدم شهادات جامعية ودبلومات عالية في تخصصات دقيقة مطلوبة لسوق العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ويقبل نخبة متميزة من الطلاب المتفوقين والموهوبين، ويقدم مستويات أكاديمية وبحثية راقية.
- تبني البحوث العملية والابتكارات والاختراعات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

ويقترح أن يتم استيعاب مائة من خريجي الثانوية-القسم العلمي، ومن الذين لديهم مواهب مميزة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك للحصول على شهادة جامعية، كما يقبل المعهد ثلاثين طالباً من خريجي البكالوريوس المتميزين في تخصص الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك للحصول على دبلوم عال أو ماجستير في تخصص دقيق.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (91): إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى.

وصف المشروع: دخلت الاتصالات وتقنية المعلومات بفرعها المختلفة جميع مجالات الحياة، ويهدف هذا المشروع إلى استحداث برامج ماجستير مشتركة بين علوم المعرفة المختلفة، ومجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، من أجل خدمة أفضل لهذه العلوم، حيث يتم التركيز على المجالات ذات البعد الوطني، ويجب التدرج في إدخال هذه البرامج، مبتدئين بالبرامج الفريدة التي تخدم قضايا الوطن الأساسية. ويقترح البدء ببرنامجين، يستوعب كل منهما ما بين 10-20 طالباً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (92): تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.

وصف المشروع: مع انتشار برامج الماجستير في أقسام الاتصالات وتقنية المعلومات في الجامعات السعودية وتنوعها، أصبح من الضروري الاستفادة من هذه البرامج، من خلال تفرغ بعض الموظفين للالتحاق بها، وتشجيعهم على الانخراط فيها. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع التفرغ لدراسة الماجستير، أو الدبلوم العالي داخلياً لموظفي الدولة من خلال تفعيل نظام الإيفاد الداخلي، الذي يعامل الموظف كالمبتعث خارجياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات. وزارة الخدمة المدنية.

المشروع رقم (93): استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنوياً توزع على الجامعات.

وصف المشروع: إن هناك حاجة كبيرة لأعضاء هيئة تدريس متخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات للسنوات القادمة، وذلك بناءً على أعداد الطلاب الحاليين، ونسبة النمو السنوية المتوقعة لهم، إضافة إلى أعداد أعضاء هيئة التدريس الحاليين. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة أعداد المعيدين في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم استحداث أربع مائة وظيفة معيد في السنوات الخمس القادمة، توزع على الجامعات المختلفة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (94): تقديم قروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يعتبر العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات خياراً نموذجياً للشباب السعودي، والكوادر المؤهلة من الشباب السعودي أقل بكثير من الفرص المتاحة حالياً، أو من متطلبات الخطة عند البدء في التنفيذ. ويهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر مؤهلة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال برامج إعادة تأهيل لحاملي الشهادات الجامعية للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق دخل عالٍ يتناسب مع طموحاتهم. لذا يقترح هذا المشروع إعادة تأهيل ستة آلاف خريج بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لإعادة التأهيل، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الجامعيين في كل مجال، على أن يتم تحديث هذه الضوابط دورياً. وتكون مدة برنامج التأهيل سنتين.

الجهة المعنية بالتنفيذ: صندوق تنمية الموارد البشرية.

المشروع رقم (95): تقديم قروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تدريب حاملي الشهادة الثانوية الراغبين في ذلك لمدة سنتين، مما يؤهلهم للعمل في مهن محددة، ويحقق لهم دخلاً معقولاً يتناسب مع طموحاتهم. ويطمح هذا المشروع إلى تأهيل عشرة آلاف من خريجي الثانوية بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لتدريب خريجي الثانوية، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الخريجين في كل مجال، على أن يتم تحديث هذه الضوابط دورياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: صندوق تنمية الموارد البشرية.

المشروع رقم (96): إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراعاة توافقها مع تصنيف المهن.

وصف المشروع: هناك حاجة كبيرة لتوافق مخرجات التعليم وسوق العمل في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات. لذا يهدف هذا المشروع إلى:

- رفع مستوى برامج التعليم والتدريب في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحفيز المسؤولين عنها لمراجعتها وتحديثها دورياً، وربط مخرجاتها بواقع سوق العمل، وتصنيف المهن وتصنيفها من خلال آلية محددة.
- إلزام جميع مؤسسات التعليم والتدريب بمراجعة تلك البرامج وتحديثها كل خمس سنوات، من أجل مواكبة التطور في العلم والتغيرات في سوق العمل، وذلك بمشاركة جهات التوظيف.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (97): تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية.

وصف المشروع: أصبح مبدأ تطبيق معايير الجودة والاعتماد العالمي شائعاً في برامج التعليم. ويهدف هذا المشروع إلى رفع كفاءة وجودة البرامج التعليمية والتدريبية في الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تطبيق معايير الجودة العالمية، من منظمات مشهورة مثل ABET، ACM، IEEE. **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (98): الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب.

وصف المشروع يسعى هذا المشروع إلى رفع مستوى الكوادر المعلوماتية، وتحسين آلية تقييم وقياس المهارات التي يمتلكونها، بغض النظر عن أسلوب حصولهم على تلك المهارة، ويهدف هذا المشروع إلى وضع اختبارات قياسية للبرامج والدبلومات المهنية، وبالذوات القياسية التي تقسم إلى مراحل، استناداً إلى البرامج القائمة وتصنيف المهن وتوصيفها، مع الاستفادة من الشهادات الدولية المتعارف عليها، مع عدم اشتراط أي مؤهل أكاديمي لدخول الامتحانات **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

التحول إلى مجتمع المعلومات

التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

(1432 / 1431 هـ (2010 م))

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
Ministry of Communications and Information Technology



وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
Ministry of Communications and Information Technology



هاتف: 4522222 - فاكس: 4522136

www.mcit.gov.sa

ncitp@mcit.gov.sa